

Distr.: General
23 June 2009
Arabic
Original: Arabic/ English/French
Russian/Spanish

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون

البند ١٩ من القائمة الأولى*

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي
الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه
الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

تقرير الأمين العام

موجز

طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في قرارها ٧/٦٣ المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، أن يعد، بالتشاور مع الأجهزة والوكالات المختصة في منظومة الأمم المتحدة، تقريراً عن تنفيذ ذلك القرار في ضوء مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وأن يقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين.

ويورد هذا التقرير ردود الحكومات وهيئات منظومة الأمم المتحدة على طلب الأمين العام الداعي إلى موافاته بمعلومات عن الموضوع.

* A/64/50.



المحتويات

الصفحة

أولا -	مقدمة	٨
ثانيا -	الردود الواردة من الحكومات	٨
	الاتحاد الأوروبي	٨
	الاتحاد الروسي	٩
	إثيوبيا	١٠
	أذربيجان	١٠
	الأرجنتين	١١
	أرمينيا	١٣
	إريتريا	١٣
	أستراليا	١٣
	إكوادور	١٤
	أنتيغوا وبربودا	١٤
	إندونيسيا	١٥
	أنغولا	١٦
	أوروغواي	١٦
	أوغندا	١٦
	أوكرانيا	١٧
	إيران (جمهورية - الإسلامية)	١٧
	بابوا غينيا الجديدة	١٨
	باراغواي	١٨
	باكستان	١٩
	البرازيل	١٩
	بربادوس	٢٠

٢٠	 بليز
٢١	 بنغلاديش
٢١	 بنما
٢٤	 بنن
٢٤	 بوتسوانا
٢٤	 بور كينا فاسو
٢٥	 بوروندي
٢٥	 بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)
٢٨	 بيرو
٢٩	 بيلاروس
٣٠	 تايلند
٣٠	 تركمانستان
٣٠	 تركيا
٣١	 ترينيداد وتوباغو
٣١	 توغو
٣١	 تونس
٣٢	 تونغا
٣٢	 تيمور - ليشتي
٣٢	 جامايكا
٣٣	 الجزائر
٣٤	 جزر البهاما
٣٥	 جزر القمر
٣٥	 جزر سليمان
٣٥	 الجماهيرية العربية الليبية
٣٦	 جمهورية أفريقيا الوسطى

٣٦	الجمهورية الدومينيكية
٣٦	الجمهورية العربية السورية
٣٨	جمهورية الكونغو الديمقراطية
٣٨	جمهورية ترازيا المتحدة
٣٩	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
٣٩	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
٤٠	جنوب أفريقيا
٤١	دومينيكا
٤١	الرأس الأخضر
٤٢	رواندا
٤٢	زامبيا
٤٢	زمبابوي
٤٣	ساموا
٤٣	سان تومي وبرينسيبي
٤٣	سان مارينو
٤٤	سانت فنسنت وجزر غرينادين
٤٤	سانت كيتس ونيفيس
٤٥	سانت لوسيا
٤٦	سري لانكا
٤٦	السنغال
٤٦	سوازيلند
٤٧	السودان
٤٩	سورينام
٤٩	سيراليون
٤٩	سيشيل

٥٠	 شيلي
٥٢	 الصين
٥٢	 طاجيكستان
٥٣	 غامبيا
٥٣	 غانا
٥٣	 غرينادا
٥٤	 غواتيمالا
٥٤	 غيانا
٥٥	 غينيا
٥٥	 غينيا - بيساو
٥٦	 غينيا الاستوائية
٥٧	 الفلبين
٥٧	 فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)
٦٠	 فييت نام
٦٠	 قطر
٦١	 قيرغيزستان
٦١	 كازاخستان
٦٢	 كرواتيا
٦٢	 كمبوديا
٦٢	 كوبا
٩١	 كوستاريكا
٩١	 كولومبيا
٩٢	 الكونغو
٩٢	 كيريباس
٩٢	 كينيا

٩٣	لبنان
٩٣	ليبيريا
٩٣	ليختنشتاين
٩٤	ليسوتو
٩٤	مالي
٩٤	ماليزيا
٩٦	مدغشقر
٩٦	مصر
٩٦	المغرب
٩٦	المكسيك
٩٩	ملاوي
٩٩	ملديف
٩٩	منغوليا
١٠٠	موريشيوس
١٠٠	موزامبيق
١٠٠	ميانمار
١٠١	ناميبيا
١٠٢	ناورو
١٠٢	النيجر
١٠٣	نيجيريا
١٠٣	نيكاراغوا
١٠٦	هايتي
١٠٦	الهند
١٠٦	هندوراس
١٠٧	اليابان
١٠٧	اليمن

١٠٨		ثالثاً - الردود الواردة من أجهزة منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها
١٠٨		مكتب منسق منظومة الأمم المتحدة المقيم المعنى بالأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية
١١٠		اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
١١٣		منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
١٢٠		الوكالة الدولية للطاقة الذرية
١٢٠		منظمة الطيران المدني الدولي
١٢١		منظمة العمل الدولية
١٢٣		المنظمة البحرية الدولية
١٢٣		الاتحاد الدولي للاتصالات
١٢٤		مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
١٢٥		منظمة الأمم المتحدة للطفولة
١٢٧		مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
١٣٥		برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
١٣٨		منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
١٣٩		برنامج الأمم المتحدة للبيئة
١٤٢		برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
١٤٤		منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
١٤٤		مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة
١٤٥		صندوق الأمم المتحدة للسكان
١٤٨		منظمة السياحة العالمية
١٤٩		الاتحاد البريدي العالمي
١٤٩		برنامج الأغذية العالمي
١٥٠		منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية
١٥٢		المنظمة العالمية للملكية الفكرية
١٥٥		المنظمة العالمية للأرصاد الجوية
١٥٥		منظمة التجارة العالمية

أولا - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في قرارها ٧/٦٣ المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، أن يعد، بالتشاور مع الأجهزة والوكالات المختصة في منظومة الأمم المتحدة، تقريراً عن تنفيذ ذلك القرار في ضوء مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وأن يقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين.

٢ - وعملاً بذلك الطلب، دعا الأمين العام الحكومات وأجهزة منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها، في مذكرة شفوية مؤرخة ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، إلى تزويده بأي معلومات قد تود الإسهام بها في إعداد تقريره. وأُرسلت مذكرة شفوية أخرى بهذا الصدد في ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

٣ - ويتضمن هذا التقرير الردود الواردة من الحكومات وأجهزة منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها حتى ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٩. أما الردود التي ترد بعد ذلك التاريخ فستصدر في إضافات لهذا التقرير.

ثانياً - الردود الواردة من الحكومات

الاتحاد الأوروبي

[الأصل: بالإنكليزية]

[١ حزيران/يونيه ٢٠٠٩]

يرى الاتحاد الأوروبي أن سياسة الولايات المتحدة التجارية تجاه كوبا هي في الأساس مسألة ثنائية. وعلى الرغم من ذلك، يعرب الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بوضوح وعلى نحو متواصل عن معارضة الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة خارج إقليمها، مثلما هو وارد في قانون الديمقراطية في كوبا لعام ١٩٩٢ وقانون هيلمز - بورتن لعام ١٩٩٦.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، اعتمد مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي لائحة وإجراءات مشتركة وضعت لحماية مصالح الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المقيمين في الاتحاد الأوروبي من أثر تطبيق قانون هيلمز - بورتن خارج إقليم الولاية القضائية، وهي تحظر الامتثال لذلك القانون وعلاوة على ذلك، تم في مؤتمر قمة لندن المعقود بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في ١٨ أيار/مايو ١٩٩٨، الاتفاق على مجموعة من التدابير تشمل استثناءات من البندين الثالث والرابع من قانون هيلمز - بورتن؛ والتزام حكومة

الولايات المتحدة بالامتناع في المستقبل عن سن قوانين أخرى من هذا القبيل يتجاوز نطاقها حدود ولايتها القضائية، ومذكرة تفاهم بشأن مجالات تعزيز حماية الاستثمارات. ولا يزال الاتحاد الأوروبي يحث الولايات المتحدة على تنفيذ الجانب المتعلق بها من مذكرة التفاهم التي تم التوصل إليهما بينهما في ١٨ أيار/مايو ١٩٩٨.

الاتحاد الروسي

[الأصل: بالروسية]

[١٤ أيار/مايو ٢٠٠٩]

إن الموقف العام للاتحاد الروسي من القرار السالف الذكر معروف جيداً، وهو أن بلدنا يتفق تماماً مع رأي الأغلبية الساحقة لأعضاء المجتمع الدولي، الذي يدين بحزم الحصار الأمريكي على كوبا، ويدعو إلى رفعه على الفور.

ونحن موقنون بأن رفع الحصار عن كوبا وتطبيع العلاقات الأمريكية الكوبية في مجملها حري بتلطيف الوضع المحيط بكوبا تمهيداً لإعادة إدماجها مستقبلاً في الهياكل العالمية.

ونعتبر أن استمرار الحصار التجاري والاقتصادي والمالي المفروض على كوبا من جانب الولايات المتحدة الأمريكية إنما يؤدي إلى نتائج عكسية لا تتفق مع روح العصر وتتعارض مع الواقع الراهن.

وإننا نرحب بالقرار الذي اتخذته إدارة باراك أوباما في نيسان/أبريل بشأن رفع سلسلة من القيود المفروضة على سفر مواطنين أمريكيين إلى كوبا لزيارة أفراد أسرهم المقيمين هناك، وكذلك على التحويلات المالية والبريدية الموجهة إلى كوبيين من الولايات المتحدة الأمريكية. ونتطلع إلى أن تعقب هذه الخطوات إجراءات أخرى تهدف إلى تحسين العلاقات بين البلدين وصولاً إلى الإلغاء الكامل للحظر التجاري والاقتصادي المفروض على كوبا منذ أمد بعيد.

وإذ نستلهم المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق برفض أية تدابير تمييزية أو تدخلات في الشؤون الداخلية للدول، فإننا نرى ضرورة استمرار تمسكنا بالتصويت لصالح مشروع القرار الذي يدعو إلى رفع الحصار.

إثيوبيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٩]

ترى إثيوبيا في استمرار فرض الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي على كوبا انتهاكا لمبدأي تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض. وإضافة إلى ذلك، سبب الحصار للشعب الكوبي خسائر مادية فادحة وأضراراً اقتصادية جسيمة. لذا، تود حكومة إثيوبيا أن يُرفع الحصار لتتمكن كوبا شعباً وحكومةً من التمتع بسيادتها وفقاً للمبادئ والقيم المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وتعتقد إثيوبيا أن الحوار البناء ضروري لإحلال الثقة والتفاهم المتبادلين بين بلدان العالم.

أذربيجان

[الأصل: بالإنكليزية]

[٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩]

تدعم أذربيجان بشكل راسخ قواعد ومبادئ القانون الدولي في سياستها الخارجية. وتقيم أذربيجان علاقات دبلوماسية واقتصادية وتجارية ودية مع جمهورية كوبا. ولم تصدر أذربيجان أو تطبق أي قوانين أو تدابير ضد كوبا من شأنها حظر العلاقات الاقتصادية أو التجارية أو المالية بين أذربيجان وكوبا. وقد أنشئت البعثة الدبلوماسية في كوبا (مكتب البعثة الدائمة لجمهورية أذربيجان في هافانا) في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، وافتتحت سفارة جمهورية كوبا في باكو في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وتوجد حالياً خمسة اتفاقات تعاون بين البلدين. وسعى إلى زيادة تنمية العلاقات الثنائية، أنشئت لجنة حكومية مشتركة للتعاون الاقتصادي بين حكومتي جمهورية أذربيجان وحكومة جمهورية كوبا، وهي تعقد بشكل منتظم. وفي عام ٢٠٠٨، بلغت عائدات التجارة الخارجية بين جمهورية أذربيجان وجمهورية كوبا ٣٠٨ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة. وستواصل أذربيجان اتخاذ التدابير الملائمة لتعزيز التعاون وتنمية العلاقات الودية مع كوبا.

الأرجنتين

[الأصل: بالإسبانية]

[١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٩]

تطبق حكومة الأرجنتين تطبيقاً كاملاً أحكام القرار ٧/٦٣ والقرارات السابقة للجمعية العامة بشأن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

وفي ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، أصدرت الحكومة الأرجنتينية القانون رقم ٨٧١-٢٤، الذي يضع الإطار القانوني المتعلق بنطاق تنفيذ القوانين الأجنبية داخل الإقليم الوطني. وبموجب هذا القانون، فإن القوانين الأجنبية التي تهدف، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، إلى تقييد أو منع الممارسة الحرة للتجارة وتقل رأس المال أو السلع أو الأشخاص، ضد بلد ما أو مجموعة من البلدان، لا تطبق أو تنشأ عنها آثار قانونية من أي نوع كان داخل الإقليم الوطني.

وتنص المادة ١ من القانون المذكور على أن القوانين الأجنبية التي تهدف إلى إحداث آثار قانونية خارج الحدود الإقليمية للدولة التي تصدرها، عن طريق فرض حصار اقتصادي أو الحد من الاستثمارات في بلد معين، بغرض إحداث تغيير في حكومته أو المس بحقه في تقرير المصير، تكون غير قابلة للتطبيق على الإطلاق ولا يكون لها أي أثر قانوني.

ويعكس تصويت الأرجنتين المستقل منذ البداية تأييداً لقرار الجمعية العامة ٧/٦٣ موقفها التقليدي المؤيد لإلغاء هذا النوع من التدابير الانفرادية، والتزامها بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وتعددية الأطراف.

وتود الأرجنتين أن تشير في هذا الصدد إلى تعليل تصويت البرازيل باسم الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي (الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل) والبلدان المنتسبة للسوق (إكوادور وبوليفيا وبيرو وجمهورية فنزويلا البوليفارية وشيلي وكولومبيا) لدى اعتماد ذلك القرار، الذي انضمت فيه إلى المجتمع الدولي في رفضه بالإجماع تقريباً للتدابير القسرية الانفرادية.

لذلك دعت السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والبلدان المنتسبة إليها مراراً وفي محافل دولية شتى، مثل منظمة الدول الأمريكية، والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، ومؤتمرات القمة الإيبيرية - الأمريكية، ومؤتمرات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والاتحاد الأوروبي، ومجموعة ريو، إلى التعددية الحقيقية وإلغاء التدابير القسرية الانفرادية التي

لا تعمل إلا على زيادة حدة التوتر وإضعاف التعاون الدولي اللازم لتحقيق التنمية والأمن وضمن حقوق الإنسان للجميع.

وما فتئت الأرجنتين تقدم دعمها الثابت لمطالب كوبا ضد الحصار. وقد تجلّى ذلك مؤخراً في الكلمة التي ألقته رئيسة البلد بمناسبة افتتاح مؤتمر قمة الأمريكتين الخامس، الذي عُقد في بورت أوف سين، ترينيداد وتوباغو، من ١٧ إلى ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

وفي إطار مجموعة ريو، أيدت الأرجنتين انضمام كوبا إلى المجموعة كعضو كامل العضوية، وهو ما تحقق في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، خلال الاجتماع السابع والعشرين لوزراء خارجية مجموعة ريو المعقود في زاكاتيكاس، المكسيك، يومي ١٢ و ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

وفي منظمة الدول الأمريكية، شاركت الأرجنتين بنشاط في صياغة مشروع القرار (AG/GT/ARC-1/09) الذي اتخذته الجمعية العامة المعقودة في سان بيدرو سولا في الفترة من ١ إلى ٤ يونيو/حزيران المنصرم، والذي ألغى إقصاء كوبا من منظومة البلدان الأمريكية، المعمول به منذ عام ١٩٦٢.

وأيدت الأرجنتين كذلك الإعلانات التالية الصادرة عن المحافل المبينة أدناه:

- أصدر مؤتمر القمة الأيبيري الأمريكي الثامن عشر المعقود في سان سلفادور، في الفترة من ٢٩ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، البلاغ الخاص بشأن ضرورة وضع حد للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، بما في ذلك تطبيق ما يسمى بقانون هيلمز - بورتين.
- وأصدر الاجتماع العادي الرابع والثلاثون لمجلس أمريكا اللاتينية التابع للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، المعقود في كاراكاس، في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، إعلاناً بعنوان "نهاية الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا".
- واعتمد مؤتمر القمة الأول لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعقود في كوستا دي ساويي، باهيا، البرازيل، يومي ١٦ و ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، الإعلان الخاص بشأن ضرورة وضع حد للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، بما في ذلك تطبيق ما يسمى بقانون هيلمز - بورتين.

أرمينيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩]

لا تتضمن التشريعات الأرمينية أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في القرار ٧/٦٣.

إريتريا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١ تموز/يوليه ٢٠٠٩]

لم تقم حكومة إريتريا بسنّ أو تطبيق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة ٧/٦٣.

وتعارض إريتريا بشدة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، والمخالف لمبادئ القانون الدولي.

وتتضمن إريتريا صوّمتها إلى أصوات الدول الداعية إلى القيام فورا بإبطال أو إلغاء تلك القوانين أو التدابير التي تلحق آثارا ضارة بالشعب الكوبي والرعايا الكوبيين الذين يعيشون في بلدان أخرى.

أستراليا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٢ أيار/مايو ٢٠٠٩]

تعيد حكومة أستراليا تأكيد موقفها الداعم لقرار الجمعية العامة ٧/٦٣. وقد دأبت حكومة أستراليا منذ عام ١٩٩٦ على تأييد قرارات الجمعية التي تدعو إلى وضع حد للحصار التجاري المفروض على كوبا. ولم تضع أستراليا أي تشريعات أو تدابير تجارية أو اقتصادية تقيد التجارة أو الاستثمار من كوبا أو إليها أو تثني عنهما.

إكوادور

[الأصل: بالإسبانية]

[٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٩]

تقدر إكوادور عالياً علاقاتها مع كوبا وتلتزم بمواصلة تعزيز أواصر صداقتها وتعاونها معها، وكذلك تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية والثقافية السلسلة التي تقيمها مع هذا البلد الشقيق.

وتدين إكوادور الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية ضد كوبا، وتدعو إلى وقف فوري وغير مشروط لجميع التدابير الانفرادية التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية ضد هذا البلد الكاريبي.

فالحصار المفروض على كوبا يتعارض مع القواعد الأساسية للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي وميثاق الأمم المتحدة والقواعد والمبادئ التي تنظم التعايش السلمي بين الدول.

ويسبب الحصار المفروض على كوبا أضراراً اقتصادية واجتماعية للأمة الكاريبية ويسبب للشعب الكوبي أزمة إنسانية كبرى.

وترى إكوادور أن من غير المقبول إطلاقاً أن تفرض ضد بلد ثالث تدابير انفرادية تطبق خارج نطاق الإقليم المشمول بالولاية القضائية كالتدابير الواردة في قانون الولايات المتحدة الأمريكية بشأن الديمقراطية في كوبا لعام ١٩٩٢ وقانون هيلمز - بورتين لعام ١٩٩٦.

وفي إطار السياسة التي تنتهجها إكوادور في هذا المجال، تشجع العمل الذي يقوم به المجتمع الدولي على الصعيدين الإقليمي والعالمي والعمل الذي تقوم به محافل التشاور السياسي من أجل رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. وفي هذا الصدد، تؤيد إكوادور المواقف المبدئية التي أجمعت عليها بلدان أمريكا اللاتينية، وحركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧.

أنغيغوا وبربودا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٧ تموز/يوليه ٢٠٠٩]

لا تزال حكومة أنغيغوا وبربودا ملتزمة تماماً بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما مبدأ المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وتعرب حكومة أنتيغوا وبربودا عن قلقها إزاء استمرار إنفاذ تدابير الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا على الرغم من تأييد الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء قرار الجمعية العامة ٧/٦٣، وقراراتها السابقة المناهضة للحصار، وعلى الرغم مما تنص عليه سائر المعاهدات الدولية ذات الصلة.

وعلاوة على ذلك، تواصل حكومة أنتيغوا وبربودا، عملاً بالفقرة ٢ من القرار ٧/٦٣، الامتناع عن سن وتطبيق قوانين وتدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار المذكور أعلاه، وذلك عملاً بالالتزامات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي التي تعيد تأكيد جملة أمور، من بينها حرية التجارة والملاحة.

إندونيسيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٩]

تؤيد حكومة إندونيسيا تماماً تنفيذ قرار الجمعية العامة ٧/٦٣، والقرارات السابقة بشأن نفس المسألة، ولم تسن أو تطبق أي قوانين وتدابير تتجاوز الحدود الإقليمية. وتسلم إندونيسيا بالمبادئ المتعلقة بالمساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل، وعدم التعرض للشؤون الداخلية، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين، وتعارض أي قوانين وتدابير يتجاوز تطبيقها الحدود الإقليمية وتكون مخالفة لهذه المبادئ.

فتطبيق تدابير اقتصادية وتجارية انفرادية خارج الحدود الإقليمية لا يتفق مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة ويتعارض مع القانون الدولي. ويتعين الاستمرار في تعزيز احترام مبادئ عدم التدخل وعدم التعرض للشؤون الداخلية وحرية التجارة والملاحة الدوليتين، والاعتراف بها.

وتعرب إندونيسيا عن قلقها لأن الحصار الاقتصادي والتجاري سيؤثر سلباً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسكان الأبرياء، بمن فيهم النساء والأطفال، مما يقوض بشكل خطير الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، ولا سيما الجهود التي تبذلها كوبا، لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وسيثقل كاهل شعب كوبا، بأعباء إضافية، خاصة بالنظر إلى الأزمة الاقتصادية الراهنة.

أنغولا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩]

تعيد حكومة أنغولا تأكيد تأييدها المطلق لمضمون القرار ٧/٦٣.

وتود أيضا حكومة أنغولا أن تشدد على مدى تقديرها للاهتمام الذي يوليه الأمين العام لهذا الموضوع، وتناشد المجتمع الدولي أن يبذل جهودا من أجل زيادة مشاركة البلدين في حوار بناء ومثمر بقدر أكبر للتوصل إلى حل نهائي لهذه المشكلة.

أوروغواي

[الأصل: بالإسبانية]

[١٣ أيار/مايو ٢٠٠٩]

لا تعترف أوروغواي في تشريعاتها بتطبيق القوانين المحلية للدول الأخرى خارج حدودها الإقليمية. وهي ترى أيضا أن الممارسة المذكورة، إلى جانب مساسها بأحكام للقانون الدولي تحظى بالقبول عموما، تمثل شكلا من أشكال الضغط يعرقل الحوار بدلا من أن ييسره. وتتبع أوروغواي سياسة خارجية مؤيدة لحرية التجارة والملاحة الدوليتين، وذلك وفقا لما تنص عليه الترتيبات المتعددة الأطراف في هذا الصدد.

وفي هذا السياق، أعربت أوروغواي في مناسبات شتى عن معارضتها للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا وما يترتب عليه من آثار يعاني منها الشعب الكوبي، وذلك نتيجة للتدابير القسرية الانفرادية التي تضر بحرية التبادل وشفافية التجارة الدولية.

وبناء على ما سبق، فإن أوروغواي لم تسن أو تطبق أي قوانين أو مراسيم أو تدابير من أي نوع يمكن أن تُفسر على أنها مما أشير إليه في قرار الجمعية العامة ٧/٦٣.

أوغندا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩]

تقيم أوغندا علاقات تجارية طبيعية مع كوبا ولا تؤيد الحصار.

أوكرانيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٩]

تتشرف البعثة الدائمة لأوكرانيا بأن تشير إلى أنه ليس لدى أوكرانيا أية تشريعات أو أنظمة قد تمس آثارها التي تتجاوز الحدود الإقليمية سيادة دول أخرى والمصالح المشروعة لكيانات أو أشخاص خاضعين لولايتها القضائية، أو حرية التجارة والملاحة الدولية.

وبالمثل، لا تقبل حكومة أوكرانيا كذلك تطبيق تدابير اقتصادية من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة ٧/٦٣، وهي تتمسك في علاقاتها مع البلدان الأخرى بالمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة ومعايير القانون الدولي وحرية التجارة والملاحة.

إيران (جمهورية - الإسلامية)

[الأصل: بالإنكليزية]

[٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٩]

تكرر حكومة جمهورية إيران الإسلامية تأكيد اعتقادها أن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا يتعارض مع مبادئ القانون الدولي التي تنظم العلاقات فيما بين الدول ويتناقض نصا وروحا مع ميثاق الأمم المتحدة الذي يدعو إلى تعزيز التضامن والتعاون والعلاقات الودية فيما بين الأمم.

ولا تزال هذه التدابير تؤثر سلبا على الظروف المعيشية للشعب الكوبي وحقوقه الإنسانية وتعرقل الجهود التي تبذلها حكومة كوبا لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا السياق، يعرقل الحصار الجهود التي تبذلها حكومة كوبا للقضاء على الفقر والجوع ولتعزيز الصحة والتعليم اللذين يعدان من الوسائل الضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وإن اتخاذ القرارات ذات الصلة، بهذا التأييد الواسع وطول هذه السنوات العديدة، لدليل واضح على رفض المجتمع الدولي الشديد للتدابير القسرية الاقتصادية الأحادية الجانب بشكل عام، والحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا بشكل خاص. وعلاوة على ذلك، وبما أن المجتمع الدولي يواجه تحديات كبرى من قبيل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وما تسببه من زيادة الفقر والبطالة وسوء التغذية، فإن فرض الحصارات

والجزاءات لن يكون له مبرر أكثر من أي وقت مضى ويستحق رفضاً أشد وردود فعل مناسبة على الصعيد العالمي.

وتعارض جمهورية إيران الإسلامية بشدة تطبيق دولة ما ضد دولة أخرى تدابير اقتصادية وتجارية انفرادية تؤثر على التدفق الحر للتجارة الدولية والموارد المالية، كما تعارض تطبيق تشريعات وطنية تتجاوز الحدود الإقليمية وتؤثر على سيادة الدول الأخرى. فهذه الأعمال تتنافى مع مبادئ القانون الدولي، والمساواة في السيادة بين الدول، وعدم التعرض للشؤون الداخلية للدول، والتعايش السلمي بين الدول.

وبناء عليه، فإن جمهورية إيران الإسلامية، التي تخضع هي أيضاً لتدابير قسرية اقتصادية وتشاطر شواغل شعب كوبا وحكومته، تؤكد على الحاجة الملحة لوضع حد لمثل هذه التدابير، وعلى التنفيذ الكامل لقرار الجمعية العامة ٦٣/٧.

بابوا غينيا الجديدة

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٩]

تعيد بابوا غينيا الجديدة تأكيد موقفها بأنها لم تسن أو تطبق قط قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٦٣/٧.

وقد دأبت حكومة بابوا غينيا الجديدة على التصويت لصالح قرارات الجمعية العامة بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. وتؤمن بابوا غينيا الجديدة بأن إصدار الدول الأعضاء وتطبيقها لقوانين وأنظمة يمتد تأثيرها خارج الحدود الإقليمية ويمس بسيادة دول أخرى وبالمصالح المشروعة لكيانات وأشخاص تحت الولاية القانونية لتلك الدول، علاوة على المساس بحرية التجارة والملاحة، أمر لا يتسق مع الالتزامات التي أخذتها تلك الدول الأعضاء على عاتقها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

باراغواي

[الأصل: بالإسبانية]

[٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٩]

وفقاً للمبادئ المنصوص عليها في الدستور الوطني وميثاق الأمم المتحدة والمبادئ العامة للقانون الدولي، ترى حكومة جمهورية باراغواي أن تطبيق القوانين الداخلية خارج

الحدود الإقليمية يشكل انتهاك سيادة الدول الأخرى والمساواة القانونية بين الدول ومبدأ عدم التدخل، وكذلك حرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وتمثل باراغواي امتثالا تاما للقرار ٧/٦٣، ولم تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في القرار.

باكستان

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩]

تمثل باكستان امتثالا تاما للقرار ٧/٦٣ الذي اتخذته الجمعية العامة في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

البرازيل

[الأصل: بالإنكليزية]

[٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٩]

تنشرف البعثة الدائمة للبرازيل بأن تشير مجددا إلى موقفها المناهض للممارسات التجارية التمييزية ولتطبيق القوانين المحلية خارج الحدود الإقليمية. وتعتقد البرازيل اعتقادا جازما بأن هذه الممارسات تتعارض مع ضرورة تعزيز الحوار وكفالة سيادة مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده.

ووفقا لقرارات الجمعية العامة ١٩/٤٧ و ١٦/٤٨ و ٩/٤٩ و ١٠/٥٠ و ١٧/٥١ و ١٠/٥٢ و ٤/٥٣ و ٢١/٥٤ و ٢٠/٥٥ و ٩/٥٦ و ١١/٥٧ و ٧/٥٨ و ١١/٥٩ و ١٢/٦٠ و ١١/٦١ و ٣/٦٢ و ٧/٦٣، لم تصدر البرازيل أو تطبق أي قوانين أو أنظمة أو تدابير لها آثار تتجاوز الحدود الإقليمية بما من شأنه التأثير على سيادة الدول الأخرى والمصالح المشروعة للكيانات أو الأشخاص الخاضعين للولاية القضائية لتلك الدول، فضلا عن حرية التجارة والملاحة. ولا يعترف النظام القانوني البرازيلي بصحة تطبيق تدابير ذات آثار تتجاوز الحدود الإقليمية.

وإضافة إلى ذلك، تخضع الشركات الموجودة في البرازيل للقوانين البرازيلية دون سواها. وتؤثر التدابير التي يتخذها أي بلد والتي تتنافى وأحكام قرار الجمعية العامة ٧/٦٣، أو تسعى إلى إرغام مواطني بلد ثالث على الامتثال لقوانين أجنبية، في مصالح المجتمع الدولي

ككل وتنتهك المبادئ المقبولة عموماً للقانون الدولي. وينبغي إعادة النظر في تلك التدابير وتغييرها، عند الاقتضاء، لمواءمتها مع القانون الدولي.

علاوة على ذلك، يتعين على الحكومات التي لا تمثل لقرار الجمعية العامة ٧/٦٣ أن تعجل باتخاذ المزيد من الخطوات لإلغاء الممارسات التجارية التمييزية، ووضع حد للحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المعلن من جانب واحد.

وفي هذا الصدد، ترحب البرازيل بالمبادرات التمهيدية الحالية التي تقوم بها حكومة الولايات المتحدة وتحث الأطراف كافة على العمل على توسيع نطاقها وإحداث تغيير حقيقي بالنسبة للشعب الكوبي الذي عانى أشد المعاناة من جراء الحصار. وينبغي متابعة الحوار المباشر، بدون أية شروط مسبقة.

بربادوس

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٩]

ليس لحكومة بربادوس أي قوانين تقيد حرية التجارة والملاحة مع كوبا بأي شكل من الأشكال، وهي تصوت باستمرار لصالح القرار ٧/٦٣ منذ أن عرض للمرة الأولى على الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين في عام ١٩٩١.

بليز

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٨ أيار/مايو ٢٠٠٩]

تؤكد بليز مجدداً التزامها المطلق بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك خاصة المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وحرية التجارة والملاحة الدوليتين، التي أيضاً من المبادئ الأساسية للقانون الدولي.

وفي إطار التقيد الدقيق بالميثاق والقانون الدولي، دأبت بليز على تأييد القرارات الصادرة بشأن الحصار المفروض على كوبا والتزمت التزاماً كاملاً بها، حيث رفضت وأحجمت عن تطبيق قوانين وتدابير يتجاوز مجال انطباقها حدود الولاية القضائية الوطنية. وعلى المستوى الثنائي، تواصل بليز تعاونها مع كوبا في إطار شراكة بناءة تعود بالنفع على الطرفين. وتتعزز سياسة التعاون التي تتبعها من خلال التعاون الإقليمي بين الجماعة الكاريبية

وكوبا. وفي هذا الصدد، عقب مؤتمر القمة الثالث للجماعة الكاريبية وكوبا، الذي عقد مؤخرا في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، أصدر المندوبون إعلان سانتياغو دي كوبا الذي يدعو تحديدا إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على جمهورية كوبا.

بنغلاديش

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٩]

لم تسن حكومة بنغلاديش ولم تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٧/٦٣. وقد دأبت بنغلاديش على تأييد قرار الجمعية المذكور آنفا والتصويت لصالحه.

بنما

[الأصل: بالإسبانية]

[١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٩]

أبدت حكومة بنما، منذ بدء علاقاتها الدبلوماسية مع حكومة كوبا، حرصها على توثيق عرى الصداقة والتعاون بين البلدين وتوطيدها والتزامها بذلك، وفقا لبرامج العمل الثنائية وفي السياق الدولي. وبالرغم من التدابير القسرية الانفرادية المفروضة، تمكنت الحكومتان من تعزيز علاقاتهما الاقتصادية والتجارية والمالية وتحسينها.

وفي هذا السياق، تحدر الإشارة إلى العديد من الزيارات التي قامت بها السلطات الوطنية إلى كوبا، سواء للمشاركة في أنشطة دولية منظمة في البلد الشقيق أو في إطار العلاقات الثنائية بين البلدين. وكانت آخر زيارة أجريت إلى كوبا تلك التي قام بها معالي السيد مارتن تورينخوس إسبينو في ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ بهدف تدشين النصب التذكاري الذي أقامته حكومة كوبا تكريما للجنرال عمر تورينخوس هيريرا. كما كانت تلك مناسبة لزيارة مركز الهندسة الوراثية والتكنولوجيا الأحيائية والتوصل إلى اتفاقات هامة من أجل حفز البحث العلمي وتعزيزه في بنما من خلال الأمانة الوطنية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار.

وتلقت بنما دعوة من حكومة كوبا للمشاركة في المعرض الدولي لكوبا، الذي نُظم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، وهي مناسبة تضمنت عرض جناح لبنما. كذلك أجريت

زيارة فنية قام بها الوفد التجاري لبنما من أجل التفاوض بشأن اتفاق محدود النطاق (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩).

وعلاوة على ذلك، أبرمت بنما وكوبا العديد من الاتفاقات المشتركة بين المؤسسات في مجال التعاون التقني أبرزها:

- مشروع محو الأمية "إلى الأمام من أجل بنما" الذي تضطلع به الحكومة الوطنية من خلال وزارة التنمية الاجتماعية، والذي يُستخدم في سياقه النهج الكوبي المسمى "نعم، أستطيع"، حيث سجل هذا المشروع حالياً تقدماً تمثل في تعليم القراءة والكتابة لما عدده ٤٢ ألف شخص في غضون ٢٢ شهراً وفقاً لبيانات الوزارة. وتشير نفس التقارير المتعلقة بهذه الاستراتيجية إلى أن الهدف المتوخى هو القضاء على الأمية بصفة تامة في مجموع الإقليم.

- برنامج "العملية المعجزة" التي يشارك فيها أطباء كوبيون من مناطق داخلية شتى في البلد، والتي تجري من خلالها عمليات جراحية مجانية للعيون لصالح أكثر السكان فقراً. وحتى اليوم، أجريت ٣٥٠ ١٤ جراحة تشمل إعتام عدسة العين والظفرة (مرض يصيب الملتحمة والقرنية) وارتخاء الجفن (تشوهات خلقية) وحول العين واعتلال الشبكة السكري والتهاب الشبكة الصباغي والمياه الزرقاء (الجلوكوما) والليزر وأمراض أخرى.

- البرنامج الثنائي لتنمية الجذريات والدريبات الذي وضع بالتعاون مع وزارة تنمية الزراعة وتربية الماشية، والذي يرمي إلى إنتاج نوع من البطاطس الحلوة المقاومة للآفات بهدف النفاذ إلى السوق الأوروبية.

وأبرمت كوبا وبنما، على امتداد العلاقات الدبلوماسية بينهما، اتفاقات عديدة في مختلف ميادين العمل نذكر منها: مكافحة الاتجار بالمخدرات، والنقل الجوي، والتعاون بين وزارتي خارجية البلدين، والتعاون في مجال الثقافة والتعليم، والاستثمار وحماية الاستثمارات، وآلية المشاورات السياسية، وإعفاء حاملي جوازات السفر الدبلوماسية من تأشيرات الدخول، ومعادلة الشهادات الجامعية، وتقديم المساعدة القانونية في المجال الجنائي، ونقل الأشخاص الذين صدرت بحقهم أحكام، ونقل المحفوظات بين وزارتي خارجية بنما وكوبا.

وفيما يتعلق بالعلاقة التجارية الثنائية بين بنما وكوبا، من المؤكد أن هذه العلاقة ظلت مستمرة خلال الفترة الممتدة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٨، وشهدت تدفقاً تجارياً قيمته الإجمالية ٥٨٥ ٦٥١ ٩٦ دولاراً، منها ٧,٥ في المائة من الصادرات البنمية و ٩٢,٥ في المائة من الواردات القادمة من هذا البلد، بعجز تجاري مجموعه ٩٧١ ٨٥٠ ٨١ دولاراً.

ومن جهة أخرى، يتبين من عمليات التبادل التجاري داخل منطقة كولون الحرة، استنادا إلى البيانات المقدمة من هذا الكيان التجاري، أنّ الحركة التجارية باتجاه كوبا تُظهر توجّها نحو الزيادة. وعلى المنوال نفسه، أبلغت الشركات التي تقيم عمليات تجارية مع كوبا أنّ هذه العمليات تتم في ظروف طبيعية ودون صعوبات وأنّ تسديد الدفعات المالية يجري بصورة طبيعية.

وعلى الصعيد الدولي، أيدت بنما انضمام كوبا إلى مجموعة ريو وفقا لقرار رؤساء دول وحكومات الآلية المذكورة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وأيدت مؤخرا، في ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، قرار منظمة الدول الأمريكية الذي يقضي بإلغاء القرار السادس الذي اتخذته نفس المنظمة في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٦٢ والذي يستبعد جمهورية كوبا من المشاركة في منظومة البلدان الأمريكية.

وقد أعربت بنما في إطار الأمم المتحدة وغيرها من الآليات الإقليمية ومؤتمرات القمة الرئاسية عن رفضها للسياسة المفروضة ضد كوبا خلال السنوات الـ ٤٧ الأخيرة، سعيا إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي.

ويتجلى موقف بنما في هذا الصدد من خلال تصويتها على قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

كذلك شهدت محافل شتى صدور إعلانات وقرارات تعبر عن رفض المجتمع الدولي للتدابير المفروضة على الشعب الكوبي والتي تتنافى مع القانون الدولي ومع مبادئ التبادل التجاري الحر والشفافية في التجارة الدولية وسيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

وتعتبر بنما أنّ تطبيق القوانين والتدابير التي تتعارض مع القانون الدولي كما هو شأن قانون هيلمز - بورتون يشكل انتهاكا لحرية الوصول إلى الأدوية والأغذية وتبادل المعلومات والتكنولوجيا باعتبارها من الحقوق الضرورية لتحقيق تنمية الشعوب وتحسين نوعية الحياة المتاحة لها.

وفي هذا الصدد، يدعم بلدنا جميع الجهود الرامية إلى وضع حد للحصار المفروض على كوبا ويرى أنه من الضروري مواصلة الحوار والمشاورات الرامية إلى إيجاد الحل الأفضل لكل من الشعب الكوبي والمجتمع الدولي، بناء على المبادئ الواردة في القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والصكوك الدولية الأخرى.

بنن

[الأصل: بالفرنسية]

[٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٩]

عملاً بقرار الجمعية العامة ٧/٦٣ الذي اتخذ في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، نظمت بنن وكوبا الدورة الثامنة للجنة العليا المشتركة للتعاون بين بنن وكوبا، وهما الجمهوريتان اللتان تقيمان علاقات تعاون وصداقة ممتازة.

وأتاحت هذه الدورة للطرفين فرصة لصياغة برنامج للتعاون الاقتصادي والعلمي والتقني للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠ بغرض إبراز هذه العلاقات.

ومن ثم، ترى حكومة بنن أن تدابير الحصار التجاري والمالي وكذلك العلمي المفروض على كوبا تلحق ضرراً بالغاً بتنمية هذا البلد، وتعرب عن أملها في أن يرفع الحصار حتى تنعم كوبا، حكومة وشعباً، بسيادتها طبقاً للمبادئ والقيم الأصلية التي أرساها ميثاق الأمم المتحدة.

بوتسوانا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٩]

لم يسبق لجمهورية بوتسوانا قط أن سنّت أو طبقت أو أنفذت أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة ٧/٦٣، ولا تعتزم القيام بذلك في المستقبل. وتعارض بوتسوانا، كما يتبين من تصويتها على القرار المشار إليه أعلاه، الاستمرار في اعتماد وتطبيق هذه التدابير التي تتجاوز الحدود الإقليمية، وتؤيد، في هذا الصدد، الرفع الفوري للحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

بور كينا فاسو

[الأصل: بالفرنسية]

[١ تموز/يوليه ٢٠٠٩]

وفقاً للالتزامات التي يملئها ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والتي تتقيد بها بور كينا فاسو تقيداً تاماً، فإنها لم تعتمد أو تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار ٧/٦٣.

وتذهب بوركينا فاسو لأبعد من ذلك، فهي إذ يساورها القلق إزاء معاناة الشعب الكوي والتحديات المتكررة على الأهداف التنموية لكوبا، تدعو مجددا إلى ضرورة رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

بوروندي

[الأصل: بالفرنسية]

[٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٩]

لم يكن لدى بوروندي قط قوانين أو تدابير تتنافى مع قرار الجمعية العامة ٧/٦٣. وما فتئت بوروندي تؤيد رفع الحصار.

بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)

[الأصل: بالإسبانية]

[٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٩]

فيما يتعلق بالفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ٧/٦٣، تعرب دولة بوليفيا المتعددة القوميات مرة أخرى عن أشد وأقوى عبارات رفض تطبيق قوانين أو تدابير انفرادية تفرض حصارا اقتصاديا وتجاريا وماليا ضد أي دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، واستخدام تدابير قسرية انفرادية ضد أي بلد آخر. وبموجب ذلك، فهي تكرر إدانتها الشديدة لسياسات الحصار والحرب الاقتصادية التي تفرضها حكومة الولايات المتحدة على كوبا منذ أمد طويل، مهما أصبح، بعد قرابة ٥٠ سنة من السريان، يؤثر تأثيرا مباشرا في حياة السكان، وبخاصة أشد فئات المجتمع ضعفا.

وبناء عليه، لم تسن دولة بوليفيا المتعددة القوميات قوانين ولم تنفذ تدابير تقيد حرية التجارة مع أي بلدان، بما في ذلك جمهورية كوبا الشقيقة، وتتناقض بالتالي مع مقاصد قرار الجمعية العامة ٧/٦٣. بل وعلى النقيض من ذلك، كثفت بوليفيا وكوبا علاقات تعاونهما التضامني، وهما الآن بصدد تعميق علاقتهما التجارية.

فالحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا منذ نحو نصف قرن ينتهك القانون الدولي ومقاصد ومبادئ وروح ميثاق الأمم المتحدة، وميثاق منظمة الدول الأمريكية، وكذلك أسس القانون الدولي، وهو لا يؤثر على الشعب الكوي فحسب، وإنما يضر بمصالح وحقوق الشعب الأمريكي، فضلا عن بلدان وشعوب العالم الأخرى.

فالحصار ينال من سيادة الدول الأخرى حيث إنه يتجاوز حدود الولاية القضائية الإقليمية. ومن وجهة نظر القانون الدولي العام، يتعارض تطبيق حكومة الولايات المتحدة لقوانينها خارج حدود ولايتها القضائية الإقليمية مع مبدأ السيادة وعدم التدخل في القرارات الداخلية لدولة أجنبية، وبحول دون ممارسة الشعب الكوبي لحقه الكامل في تقرير المصير وفي التنمية.

وعلاوة على ذلك، يعارض أعضاء منظمة التجارة العالمية بشدة القوانين الأجنبية التي تنتهك بصورة مباشرة أو غير مباشرة مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتنتهك سيادة الدول. فالولايات المتحدة بموقفها التعسفي الذي لا تمتثل فيه لواجباتها والتزاماتها، إنما تلقي ظلالة من الشك على التوازن والمساواة بين الحقوق والواجبات. ثم إن ذلك يفقد اتفاقات منظمة التجارة العالمية الثقة التي أودعتها فيها الدول الأعضاء في هذه المنظمة.

فالتأييد الدولي الذي لقيته كوبا في الـ ١٧ سنة الماضية ضد السياسات التي تفرضها حكومة الولايات المتحدة، إنما يدل على ما أصبح يثيره نضال الشعب الكوبي من تعاطف في الآونة الأخيرة على الصعيد الدولي.

وتلتزم دولة بوليفيا المتعدد القوميات بمعركة التضامن هذه، الدائرة على الساحة الدولية وتعرب عن تأييدها لكوبا، وهي تؤيد بالتالي قرار الجمعية العامة ٧/٦٣ المعبر عن نبد مثل هذه التدابير الانفرادية، وتلتزم كذلك بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والعمل المتعدد الأطراف. وهي تعرب أيضا عن تأييدها لمبدأ المساواة القانونية بين جميع الدول واحترام سيادة الدول الذي يجب تغليبه على أي فرق اقتصادي.

وتؤيد دولة بوليفيا المتعددة القوميات النموذج الجديد من التعاون الاقتصادي والتكامل بين البلدان القائم على أساس المبادئ الواردة في البديل البوليفاري لشعوب أمريكا ومعاهدة التجارة بين الشعوب. وهي إذ تشير إلى روح الوحدة التي تحدد العلاقات الثنائية بين البلدين لخدمة مصلحة شعبيهما، وتعزيز القدرة على المنافسة الدولية والتعاون، وتشجع على تطوير التجارة بين بوليفيا وكوبا، وقّعت في ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٩ البروتوكول الإضافي الأول لاتفاق التكامل الاقتصادي رقم ٤٧، وأكدت من جديد زيادة التقارب بين الحكومتين والشعبين، ويشمل ذلك تسهيل وصولهما إلى أسواق بعضهما البعض والتحرير الكامل للتجارة بينهما.

وتشير حكومة دولة بوليفيا المتعددة القوميات إلى أنه، بالرغم من الآثار السلبية للحصار الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة، ظلت حكومة كوبا تتعاون دون شروط مع

حكومة بوليفيا وشعبها من خلال التبرع للمستشفيات ومراكز طب العيون لتقديم الرعاية المجانية للأشخاص ذوي الموارد الاقتصادية المحدودة.

وفي مجال التعليم، ومن خلال تنفيذ البرنامج الكوبي لمحو الأمية الكوبي "نعم، إنه بمقدورنا"، أمكن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ إعلان بوليفيا إقليما خاليا من الأمية. وسيستمر هذا الدعم على مدى السنوات الخمس القادمة من خلال برنامج ما يعد محو الأمية "نعم، إنه بمقدورنا أن نواصل" الذي سيستفيد منه قرابة مليون بوليفي سيكون بإمكانهم اكتساب المعارف المدرجة في المقررات الدراسية، حالما يصبحون قادرين على القراءة والكتابة، مما سيرفع المستويات التعليمية للشعب البوليفي.

وعلاوة على ذلك، عرضت كوبا تقديم منح دراسية للطلبة البوليفيين للتعلم في جامعاتها، وقد استفاد منها أكثر من ٤٠٠ ٥ طالب يتلقون التعليم مجانا في كوبا في مجال الطب وغير ذلك من الاختصاصات العليا، مما يساهم كثيرا في تنمية الموارد البشرية في بوليفيا. ووفرت كوبا أيضا الكهرباء لكثير من أبناء المجتمعات الريفية في بوليفيا، حيث ركبت لهم ألواحا شمسية وأسهمت إسهاما كبيرا في برنامج توفير الطاقة.

ومنذ انتخاب رئيس الولايات المتحدة باراك أوباما، تعالت أصوات العديد من رؤساء المنظمات والمؤسسات والشخصيات الدولية بصفة عامة منادية بإنهاء هذه السياسات الضارة وغير القانونية ضد الشعب الكوبي. وقد ضمت دولة بوليفيا المتعددة القومية بقوة صوتها إلى أصواتهم وتضامنت مع هذا النداء على أمل أن يرجح صوت الحكمة واحترام حرية كوبا في اختيار النموذج السياسي والاقتصادي الأصلح لشعبها، دون ضغوط خارجية أو سياسات غير مشروعة تشكل فعلا جريمة ضد شعب بأكملها.

وقد اتخذت دولة بوليفيا المتعددة القوميات في مختلف المحافل الدولية التي هي عضو فيها مواقف اعترضت فيها دون قيد أو شرط على الحصار الذي تعاني منه كوبا. ويسري هذا القول على مؤتمر القمة السابع لرؤساء دول وحكومات البلدان الأعضاء في البديل البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية المعقود في جمهورية فنزويلا البوليفارية يومي ١٦ و ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، حيث أعربت فيه عن إدانتها الشديدة للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، وطالبت بوقف فوري لهذه السياسات الانفرادية. وفي اجتماع مؤتمر قمة الأمريكتين المعقود في ترينيداد وتوباغو من ١٧ إلى ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، أعربت عن تأييدها لكوبا إزاء السياسة الاقتصادية العدوانية المستمرة ضدها، وطلبت من الرئيس أوباما إنهاء هذه السياسة.

وأعربت كذلك، في الاجتماع الوزاري الأخير لمكتب تنسيق حركة عدم الانحياز المعقود في كوبا، في الفترة بين ٢٧ و ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، عن رفضها الشديد تطبيق التدابير الانفرادية المخالفة لميثاق الأمم المتحدة و القانون الدولي التي تتخذها بعض الدول ضد دول أخرى، بما في ذلك الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

وأعاد فخامة رئيس دولة بوليفيا المتعددة القوميات، الأونرابل خوان إيفو موراليس أيماء، تأكيد تضامنه القوي مع حكومة كوبا وشعبها في هذا النضال العادل، وشدد على ضرورة أن تلغي منظمة الدول الأمريكية القرار الذي اتخذ في عام ١٩٦٢ بإبعاد كوبا من منظومة البلدان الأمريكية، مما سيشكل مؤشرا إيجابيا على اعتزام الولايات المتحدة الأمريكية إجراء تغيير في علاقاتها مع أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، لا سيما وأن السلطات الأمريكية العليا قد أقرت بأن سياسة عزل بعض البلدان في المنطقة قد أسفرت عن نتائج عكسية.

وعلى الرغم من التدابير التي اتخذت في الآونة الأخيرة للتخفيف من القيود الأكثر صرامة التي فرضتها إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش على كوبا من حيث العلاقات مع المواطنين الكوبيين المقيمين في الولايات المتحدة، فإن الإدارة الأمريكية الحالية لم تتخذ أي إجراء تعلن به من جانبها أنها ترفع نهائيا الحصار الذي تفرضه على كوبا.

وفي ضوء كل ما تقدم، ترى دولة بوليفيا المتعددة القوميات أن إعادة اعتماد القرار الداعي إلى ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا أصبحت أهم اليوم من أي وقت مضى، حيث سيساهم ذلك مساهمة كبيرة في تعزيز ودعم مطالبة المجتمع الدولي الولايات المتحدة بالتحرك نحو الإلغاء النهائي لهذه السياسة الظالمة وغير القانونية المفروضة ضد الشعب الكوبي.

وفيما يتعلق بالفقرة ٣، لم تعتمد حكومة دولة بوليفيا المتعددة القوميات أي قوانين أو تدابير تتعارض مع روح القرار ٧/٦٣.

بيرو

[الأصل: بالإسبانية]

[٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٩]

لا توجد في بيرو ولا تُطبق فيها أية قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في القرار ٧/٦٣.

ولا توافق حكومة بيرو على اتخاذ تدابير انفرادية تُطبق خارج الحدود الإقليمية ويُقصد منها التأثير في العملية السياسية داخل دولة ما. وترى بيرو أن إبداء الاحترام الواجب للنظام الدستوري الوطني للدول أمر أساسي في العلاقات الدولية تنص عليه مبادئ القانون الدولي المتصلة بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

ويرتكز موقف حكومة بيرو في هذا الشأن على القرارات السابقة الصادرة عن الآلية الدائمة للتشاور والتنسيق في المجال السياسي التابعة لمجموعة ريو، والإعلانات الصادرة عن مؤتمرات القمة الأيبيرية - الأمريكية وغيرها. وختاماً، تود حكومة بيرو أن تؤكد مجدداً تأييدها الثابت والراسخ للأهداف المشتركة في مجال الديمقراطية التمثيلية وإعمال حقوق الإنسان والحرية الاقتصادية.

بيلاروس

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩]

تشدد بيلاروس على وجوب التعجيل برفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. ويمكن أن يشكل إلغاء الجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة بادرة تجاه تطبيع العلاقات بين حكومتي هذين البلدين.

وتؤيد بيلاروس الحق غير القابل للتصرف لكل دولة في تحديد النمط الإنمائي لمجتمعها. وتعرب عن رفضها لأي محاولات انفرادية تقوم بها دول معينة بهدف تغيير النظام السياسي الداخلي لدول أخرى، من خلال تدابير عسكرية أو سياسية أو اقتصادية أو وسائل أخرى للضغط.

وتلتزم بيلاروس التزاماً دقيقاً بمبادئ القانون الدولي في تنفيذ سياساتها الخارجية. ولا تتضمن تشريعات جمهورية بيلاروس قوانين أو قرارات أو أنظمة تترتب عليها آثار خارجية تمس بسيادة الدول الأخرى، أو بالمصالح المشروعة للأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الخاضعين للولاية القانونية لهذه الدول، أو بحرية التجارة والملاحة.

وتتميز العلاقات بين بيلاروس وكوبا بمستوى رفيع ومتزايد من التعاون والتفاعل. وتُمثل تنمية التعاون التجاري والاقتصادي مسألة ذات أولوية عليا في علاقاتنا الثنائية. وهناك اهتمام متبادل بين البلدين بزيادة حجم التبادل التجاري بينهما وتنفيذ المشاريع المشتركة في شتى المجالات. وفي عام ٢٠٠٨، زادت صادرات بيلاروس إلى كوبا بأكثر من الضعف، مقارنة بعام ٢٠٠٧ (٢٣٧ في المائة).

وفي أيار/مايو ٢٠٠٩، عقدت اللجنة البيلاروسية الكوبية المشتركة المعنية بالعلاقات التجارية والاقتصادية اجتماعها التاسع في مينسك. وحتى الآن، تم توقيع ٢٦ اتفاقاً على المستوى الحكومي ومستوى الإدارات.

وتؤكد بيلاروس مجدداً عزمها على مواصلة تطوير العلاقات الودية والتعاون الشامل مع كوبا.

تاييلند

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٩]

لا تؤيد تاييلند، من حيث المبدأ، قيام بلد ما بفرض قوانينه الوطنية على بلد آخر، مما يؤدي، في الواقع، إلى إرغام بلد ثالث على الامتثال لتلك القوانين. فهذا التصرف، في رأي تاييلند، مخالف للمبادئ الأساسية للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة. وليس لدى تاييلند أي أحكام قانونية أو تدابير محلية من هذا القبيل.

تركمانستان

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٩]

تؤيد تركمانستان اتخاذ قرار الجمعية العامة ٧/٦٣. وفضلاً عن ذلك، فإن التشريعات الوطنية لتركمانستان لا تتضمن أية أحكام بشأن تقييد حرية التجارة أو الملاحة.

تركيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١ حزيران/يونيه ٢٠٠٩]

لا توجد لدى جمهورية تركيا أية قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٧/٦٣، وهي تؤكد مرة أخرى التزامها بمبادئ حرية التجارة والملاحة، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

ترينيداد وتوباغو

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٩]

لا تطبق حكومة ترينيداد وتوباغو أي تدابير اقتصادية انفرادية كوسيلة للإكراه السياسي والاقتصادي ضد بلدان أخرى.

توغو

[الأصل: بالفرنسية]

[٩ تموز/يوليه ٢٠٠٩]

وفقاً لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، دأبت توغو على العمل دائماً من أجل احترام تساوي الدول في السيادة، وضمان سلامتها الإقليمية، فضلاً عن عدم التدخل وعدم السعي للتأثير في شؤونها الداخلية. كما أن توغو تؤيد بلا تحفظ مبدأ حرية التجارة والملاحة المكرس في العديد من الصكوك القانونية الدولية.

وبناء على ما تقدم، ترفض توغو بشكل قاطع كل لجوء إلى تدابير قسرية أحادية الجانب لممارسة ضغوط على الدول.

ولذلك لم تقم توغو قط بسنّ أو تطبيق قوانين أو أنظمة ترمي إلى المساس بسيادة دول أخرى أو بالمصالح المشروعة لكيانات أو أشخاص خاضعين لولاية تلك الدول.

وبالتالي فقد دأبت توغو، أسوة بالغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، على مساندة مسعى الحكومة الكوبية الرامي إلى رفع الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

تونس

[الأصل: بالفرنسية]

[٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٩]

فيما يتعلق بتنفيذ القرار ٧/٦٣، لا تطبق تونس قوانين أو تدابير انفرادية تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية.

تونغا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٨ تموز/يوليه ٢٠٠٩]

تلتزم تونغا التزاما كاملا بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والمقبولة بموجب القانون الدولي، ولا سيما مبادئ تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل وعدم السعي للتأثير في شؤونها الداخلية، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

لذا فإن تونغا لم تسنّ أو تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٧/٦٣. وتحافظ تونغا على علاقات ودية ودبلوماسية مع كوبا.

تيمور - ليشتي

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٩]

تدعو حكومة تيمور - ليشتي مرة أخرى حكومة الولايات المتحدة إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه على كوبا، والذي يسبب للشعب الكوبي خسائر مادية فادحة وأضرار اقتصادية جسيمة، فضلا عن كونه انفراديا ومنافيا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وتكرر دعوتها الملحة إلى الالتزام التام بقرارات الجمعية العامة ١٩/٤٧ و ١٦/٤٨ و ١٧/٥١ و ٤/٥٣ و ٢١/٥٤ و ٢٠/٥٥ و ١١/٥٧ و ١٢/٦٠ و ٣/٦٢ و ٧/٦٣. ومن جهة أخرى، ترى تيمور ليشتي أن القرار الذي اتخذته أوباما، رئيس الولايات المتحدة، لرفع القيود على سفر الأفراد إلى كوبا وعلى معاملات التحويلات من الولايات المتحدة إلى كوبا يعد قرارا مشجعا، وهي تعتقد أن هذا التغير التاريخي في السياسة سيفضي في نهاية المطاف إلى الرفع التام للحصار المفروض على كوبا منذ نصف قرن.

جامايكا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٩]

ما زالت حكومة جامايكا تعارض التدابير الاقتصادية والتجارية الانفرادية التي تطبقها دولة على أخرى وتؤثر في حرية حركة التجارة الدولية. وإعمالا لهذا المبدأ، لم تسنّ

حكومة جامايكا أي قوانين أو تشريعات أو تدابير من شأنها أن تعيق حرية النشاط التجاري، أو التعاون التجاري أو الاقتصادي.

ولم تقم جامايكا، تمسّياً مع التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بسنّ أي تشريع أو المشاركة بأي وجه آخر في أي نشاط من شأنه أن يؤدي إلى تطبيق التشريعات الوطنية خارج الحدود الإقليمية على نحو ينتهك سيادة دولة أخرى أو مصالحها الوطنية الشرعية.

وعلى وجه الخصوص، تؤكد حكومة جامايكا مجدداً تأييدها لقرارات الجمعية العامة التي تدعو إلى وضع حد للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. وتؤكد جامايكا موقف مجموعة الـ ٧٧ وحركة بلدان عدم الانحياز في رفض وإدانة استمرار فرض هذه الإجراءات الانفرادية، التي تشكل انتهاكاً لسيادة الشعب الكوبي وحقوقه، وتتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة.

وترى حكومة جامايكا أن المشاركة والمفاوضات البناءة تظل أفضل وسيلة مقبولة لتعزيز السلام والاستقرار.

وتكرر حكومة جامايكا مجدداً الدعوة التي وجهتها الجمعية العامة لحث جميع الدول، التي لا تزال تطبق هذه القوانين والتدابير، على اتخاذ الخطوات اللازمة لإلغائها أو إبطالها في أقرب وقت ممكن.

الجزائر

[الأصل: بالفرنسية]

[٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٩]

تعرب الجزائر مجدداً عن انشغالها العميق إزاء استمرار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية من جانب واحد على كوبا منذ ما يقرب من نصف قرن.

ودأبت الجزائر، على غرار معظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، على الدعوة إلى رفع الحصار الذي يعاني منه الشعب الكوبي. فمنذ نحو خمسة عشر عاماً، ما برحت الجمعية العامة للأمم المتحدة تتخذ في كل دورة من دوراتها، بتأييد من جميع أعضائها تقريباً، قراراً يدعو إلى رفع الحصار عن كوبا، معتبرة أنه يتعارض مع الشرعية الدولية.

وترى الجزائر في الواقع أن في الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تواجهه كوبا انتهاكا لمبادئ تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ومساسا بحق الشعب الكوبي في التنمية.

ومن جهة أخرى، يشكل الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا تعديا على السيادة الوطنية لدولة عضو في الأمم المتحدة. فتطبيق دولة ما لقوانينها المحلية خارج حدودها الإقليمية بهدف فرض جزاءات انفرادية هو أمر يناهز بشكل صارخ المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي.

ولا يتنافى هذا الموقف مع الأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة فحسب، بل إنه يهدد أيضا حرية التجارة والملاحة وتدفق رأس المال، مما يؤثر تأثيرا كبيرا على التنمية الاقتصادية والبشرية لكوبا. وتعرب الجزائر عن قلقها البالغ إزاء العواقب الوخيمة لهذا الحصار الجائر وغير الشرعي.

وتؤكد الجزائر تأييدها التام للمواقف التي اعتمدها مؤتمر القمة الرابع عشر لحركة بلدان عدم الانحياز، المنعقد بهافانا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، والمواقف المتخذة في مؤتمر قمة الجنوب الثاني (لمجموعة الـ ٧٧ والصين)، المنعقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ بالدوحة، فضلا عن جميع الإعلانات التي رفضت التدابير الاقتصادية القسرية والقوانين المحلية المطبقة خارج الحدود الإقليمية على البلدان النامية، وطلبت من الولايات المتحدة رفع الحصار المفروض على كوبا.

لذلك، تجدد الجزائر دعوتها الولايات المتحدة إلى رفع هذا الحصار المفروض على كوبا والذي وُلد ٧٠ في المائة من المواطنين الكوبيين تحت وطأته، والذي ما فتئ عدد متزايد من الدول يجابهه بالرفض، وهناك الآن شبه إجماع على إدانته.

جزر البهاما

[الأصل: بالإنكليزية]

[٤ أيار/مايو ٢٠٠٩]

تقيم جزر البهاما علاقات دبلوماسية وتجارية طبيعية مع كوبا. ولم تصدر جزر البهاما أو تطبق أي قوانين أو تدابير ضد كوبا من شأنها أن تحظر إقامة علاقات اقتصادية أو تجارية أو مالية بين جزر البهاما وكوبا.

جزر القمر

[الأصل: بالفرنسية]

[١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٩]

تعيد جزر القمر تأكيد التزامها بموجب ميثاق الأمم المتحدة، لذا فإنها لم تسن أو تطبق أي قوانين أو أنظمة لها آثار تتجاوز الحدود الإقليمية أو تمس بسيادة دول أخرى.

جزر سليمان

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٩]

تعيد جزر سليمان تأكيد التزامها بميثاق الأمم المتحدة وتؤيد حرية التجارة.

الجمهورية العربية الليبية

[الأصل: بالعربية]

[٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٩]

تعيد الجمهورية العربية الليبية من جديد التأكيد على معارضتها الشديدة للإجراءات الأحادية الجانب التي تفرض على الدول لأغراض سياسية، وتشدد على أن هذا السلوك لا يساعد على حل الخلافات بين الدول بل يؤدي إلى تعقيدها.

وعبرت الجمهورية العربية الليبية عن التزامها بميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، ولم يسبق لها أن سنت أو طبقت أية قوانين مثل تلك المشار إليها في الفقرات ٢ و ٣ و ٤ من قرار الجمعية العامة ٧/٦٣ بل كانت في الماضي ضحية لمثل هذا النوع من الإجراءات القسرية.

وتبدي الجمهورية العربية الليبية قلقها الشديد إزاء استمرار بعض الدول في تطبيق العقوبات الاقتصادية القسرية الانفرادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية باعتبارها تمثل مخالفة صريحة لمبادئ القانون الدولي.

وقد صوتت الجمهورية العربية الليبية لصالح القرار ٧/٦٣ تأكيداً لموقفها المتمثل في معارضة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، وهي تدعو الدول إلى حل خلافاتها بالطرق السلمية بعيداً عن الإجراءات القسرية الأحادية الجانب التي تشكل

خرقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وانتهاكا لحقوق الإنسان وعرقلة لجهود التنمية التي تشكل هدفا ساميا من أهداف الأمم المتحدة.

جمهورية أفريقيا الوسطى

[الأصل: بالفرنسية]

[٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٩]

نظرا لعلاقات الصداقة الحميمة التي تربط جمهورية أفريقيا الوسطى بكوبا، فإن حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى تنقيد تماما بروح القرار ٧/٦٣. أما التدابير المشار إليها في دياحة القرار، فلم تصدر بصدد قوانين أو توضع موضع التنفيذ في جمهورية أفريقيا الوسطى.

الجمهورية الدومينيكية

[الأصل: بالإسبانية]

[١ تموز/يوليه ٢٠٠٩]

تتصرف الجمهورية الدومينيكية في علاقاتها الدولية وفقا للقواعد والمبادئ التي تقوم عليها علاقات التعاون والتبادل بين الأمم وعلى أسس ميثاق الأمم المتحدة وسائر قواعد القانون الدولي. وبالتالي، فإنها تمتنع عن سن أو تطبيق القوانين التي تخالف هذه القواعد والمبادئ.

الجمهورية العربية السورية

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٩]

انطلاقا من موقفها المبدئي إزاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، صوتت الجمهورية العربية السورية لصالح قرار الجمعية العامة ٧/٦٣، الذي يشدد على ضرورة الامتثال لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، ويعيد تأكيد مبادئ تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وحرية التجارة والملاحة الدوليتين. وفي ذلك القرار، أهابت الجمعية أيضا بالدول أن تتخذ في أسرع وقت ممكن التدابير الضرورية لإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا لما يزيد على ثلاثة عقود.

وفي هذا الصدد، تشير الجمهورية العربية السورية إلى البلاغ الصادر عن رؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز في مؤتمرهم المعقود في هافانا يومي ١٥ و ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، والذي دعوا فيه الولايات المتحدة إلى إنهاء الحصار المفروض على كوبا، الذي يسبب للشعب الكوبي خسائر مادية فادحة وأضراراً اقتصادية جسيمة، فضلاً عن كونه انفرادياً ومنافياً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ومبدأ حسن الجوار.

وحت رؤساء الدول والحكومات مرة أخرى على الامتنال الكامل لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وأعربوا عن قلقهم العميق إزاء اتساع نطاق الحصار المفروض على كوبا بما يتجاوز الحدود الإقليمية، وإزاء التدابير التشريعية الجديدة التي لا تزال تُتخذ بهدف تشديد الحصار.

وتشير الجمهورية العربية السورية أيضاً إلى إعلان الدوحة الذي اعتمدته مؤتمر قمة الجنوب الثاني لمجموعة الـ ٧٧ والصين، المعقود في الدوحة، والذي أعرب فيه المشاركون عن رفضهم القاطع للقوانين والأنظمة التي تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية، وسائر أشكال التدابير الاقتصادية القسرية، وأعربوا عن قلقهم العميق إزاء الآثار التي تخلفها الجزاءات الاقتصادية على القدرة الإنمائية للبلدان المستهدفة. كما اعتمد مؤتمر القمة نداء خاصاً باسم جميع قادة البلدان النامية من أجل رفع هذا الحصار فوراً، لأنه يكبد الشعب الكوبي خسائر مادية فادحة وأضراراً اقتصادية جسيمة، إضافة إلى كونه تدبيراً انفرادياً ومنافياً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ومبدأ حسن الجوار.

ولقد أعلن المجتمع الدولي مراراً رفضه لاستمرار الجزاءات المفروضة من جانب واحد على كوبا، وقانون هيلمز - بورتين، الذي يتجاوز تأثيره الحدود الإقليمية للقوانين المحلية، ويمس سيادة الدول الأخرى التي تتعامل مع كوبا. وفرض هذه الجزاءات أمر يتعارض مع مبدأ تساوي الدول في السيادة. وقد أثبتت التجربة أن نظم الجزاءات تسبب في معظم الأحيان أضراراً مادية هائلة وتلحق خسائر اقتصادية جسيمة بالسكان المدنيين في البلدان المستهدفة.

وبالتالي تدعو الجمهورية العربية السورية إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. وهذا من شأنه أن يساعد على تهيئة مناخ إيجابي في العلاقات الدولية وتعزيز الشرعية الدولية في صون مبدأ تساوي الدول في السيادة.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

[الأصل: بالفرنسية]

[٦ أيار/مايو ٢٠٠٩]

عملاً بأحكام الفقرة ٤ من القرار المذكور الذي طلبت فيه الجمعية العامة "إلى الأمين العام أن يعد، بالتشاور مع الأجهزة والوكالات المختصة في منظومة الأمم المتحدة، تقريراً عن تنفيذ هذا القرار في ضوء مقاصد ومبادئ الميثاق والقانون الدولي، وأن يقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين"، تود حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تذكر من جديد بأنها حريصة على إقامة وتطوير علاقات جيدة مع كوبا.

ومن هذا المنطلق، دأبت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على تأييد جميع القرارات المتعلقة بضرورة إنهاء الحصار المفروض على كوبا بشكل عاجل من أجل تيسير التوصل إلى حل مرضٍ لهذه المسألة.

جمهورية تنزانيا المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٩]

تعرب حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة مجدداً عن تضامنها مع الدول الأعضاء التي تعتمد الموقف ذاته، للتنديد بما يجري تطبيقه ضد كوبا من تدابير تجارية انفرادية تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية وتطال الشعوب والاقتصادات في الدول الأخرى. وتعتبر جمهورية تنزانيا المتحدة أن هذه التدابير الانفرادية تتناقض مع روح التعددية وتنتهك ميثاق الأمم المتحدة.

ولجمهورية تنزانيا المتحدة علاقات سليمة وجيدة مع كوبا شعباً وحكومة، ويتعاون البلدان في مختلف المساعي الاجتماعية والاقتصادية، ولا سيما في مجال بناء القدرات في ميداني الصحة والتعليم. وتؤمن جمهورية تنزانيا المتحدة بأن التعاون بين البلدين سيشهد مزيداً من الازدهار إذا رفع الحصار المفروض من جانب واحد، وهي على ثقة من أن هناك مجالاً للنقاش بين الطرفين.

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

[الأصل: بالإنكليزية]

[٧ أيار/مايو ٢٠٠٩]

يتمثل الموقف الثابت لحكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في معارضة كافة أنواع الجزاءات، بما فيها الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على دول ذات سيادة.

ويشكل الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية من جانب واحد على كوبا والذي يتجاوز حدودها الإقليمية انتهاكا صارخا لسيادة كوبا يخرق مبادئ ومعايير القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وبالتالي فإنه يبعث على القلق والاستنكار من جانب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

وقد عرقلت كثيرا سياسة الحصار الإجرامي التي تنتهجها الولايات المتحدة تجاه كوبا منذ حوالي خمسة عقود تنمية كوبا ورفاه شعبها ولذلك ينبغي التعجيل بإنهاءها، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة واستجابة لمطالبات المجتمع الدولي.

وتدعم حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية دعما كاملا جهود حكومة وشعب كوبا لإنهاء الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة وستواصل توسيع نطاق العلاقات الاقتصادية والتجارية مع كوبا وتطويرها في المستقبل.

جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٢ أيار/مايو ٢٠٠٩]

من المؤسف أن يستمر سريان الحصار الذي فرضته الولايات المتحدة على مدى السنوات الماضية على كوبا، وهي بلد مستقل وذو سيادة. فهذا الحصار الذي تترتب عليه آثار تتجاوز الحدود الإقليمية لا يعرقل تقدم كوبا من حيث تنميتها الاجتماعية - الاقتصادية ويسبب معاناة لا توصف لشعبها فحسب، بل يشكل أيضاً انتهاكاً لمبادئ القانون الدولي ومبدأ تساوي الدول في السيادة، ومبدأ حرية التجارة والملاحة الدوليتين. وفيما يتعلق بجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، فإنها، بحكم التزامها بجميع المبادئ والمقاصد المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وامثالها لها، لم تسن أو تصدر أي قوانين وتدابير من النوع المشار إليه في الفقرات ٢ و ٣ و ٤ من قرار الجمعية العامة ٧/٦٣.

جنوب أفريقيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٩]

انضمت جنوب أفريقيا مرارا وتكرارا إلى غالبية البلدان في الإعراب عن عدم موافقتها على الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا في جميع مظاهره ومعارضتها له.

وترى جنوب أفريقيا في استمرار فرض هذا الحصار انتهاكا صارخا لمبدأي تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

والحماس الذي أبداه المجتمع الدولي في رد فعله على هذا الحصار، حينما أدانه عام ٢٠٠٨ بعدد قياسي من الأصوات بلغ ١٨٥ صوتا مقابل ٣ أصوات، يشكل دلالة واضحة على أنّ إنهاء الحصار قد آن أوانه، ليتم بذلك وضع حد للمعاناة الشديدة التي يعيشها سكان كوبا المدنيون الذين يتحملون وطأة ذلك الوضع الجائر. ويزيد من تفاقم هذه الحالة الكساد الاقتصادي العالمي الذي أضر بالعديد من البلدان ومنها كوبا.

ويحظى عمل كوبا المتميز في مجالات الصحة والتعليم والتكنولوجيا الأحيائية في أفريقيا وفي العالم الأقل نموا بصفة خاصة والعالم على وجه العموم، باعتراف المجتمع الدولي. والحصار يخنق هذا الإسهام البارز في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي تحسين الظروف المعيشية للفقراء.

وترتبط جنوب أفريقيا بكوبا علاقات طويلة الأمد تشهد توسعا مستمرا من خلال ازدياد التعاون في مجموعة واسعة من المسائل، بما في ذلك التعاون الاقتصادي والتجاري والمالي. وستقوم كوبا باستضافة الاجتماع السابع للآلية التشاورية السنوية المشتركة بين البلدين في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ وستستضيف الدورة السادسة للجنة الثنائية المشتركة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وتسعى حكومتا جنوب أفريقيا وكوبا، من خلال آليتي التعاون هاتين، إلى توسيع نطاق العلاقات القائمة بينهما والمتينة أصلا، في مختلف المجالات. وتقدم كوبا لجنوب أفريقيا، من خلال مشاريع التعاون الثنائية في إطار اللجنة الثنائية المشتركة، مساعدة كبيرة في معالجتها لمشاكل نقص المهارات لديها، عبر تزويدها بالعمال وبالمدرسين المتخصصين في شتى المجالات التي تم تحديدها. وإضافة إلى ذلك، جرى خلال العام الماضي تبادل عدد من الزيارات قامت بها وفود رفيعة المستوى، يرأسها وزراء ونواب وزراء ومديرون عامون، بهدف مواصلة تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين.

وحضر وفد رفيع المستوى برئاسة نائب الرئيس، إستيبان لاسو، حفل تنصيب الرئيس جاكوب زوما في ٩ أيار/مايو ٢٠٠٩. وقد احتفلت جنوب أفريقيا وكوبا هذا العام بمرور ١٥ عاما على إقامة العلاقات الدبلوماسية بينهما.

وفي أعقاب الدمار الذي لحقه إعصارا غوستاف وآيك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، قدمت حكومة جنوب أفريقيا إلى كوبا معونة إنسانية بقيمة مليوني دولار من أجل مساعدتها في برنامج إعادة البناء.

وعلى الصعيد المتعدد الأطراف، تواصل جنوب أفريقيا وكوبا تعاونهما في إطار مختلف المنظمات، ولديهما آراء متكاملة بشأن مسائل كثيرة، من قبيل إصلاح الأمم المتحدة وتعزيز برنامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفي أثناء رئاسة كوبا لحركة عدم الانحياز، منحتها جنوب أفريقيا تأييدها الكامل، وستواصل التعاون معها في إطار هذه الحركة والمنظمات الدولية الأخرى.

دومينيكا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٧ تموز/يوليه ٢٠٠٩]

لم تعمل دومينيكا على سن أو تطبيق أي قوانين أو تدابير تعوق بأي شكل من الأشكال حرية التجارة والملاحة في كوبا. وتعارض دومينيكا استخدام تدابير قسرية لا يدعمها ميثاق الأمم المتحدة، وهي تمثل امتثالا كاملا لأحكام قرار الجمعية العامة ٧/٦٣.

الرأس الأخضر

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٩]

وفقا للمبادئ المنصوص عليها في الدستور الوطني وتمشيا مع روح ميثاق الأمم المتحدة، لم يرقم الرأس الأخضر قط، بسن أو تطبيق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة ٧/٦٣.

وبناء على ذلك، وتمشيا مع دعمها الراسخ لمبادئ حرية التجارة والملاحة الدوليتين، تنادي حكومة الرأس الأخضر بإلغاء أي تدابير اقتصادية وتجارية أحادية الطرف تؤثر في تطور تلك الأنشطة بحرية.

رواندا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٩]

تعيد رواندا التأكيد على التزامها بالمقاصد والمبادئ المحسدة في ميثاق الأمم المتحدة، ولم تقم بسن أو تطبيق قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٦٣/٧.

زامبيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٩]

تؤيد حكومة زامبيا ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

زمبابوي

[الأصل: بالإنكليزية]

[٧ تموز/يوليه ٢٠٠٩]

تعرب زمبابوي عن قلقها العميق إزاء الأضرار الاقتصادية الهائلة والمعاناة التي تفوق الوصف التي تتحملها كوبا نتيجة للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي غير المشروع الذي تفرضه عليها الولايات المتحدة. فالحصار يخالف المبادئ الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وأنظمة منظمة التجارة العالمية والقرارات ذات الصلة التي اتخذتها الأمم المتحدة. فضلا عن ذلك، يتسم الحصار بطابع استفزازي، وتميزي للغاية، وقد قوّض مبادئ تساوي الدول في السيادة، وحقوق الإنسان الأساسية، وروح التعايش السلمي وحسن الجوار بين الدول.

وتكرر زمبابوي التزامها الراسخ بالمبادئ الأساسية المتمثلة في تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وحرية التجارة الدولية. وهي تدّين قيام أي بلد بتطبيق تدابير اقتصادية من جانب واحد ضد بلد آخر بغية تحقيق أهداف سياسية محددة. وقيام الولايات المتحدة بمد نطاق ولايتها الإقليمية إلى بلدان أخرى يخالف مبدأ السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، المعترف به بموجب القانون الدولي.

لذا تنضم زمبابوي للبلدان الأخرى طالبة من الولايات المتحدة أن تضع حدا فوريا للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه على كوبا.

ساموا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٩]

تؤكد ساموا، وفقا للمقاصد والمبادئ المحسدة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، على أنها لم تقم بسن أو تطبيق أي قوانين أو تدابير تؤثر على سيادة دول أخرى.

سان تومي وبرينسيبي

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٩]

إن السبيل الوحيد أمام الدول لتعزيز علاقات الصداقة والتجارة بينها وهيئة بيئة مواتية لتحقيق التنمية وإحلال الأمن هو احترام القانون الدولي. وكل محاولة لفرض حصار انفرادي أو تطبيق القوانين خارج الحدود الإقليمية ستؤدي إلى إلحاق المعاناة بالشعوب وزيادة أجواء انعدام الأمن.

وبناء على المبادئ والأحكام الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وغيره من القوانين الدولية ذات الصلة الرامية إلى تعزيز حرية التجارة والملاحة وحرية تنقل الأشخاص، لم تعتمد حكومة سان تومي وبرينسيبي ولن تعتمد أي قوانين تؤيد الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. واتباع نهج يخالف ذلك سيشكل سياسة خاطئة وانتهاكا للقانون الدولي.

سان مارينو

[الأصل: بالإنكليزية]

[٧ تموز/يوليه ٢٠٠٩]

ما فتئت سان مارينو تعارض بصفة عامة فرض أي شكل من أشكال الحظر، ومن ثم فهي تعارض فرض الحصار الانفرادي على كوبا كوسيلة للضغط عليها، لما ينجم عنه من عواقب خطيرة على السكان.

سانت فنسنت وجزر غرينادين

[الأصل: بالإنكليزية]

[١ تموز/يوليه ٢٠٠٩]

تواصل حكومة سانت فنسنت وجزر غرينادين معارضة تطبيق التشريعات الوطنية خارج الحدود، مما يدل على تجاهل لسيادة الدول. وترى سانت فنسنت وجزر غرينادين أن هذه الجزاءات تتعارض مع القانون الدولي ومبادئ المساواة في السيادة، والتعايش السلمي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

ولا تطبق حكومة سانت فنسنت وجزر غرينادين تدابير اقتصادية انفرادية ضد دول أخرى كوسائل للإكراه السياسي أو الاقتصادي. وليس لدى سانت فنسنت وجزر غرينادين أي قوانين تقيد بأي شكل من الأشكال حرية التجارة، أو الملاحة، أو التعاون الاقتصادي أو أي نشاط آخر مع كوبا.

وتتمتع سانت فنسنت وجزر غرينادين بعلاقات صداقة حميمة مع كوبا، وتواصل التعامل مع حكومة وشعب كوبا في تضامن بشأن مجموعة متنوعة من الشراكات البناءة، والتعاونية والتي تعود بالفائدة على الطرفين.

وتصوت سانت فنسنت وجزر غرينادين باستمرار ودون تردد لصالح قرارات الجمعية العامة بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. وتعرب سانت فنسنت وجزر غرينادين عن القلق المستمر إزاء المشاق والمعاناة الإنسانية من جراء التطبيق المتواصل للحصار المفروض على كوبا، على الرغم من التأييد الدولي الكاسح للعديد من القرارات التي تدعو إلى إنهاء هذا الحصار.

سانت كيتس ونيفس

[الأصل: بالإنكليزية]

[٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩]

إن ميثاق الأمم المتحدة يحترم تساوي الدول في السيادة، وينادي بمبادئ عدم التدخل وعدم التعرض للشؤون الداخلية للدول وبحرية التجارة والملاحة الدوليتين، المكرسة أيضا في الكثير من الصكوك القانونية الدولية. وتلتزم حكومة سانت كيتس ونيفس بهذه المبادئ وتؤيدها وتعيد التأكيد على مناشدتها لحكومة الولايات المتحدة أن تُنهي الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي على كوبا. فهذا العمل الانفرادي يتعارض مع المثل الواردة في ميثاق الأمم

المتحدة الذي تشجع أحكامه التعاون فيما بين الدول الأعضاء وليس على التدابير المفروضة في إطار الحصار. ولم تضع سانت كيتس ونيفس أو تطبق أي قوانين وتدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٧/٦٣، وذلك تمشيا مع التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، التي تشجع حرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وتأسف حكومة سانت كيتس ونيفس لأنه رغم المناشدة الموحدة من جانب الحكومات والمنتديات الحكومية الدولية والمجتمع الدولي والرأي العام، عن طريق الإعلانات والقرارات، لإنهاء التدابير التي تتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة، فإن الحصار المفروض على كوبا لا يزال ساريا بالرغم من تفاقم الظروف الاقتصادية والاجتماعية للشعب الكوبي.

ولا تزال العلاقة بين سانت كيتس ونيفس وكوبا علاقة يسودها السلام والتعاون بروح من الصداقة والنوايا الحسنة.

وامتثالا لميثاق الأمم المتحدة والقرارات اللاحقة، فإن سانت كيتس ونيفس تؤيد قرار الجمعية العامة ٧/٦٣.

سانت لوسيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٩]

امتثالا للالتزامات القانونية الدولية وتمشيا مع الالتزام بمبادئ تساوي الدول في السيادة، لم تسن حكومة سانت لوسيا أي قوانين أو تشريعات أو تدابير، ولم تتخذ أي إجراءات أخرى، من شأنها التعدي على ممارسة أي دولة عضو لسيادتها وفقا لما يخدم مصالحها الوطنية المشروعة، أو إعاقة حرية النشاط التجاري والتعاون التجاري والاقتصادي.

وفي هذا الصدد، تؤكد حكومة سانت لوسيا مجددا استمرار التعاون الاقتصادي والتعليمي والعلمي والتقني القائم بين كوبا وسانت لوسيا لتعزيز التنمية والاستدامة الاقتصاديتين والاجتماعيتين.

وتؤكد سانت لوسيا مجددا موقفها بشأن تطبيق التشريعات الوطنية خارج الحدود الإقليمية، وتعتبر أن ذلك يتنافى مع مبادئ القانون الدولي وتساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والتعايش السلمي بين الأمم.

ودأبت حكومة سانت لوسيا على تأييد قرارات الجمعية العامة الداعية إلى وضع حد للحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

سري لانكا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٩]

لا توافق سري لانكا على استخدام التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية ضد أي بلد بما لا يتفق ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وتعتقد سري لانكا أن تنفيذ مثل هذه التدابير يعرقل سيادة القانون والشفافية في التجارة الدولية، وحرية التجارة والملاحة. ولم يسبق لسري لانكا أن سنت أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٧/٦٣.

السنغال

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٢ أيار/مايو ٢٠٠٩]

لم تسن حكومة السنغال أو تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار ٧/٦٣. وتولي حكومة السنغال أهمية كبرى للاحترام الكامل للمبادئ التي يكرسها ميثاق الأمم المتحدة والتزاماتها بموجب القانون الدولي.

سوازيلند

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٩ أيار/مايو ٢٠٠٩]

تعيد سوازيلند التأكيد على قلقها بشأن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المتواصل والمفروض من جانب واحد على كوبا. ويتنافى هذا العمل مع مبادئ القانون الدولي التي تحكم العلاقات فيما بين الدول فضلا عن تعارضه مع روح ميثاق الأمم المتحدة. ويؤثر الحصار تأثيرا سلبيا على الشعب الكوبي إذ يتسبب في أضرار اقتصادية وخسائر مادية فادحة. ويعرقل، في نفس السياق أيضا، جهود حكومة كوبا لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية بشأن القضاء على الفقر والجوع وتعزيز الصحة والتعليم.

وترى سوازيلند أن المساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وسائر القواعد والمبادئ التي تحكم العلاقات الدولية يجب أن تُحترم من قبل الجميع وفي كافة الأوقات.

ووفقا لذلك، تطالب سوازيلند بإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا وتؤيد مرة أخرى مواقف مجموعة الـ ٧٧ وحركة بلدان عدم الانحياز المعارضة لهذا الإجراء.

السودان

[الأصل: بالإنكليزية]

[٦ أيار/مايو ٢٠٠٩]

يؤيد السودان تأييدا تاما قرار الجمعية العامة ٧/٦٣، بوصفه قرارا هاما جدا. وطالب السودان، في بيانه أمام الجمعية العامة، بإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. وتنتهج حكومة جمهورية السودان سياسة تحترم مبادئ تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في شؤون الآخرين الداخلية. وتمشيا مع موقف السودان القائم على المبادئ، فإن السودان يعارض فرض جزاءات على البلدان النامية نظرا لتأثيرها المدمر على جهود تلك البلدان.

تنتهج حكومة السودان سياسة قائمة على احترام مبادئ تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين. ويعارض السودان مبدئيا فرض عقوبات على البلدان النامية نظرا لأثرها المدمر على الجهود التي تبذلها تلك البلدان من أجل تحقيق التنمية المستدامة ولأنها تشكل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد يشارك وفد السودان كل عام في المناقشات التي تدور في الجمعية العامة بشأن هذا البند من جدول الأعمال ويصوت، إلى جانب غالبية الدول الأعضاء، لصالح قرارات الجمعية العامة التي تحظر فرض تدابير وعقوبات انفرادية من هذا النوع. وتؤكد حكومة السودان من جديد أنها لا تسن أو تطبق أي قوانين أو تدابير يمكن، عند تطبيقها خارج الحدود الوطنية، أن تمس بسيادة أي دولة. وتدعو حكومة السودان إلى إلغاء القوانين التي تفرض تدابير من هذا النوع.

وبناء على ما تقدم، يعارض السودان الحصار الاقتصادي والتجاري الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، والذي ألحق خسائر فادحة بالشعب الكوبي وتسبب في معاناته وهضم حقوقه والإساءة إلى مصالحه المشروعة، ويشكل هذا الحصار انتهاكا صارخا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

وما زال السودان نفسه يعاني من العقوبات الاقتصادية الانفرادية التي تفرضها عليه الولايات المتحدة منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، والتي تشكل انتهاكا للحق المشروع للسودان وكوبا وجميع البلدان النامية وشعوبها في اختيار النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تستجيب بالكامل لتطلعاتها.

ومنذ اعتماد قرار الجمعية العامة هذا، عرضت حكومة السودان هذه المسألة على النظام المتعدد الأطراف واضحة إياها في صدارة الأولويات، بهدف حشد الدعم من أجل القضاء على جميع أشكال التدابير الاقتصادية القسرية المفروضة من جانب واحد على البلدان النامية.

وما فتئ السودان يعزز علاقاته الثنائية مع كوبا. وفي هذا الصدد، اجتمعت اللجنة الوزارية المشتركة بين السودان وكوبا في ٣٠ أيار/مايو و ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ في هافانا، وترأس وفد السودان وزير التعاون الدولي مع غيره من كبار المسؤولين. واللجنة الوزارية المشتركة هي الآلية التي أنشئت لتعزيز التعاون بين البلدين في جميع القطاعات. ويتوقع من اللجنة، بوصفها وسيلة لتوطيد العلاقات الثنائية ومكافحة الآثار السلبية للحظر، أن تعزز وتوطد العلاقات بين السودان وكوبا في كافة المجالات.

ولقد تطورت العلاقات الثنائية بين البلدين عندما جرى تعيين الممثل الدائم لجمهورية السودان لدى الأمم المتحدة سفيراً في كوبا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وسجلت خطوة أخرى إلى الأمام بتبادل الزيارات من جانب كبار المسؤولين في البلدين.

وشارك السودان في الاجتماع الوزاري لمكتب تنسيق حركة بلدان عدم الانحياز الذي عقد في هافانا في الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، وطالب في بيانه بالإلغاء الفوري للحصار المفروض على كوبا. وأكد السودان من جديد، في اجتماعه الثنائي مع المسؤولين الكوبيين، التزامه بتعزيز العلاقات الثنائية مع كوبا في جميع الميادين.

سورينام

[الأصل: بالإنكليزية]

[٧ تموز/يوليه ٢٠٠٩]

تظل سورينام ملتزمة بالمقاصد والمبادئ المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة وباحترام مبادئ القانون الدولي. وفي هذا الصدد، فإن الإنفاذ الانفرادي للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وبالنظر إلى العبء الإضافي الناجم عن الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، تؤكد سورينام من جديد دعوتها لإنهاء هذا الحصار.

سيراليون

[الأصل: بالإنكليزية]

[٧ تموز/يوليه ٢٠٠٩]

لم تقم سيراليون، تمشيا مع التزامها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بسن أو تطبيق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٧/٦٣. وتؤيد سيراليون باستمرار القرار وتؤمن بأن إلغاء الممارسات التجارية التمييزية وتطبيق القوانين المحلية خارج الحدود الإقليمية لن يساعد فقط في التخفيف من حدة الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يعيش الشعب الكوبي في ظلها، بل سيعززان الحوار وحسن الجوار والتعاون بين الدول.

سيشيل

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٢ أيار/مايو ٢٠٠٩]

تؤيد حكومة سيشيل تأييدا تاما مضمون القرار ٧/٦٣ الذي اعتمدته الجمعية العامة في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، ولذلك فإنها لم تطبق ولن تطبق أي قوانين أو تدابير يمكن بأي شكل من الأشكال أن تكون بمثابة فرض حصارا اقتصاديا أو تجاريا أو مالي على كوبا، أو أن تسهم فيه.

علاوة على ذلك، ترى حكومة سيشيل أن تنفيذ القوانين التي تنطوي على تدابير أو أنظمة تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية يتنافى مع مبادئ القانون الدولي المعترف بها عموماً.

شيلي

[الأصل: بالإسبانية]

[٧ أيار/مايو ٢٠٠٩]

عملاً بالقرار المذكور، نفذت شيلي الإجراءات التالية:

البيانات

خلال الجلسة العامة للجمعية العامة للأمم المتحدة (الدورة العادية الثالثة والستون للجمعية العامة) المعقودة في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، صوتت شيلي لصالح القرار الداعي إلى "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا".

وفي إطار مؤتمر القمة الخامس للأمريكتين الذي عقد في بورت أوف سبين، في الفترة من ١٧ إلى ١٩ نيسان/أبريل، صرح وزير الخارجية ماريانو فرنانديز لوسائل الإعلام بأن "شيلي ترحب بالقرارات الأخيرة التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة بشأن تحويل العملات الأجنبية والسفر إلى الجزيرة، والإذن بإجراء الاتصالات السلكية واللاسلكية معها". ويرد في هذه المعلومات المتاحة على موقع وزارة الشؤون الخارجية على الإنترنت، أن الوزير قد أضاف قائلاً إن "شيلي تؤيد ضم كوبا إلى محافل نصف الكرة الغربي، وترى أنه من الضروري أن ترفع الولايات المتحدة الحصار التجاري على الجزيرة".

اللقاءات والزيارات

زيارة رئيسة الجمهورية، السيدة ميشيل باشيليت إلى كوبا في الفترة من ١٠ إلى ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٩، وقد تم فيها التوقيع على ٨ اتفاقيات ثنائية في مجالات الصحة والعلوم والتراث، والتعاون، والإنتاج السينمائي، والنهوض بقطاع الغابات، والرياضة، وبخاصة مذكرة تفاهم بشأن التعاون بين كوبا وشيلي في مجال التكنولوجيا الأحيائية.

اللقاءات الثنائية بين شيلي وكوبا، وآخرها اللقاء الذي عُقد على مستوى وزيري الخارجية في هافانا في ٣٠ نيسان/أبريل من العام الجاري في إطار المؤتمر الوزاري لحركة بلدان عدم الانحياز.

اتفاقات التعاون

في ١ نيسان/أبريل من العام الجاري، وقع مركز بروشيلي ومركز النهوض بالتجارة الخارجية التابع لوزارة التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي في كوبا اتفاق تعاون سيشيخ إمكانية القيام بعمل متواصل بين كلتا المؤسستين المهدف منه تطوير العلاقات التجارية بين البلدين. وقد بدأت هذه المبادرة في شباط/فبراير ٢٠٠٩، في أعقاب اجتماع عقد في إطار الزيارة التي قامت بها الرئيسة ميشيل باشيليت إلى كوبا.

وتستمد هذه العلاقة الاقتصادية والتجارية جذورها من انضمام البلدين إلى رابطة التكامل لأمريكا اللاتينية، واتفاق التكامل الاقتصادي بين كوبا وشيلي (٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩)، الذي بدأ نفاذه في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ بعد موافقة الكونغرس عليه. وييدي البلدان حرصا على إنشاء المجلس الإداري للاتفاق وهو عادة ما يتكون من أفرقة التفاوض الممثلة للطرفين. ومن المتوقع أن يتم هذا الأمر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

وتمثل كوبا حاليا أكبر سوق لصادراتنا في منطقة البحر الكاريبي (بلغت قيمة الصادرات إليها ٧٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٨)، وثالث سوق من أسواق منشأ وارداتنا من منطقة البحر الكاريبي. وتملك شيلي أيضا استثمارات في كوبا تبلغ قرابة ١١٥ مليون دولار، كما وقع البلدان اتفاقا لتعزيز وحماية الاستثمارات يضاف إلى اتفاق التكامل الاقتصادي المشار إليه آنفا. وفي عام ٢٠٠٨، بلغ حجم صادرات شيلي إلى هذه السوق ٥٦٩ ٨١٨ ٧٠ دولارا ومعظمها شحنات من الحليب المجفف، وسمك الأسقمري ولحم الخنزير. وسجلت الواردات من السوق الكوبية في عام ٢٠٠٨ ما مجموعه ٤٤٤ ٨٢١ ٤ دولارا، يتصل معظمها بمشتريات مشروبات الروم وقليل منها باللقاحات.

وفي مجال التعاون، يتبع البلدان خطة متنوعة ومتكاملة تغطي مجالات تدعم فيها شيلي كوبا (الغابات، والزراعة، وتحديث الدولة، والزمالات والمنح الدراسية للدراسات العليا)، وتقدم فيها كوبا إلى شيلي معارفها (العلاج الطبي، والتدريب الداخلي في مجال الصحة، والرياضة، والتراث الثقافي، ومنح دراسية جامعية لفائدة ٤٥٠ طالبا شيليا، وبخاصة في مادة الطب).

الصين

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٩]

ينبغي إيلاء الاحترام الواجب للمساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى وسائر المعايير ذات الصلة التي تحكم العلاقات الدولية. ولكل بلد الحق في أن يختار، وفقا لظروفه الوطنية، نظامه الاجتماعي وطريقته لتحقيق التنمية دون تدخل أي بلد آخر.

وينبغي تسوية الخلافات والمشاكل بين البلدان عن طريق الحوار السلمي والتفاوض على أساس المساواة والاحترام المتبادل للسيادة. وإن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا والذي طال أمده، لا يخدم أي غرض سوى الإبقاء على حدة التوتر بين بلدين جارين وإلحاق الأذى والمعاناة الشديدين بالشعب الكوبي، وبخاصة النساء والأطفال. فهذا الحصار الذي لا يزال ساريا يشكل خطرا كبيرا على الحقوق والمصالح المشروعة لكوبا وغيرها من الدول، وكذلك على حرية التجارة والملاحة، وينبغي رفعه عملا بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

طاجيكستان

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٩]

إن طاجيكستان ملتزمة بمبادئ القانون الدولي وتساند الحقوق الأساسية للدول في أن تختار بحرية ما تتبعه من سبل في التنمية.

وباعتبار جملة مبادئ منها سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وعدم التعرض لها، وحرية التجارة الدولية، فإن طاجيكستان لا تُقر أن تُستخدم ضد أي بلد تدابير اقتصادية انفرادية لا تتفق ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وتعوق التدفق الحر للتجارة الدولية وشفافيتها. ولم تسنَّ طاجيكستان أية قوانين أو تتخذ أية تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٧/٦٣.

وتربط طاجيكستان علاقات دبلوماسية واقتصادية ودية بكوبا. وستواصل طاجيكستان اتخاذ التدابير لتعزيز التعاون مع كوبا وتطوير العلاقات الودية معها.

غامبيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩]

لم تسن أو تطبق غامبيا أي قوانين أو تدابير تترتب عليها آثار على سيادة دول أعضاء أخرى، والمصالح المشروعة لكيانات أو أشخاص خاضعين لولايتها القضائية، وعلى حرية التجارة والملاحة، ولم تقم بأعمال من هذا القبيل.

ونحن لا نزال نعارض سن أو تطبيق قوانين أو تدابير من هذا القبيل على كوبا تعرقل حرية وسلسلة تدفق التجارة والملاحة الدولية. ونحن نرى أيضا أنه يجب على الجميع أن يحترم قرارات الجمعية العامة العديدة التي تدعو إلى وضع حد للحصار المفروض على كوبا منذ عقود. ويجب إنهاء هذا الحصار.

وباعتبار غامبيا عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي، فإنها تنضم بالتالي إلى الدول الأعضاء الأخرى في دعوتها إلى الإلغاء أو الإبطال الفوري لتلك القوانين والتدابير أو السياسات لأنها تتعارض مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

غانا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٩]

ما فتئت جمهورية غانا، التزاما منها بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، تمتنع عن سن أو تطبيق قوانين تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية بما يؤثر تأثيرا سلبيا على سيادة الدول الأخرى والمصالح المشروعة للكيانات أو الأشخاص الخاضعين لولايتها القضائية أو على حرية التجارة والملاحة. وغانا تعتبر كوبا عضوا مهما في المجتمع الدولي وتقيم معها شراكة اقتصادية تحقيقا للمنفعة المتبادلة للبلدين في مجالات التجارة والصحة والتعليم.

غرينادا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٩]

تسلّم غرينادا بمبادئ الأمم المتحدة، بما فيها المساواة في السيادة بين الدول، وتؤيد هذه المبادئ وتلتزم بها.

ولذا، فهي لا تسن ولا تطبق أي قانون أو إجراء من شأنه أن ينال من حقوق أي دولة في السيادة أو يقوضها، أو أي قانون من شأنه أن يسمح لأي دولة بأن تقيد التجارة أو الملاحة الدولية، أو تعرقلها؛ أو تطبق أي تدابير انفرادية اقتصادية أو تجارية من شأنها أن تقيد حرية تدفق التجارة، ولا يمكنها أن تتغاضى عن ذلك.

وفي ظل هذه الخلفية، دعت غرينادا باستمرار إلى رفع التدابير التي تفرضها الولايات المتحدة على كوبا من خلال الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي وتدابير قاسية أخرى لا تزال تفرضها على حكومة كوبا وشعبها منذ سنوات بهدف تشديد هذا الحصار.

وتؤكد غرينادا من جديد أن هذه التدابير، إذ تفرض على الشعب الكوبي مشاق لا داعي إليها، فإنها تنتهك بذلك الحقوق السيادية لجميع الكوبيين؛ وتتعارض مع مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول؛ ولا تخدم هدف تحقيق التنمية البشرية، ولا تساعد على تحقيق التعايش السلمي لمجتمع من الدول ينعم بالاستقرار.

ولذا، تعلن غرينادا مرة أخرى أنها تؤيد دون تحفظ قرار الجمعية العامة ٧/٦٣ الذي يدعو إلى الوقف الفوري للحظر الانفرادي المفروض على كوبا.

غواتيمالا

[الأصل: بالإسبانية]

[٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٩]

تفيد غواتيمالا في هذا الصدد عدم وجود أي عوائق قانونية أو تنظيمية لحرية العبور أو التجارة مع كوبا، كما أن السياسة العامة للحكومة تتمثل في رفض أي تدابير قسرية تتعارض مع قواعد القانون الدولي.

غيانا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩]

لم تسن غيانا أو تطبق أي قوانين أو أنظمة يمكن لتطبيقها خارج الحدود أن يؤثر على سيادة دول أخرى. وبالتالي فهي تمثل تماماً لقرار الجمعية العامة ٧/٦٣ وتلتزم بمواصلة تقديم الدعم له.

غينيا

[الأصل: بالفرنسية]

[١ أيار/مايو ٢٠٠٩]

تولي غينيا، شعبا وحكومة، اهتماما خاصا للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا وشعبها، وتعتبره مصدر قلق عميق.

وعليه، فإن غينيا، وفقا لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ووفاء بالتزاماتها الدولية واحتراما للقواعد والأهداف والمبادئ التي تحكم المنظمات والمؤسسات دون الإقليمية والإقليمية والدولية التي هي طرف فيها؛ وإذ تؤكد من جديد تمسكها بمبادئ المساواة بين الدول وسيادتها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وتستند إلى مبادئ حرية التجارة والملاحة الدوليتين التي التزمت بها، تطلب القيام بصورة غير مشروطة برفع هذا الحصار الجائر الذي سبب الكثير من المشقة والمعاناة للشعب الكوبي.

وإذ تدرك الحكومة الغينية أن هذا الحصار هو انتهاك لحقوق الإنسان بصفة خاصة، وللقانون الدولي بصفة عامة، فإنها تتحفظ على تطبيق أي من الأحكام الواردة في مختلف القرارات المتعلقة بهذا الحصار. وستصوت جمهورية غينيا، كما جرت عليه عادة، لصالح أي قرار يؤكد من جديد، في إطار الجمعية العامة، ضرورة وضع نهاية دائمة للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي لا يزال مفروضا على كوبا.

غينيا - بيساو

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢١ أيار/مايو ٢٠٠٩]

تؤكد غينيا - بيساو من جديد أن هذه الممارسات التجارية التمييزية، وتطبيق قوانين وطنية تتجاوز الحدود الإقليمية، أمران يتعارضان مع ضرورة تعزيز الحوار والتطبيق السليم للمبادئ والمقاصد المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

ولم تؤيد حكومة غينيا - بيساو أيًا من القرارات التي اعتمدت ضد كوبا. ولم تعتمد الحكومة على الصعيد الوطني أي آليات قد تضع هذه القرارات موضع التنفيذ، نظرا لطابعها الانفرادي ولمخالفتها للقواعد الداخلية المنطبقة على حرية التجارة وحرية ممارسة حقوق الملاحة.

لذلك تأسف غينيا - بيساو لاستمرار هذا الحصار المفروض منذ أكثر من ٥٠ عاما

في إلحاق أضرار اقتصادية ومالية وصحية وغيرها بكوبا.

ورغم أن الجمعية العامة قامت على مدى السنوات الـ ١٦ الماضية، بتأييد من أغلبية الأصوات، باتخاذ قرارات متتالية بشأن ضرورة إنهاء الحصار، لم تُبدِ الولايات المتحدة أي مؤشر على مرونة موقفها بشأن استمرار سياستها القائمة على الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

وتقر غينيا - بيساو بالأهمية التي يوليها الأمين العام لهذه المسألة، وتدعو إلى تنفيذ القرار ٧/٦٣، كما تدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة الجهود التي يبذلها، حتى يتسنى للبلدين الدخول في حوار بناء يهدف تطبيع علاقاتهما.

وبالنظر إلى أن الإدارة الأمريكية الجديدة تنتهج في علاقاتها مع جميع البلدان سياسة الانفتاح وتعزيز احترام استقلال كل دولة وسيادتها، فإن حكومة غينيا - بيساو تتطلع إلى اعتماد حكومة الولايات المتحدة لموقف مرن بشأن رفع الحصار.

غينيا الاستوائية

[الأصل: بالإسبانية]

[٢١ أيار/مايو ٢٠٠٩]

تعيد حكومة غينيا الاستوائية تأكيد موقفها المؤيد لرفع الحصار والمعبر عن إرادة غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل.

ويستند موقف حكومة غينيا الاستوائية بشأن هذا الموضوع إلى مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، على النحو الوارد في المادتين ١ و ٢ اللتين تستندان إلى جملة مبادئ من بينها مبدأ صون السلام والأمن الدوليين، والمبدأ الذي ينص على أن جميع الدول الأعضاء في المنظمة مطالبة بأن تساعد المنظمة في أي عمل يمليه عليها ميثاقها. فالحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا منذ خمسة عقود، كان ولا يزال يشكل عقبة كأداء تعرقل تنميتها المتكاملة والمتسقة، وتعرقل تعزيز رفاه شعبها.

وتشكر البعثة الدائمة لغينيا الاستوائية مقدما الأمين العام للأمم المتحدة على ما تفضل باتخاذ من تدابير ووضع من آليات من أجل تنفيذ هذا القرار تنفيذا فعالا وفقا لما ينص عليه الميثاق، وتوجه نداء تدعو فيه إلى التعجيل برفع هذا الحصار لكي تستعيد كوبا حقوقها المشروعة وتتمكن من تحقيق التنمية البشرية المستدامة لشعبها.

الفلبين

[الأصل: بالإنكليزية]

[٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩]

تعرب حكومة الفلبين عن تأييدها التام لقرار الجمعية العامة ٧/٦٣ وتكرر التزامها بالامتثال لهذا القرار الذي يدعو إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

وتود حكومة الفلبين أن تؤكد من جديد أنها لم تفرض وليس بنيتها أن تفرض أيّ قوانين أو أنظمة أو تدابير تتنافى وتنفيذ قرار الجمعية العامة ٧/٦٣.

وتربط الفلبين بكوبا علاقات ثقافية واقتصادية تعود إلى التجارة بالسفن الشراعية بين مانيلا وأكابولكو في مطلع القرن السادس عشر. وتوجد علاقات تجارية طبيعية بين الفلبين وكوبا حيث بلغ مجموع عمليات التبادل التجاري نحو ٣,١٩ ملايين دولار في عام ٢٠٠٨.

ومن المقرر أن تستضيف حكومة الفلبين في عام ٢٠٠٩ الاجتماع الثاني للجنة المشتركة بين جمهورية الفلبين وكوبا المعنية بالمشاورات والتعاون والاجتماع الثالث للجنة المشتركة بين جمهورية الفلبين وكوبا المعنية بالتعاون العلمي والفني. والنتيجة المتوقعة هي بلاغ مشترك بين الفلبين وكوبا يتضمن قائمة بالأنشطة التعاونية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١١ تغطي مجالات العلم والتكنولوجيا والبيئة والتكنولوجيا الأحيائية والتجارة والتعليم والعدل والرياضة والسياحة وإحياء التراث والثقافة.

ومن المنتظر أن توقع الفلبين الاتفاقات التالية مع كوبا: (أ) اتفاق التعاون الإعلامي بين وكالة الصحافة اللاتينية لكوبا ووكالة الإعلام الفلبينية؛ (ب) اتفاق مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية؛ (ج) اتفاق النقل البحري.

فترويل (جمهورية - البوليفارية)

[الأصل: بالإسبانية]

[١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٩]

إن جمهورية فترويل البوليفارية، إذ تستند في سلوكها في إطار جماعة الأمم إلى المبادئ الدستورية المتمثلة في الإنسانية والتعاون وتعاضد الشعوب وفي الالتزام الثابت بالتوجه السلمي مسترشدة في ذلك بامتثالها المطلق لقواعد القانون الدولي ومبادئه، لم تطبق ولن تطبق

أي تدابير انفرادية تتجاوز آثارها حدودها الإقليمية وتمس بحق الدول الأخرى في السيادة والاستقلال السياسي أو بحقوق الإنسان الواجبة لسكان تلك الدول.

وتكرر حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية رفضها القاطع لتطبيق تدابير انفرادية تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية حيث تعتبر أن هذه الأعمال تخالف قواعد القانون الدولي ومبادئه المكرّسة في ميثاق الأمم المتحدة وغيره من الصكوك القانونية الدولية، وتنتهك حرية التجارة والملاحة علاوة على قواعد نظام التجارة الدولية.

وقد أيدت جمهورية فنزويلا البوليفارية تأييدا قويا قرارات الجمعية العامة في هذا الصدد، كما أيدت الإعلانات الصادرة عن المحافل السياسية الأخرى رافضةً هذا النوع من الأعمال ذات الطابع العدائي التي تحول دون التعايش السلمي بين الأمم وتنتقص من الشرعية الدولية.

وتحيب جمهورية فنزويلا البوليفارية برئيس الولايات المتحدة الأمريكية، باراك أوباما، أن يعمل على أن ترفع حكومة بلده الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الوحشي الذي تفرضه على شعب كوبا الشقيق. ولسوف يكون اتخاذ مثل هذا القرار في المستقبل دليلاً على التزام هذا البلد بالشرعية الدولية المتمثلة في الاحترام المطلق لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده.

لقد أدت سياسة المواجهة هذه التي دأبت الولايات المتحدة على الترويج لها وتطبيقها لأكثر من أربعين عاماً إلى الإضرار برفاه مواطني هذا البلد الكاريبي إذ أسفر تطبيق تلك التدابير غير القانونية عن انتقاص حقوق الإنسان الواجبة لهم. وفي هذا السياق، فإن حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية تطالب الولايات المتحدة بالامتنثال التام لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩/٤٧ و ١٦/٤٨ و ٩/٤٩ و ١٠/٥٠ و ١٧/٥١ و ١٠/٥٢ و ٤/٥٣ و ٢١/٥٤ و ٢٠/٥٥ و ٩/٥٦ و ١١/٥٧ و ٧/٥٨ و ١١/٥٩ و ١٢/٦٠ و ١١/٦١ و ٣/٦٢ و ٧/٦٣.

وتكرر جمهورية فنزويلا البوليفارية الإعراب عن قلقها من جراء تعزيز الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، وهو ما لا يساعد على الإطلاق على تهيئة المناخ المواتي للحوار والتعاون الذي ينبغي أن يسود العلاقات الدولية بين الدول ذات السيادة، وذلك تمثيلاً مع روح ومقصد ميثاق الأمم المتحدة وإعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول الذي أقرته الجمعية العامة في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠.

وتتبنى جمهورية فنزويلا البوليفارية الإعلانات المتكررة الصادرة عن جهات منها حركة بلدان عدم الانحياز، ومؤتمر القمة الأيبيري - الأمريكي لرؤساء الدول والحكومات، ومجموعة ريو، ومؤتمر القمة المشترك لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والاتحاد الأوروبي، وهي الإعلانات المنددة بتطبيق التدابير الانفرادية التي تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية لكون هذه التدابير منافية للحوار والتعاون بوصفهما تعبيرين صادقين عن تعددية الأطراف. وتدين حكومة فنزويلا، في هذا السياق، تطبيق أحكام قانون هيلمز - بورتن التي تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية للولايات المتحدة.

وجدير بالذكر، في هذا الصدد، أن رؤساء دول وحكومات بوليفيا ودومينيكا وجمهورية فنزويلا البوليفارية وكوبا ونيكاراغوا وهندوراس، وقد اجتمعوا في مؤتمر القمة الاستثنائي الخامس للبديل البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية المعقود في كومانافنزويلا يومي ١٦ و ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، "صدقوا على إدانتهم المطلقة للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الرديف للإبادة الجماعية الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، وأعادوا تأكيد مطالبهم برفع هذا الحصار بشكل انفرادي وفوري".

ومن الواضح أن الإبقاء على هذه التدابير الانفرادية يتنافى مع روح الحوار والتعاون التي ينبغي أن تسود العلاقات الدولية، حيث أن تطبيقها مخالف لقواعد القانون الدولي ومبادئه.

إن جمهورية فنزويلا البوليفارية على قناعة بأن المجتمع الدولي ينبغي ألا يدّخر وسعا في جهوده لإنهاء ممارسة التدابير القسرية الانفرادية التي تهدف إلى الحيلولة دون ممارسة الدول حقها السيادي المستند إلى الحق في تقرير المصير والمتمثل في اختيار نظامها السياسي والاجتماعي بما يتواءم مع واقع وخصوصيات بلدانها وشعوبها.

وختاماً، تؤكد جمهورية فنزويلا البوليفارية التزامها الثابت بالاحترام المطلق لقواعد القانون الدولي ومبادئه، وتكرر بناء على ذلك دعوتها لحكومة الولايات المتحدة إلى الامتنثال لأحكام ١٧ قرار اتخذتها الجمعية العامة وإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه على كوبا.

فييت نام

[الأصل: بالإنكليزية]

[٥ أيار/مايو ٢٠٠٩]

تشكل سياسات الحصار والحظر التي تفرضها الولايات المتحدة على كوبا خلال العقود العديدة الماضية، انتهاكا للقانون الدولي بصفة عامة ولقانون حرية التجارة بصفة خاصة، وتعديا على المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، وتتعارض مع التطلعات المشتركة للأمم العالم في بناء علاقات دولية سليمة ومنصفة، بغض النظر عن النظام السياسي لكل منها وعلى أساس احترام حق كل أمة في اختيار المسار الإنمائي الخاص بها.

وقد دأبت الجمعية العامة على مدى سنوات متتالية عديدة على اتخاذ قرارات، بأغلبية ساحقة، تطالب فيها الولايات المتحدة بإنهاء حصارها الاقتصادي والتجاري والمالي، وسياسات وقوانين الحصار التي اعتمدها ضد كوبا، وآخر هذه القرارات القرار ٧/٦٣ المتخذ في عام ٢٠٠٨ بأغلبية ١٨٥ صوتا.

وترى فييت نام أن الخلافات بين الولايات المتحدة وكوبا يجب أن تُحل من خلال الحوار والتفاوض، من منطلق روح الاحترام المتبادل، أي احترام كل منهما لاستقلال الأخرى وسيادتها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

وتؤكد فييت نام تأييدها القوي لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة وترى أن الأمم المتحدة ستتخذ قريبا مبادرات وتدابير عملية للإسراع بتنفيذ القرارات المعتمدة بغية الإنهاء الفوري للحصار والحظر المفروضين ضد كوبا.

ومرة أخرى تؤكد فييت نام صداقتها للشعب الكوبي وتعاونها وتضامنها معه، وتعلن عن تصميمها على بذل قصارى جهدها مع الشعوب الأخرى المحبة للسلام والحرية والعدالة في العالم لمساعدة الشعب الكوبي على تجاوز النتائج الناجمة عن سياسة الحصار والحظر اللاأخلاقية وغير المشروعة المشار إليها أعلاه.

قطر

[الأصل: بالعربية]

[١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٩]

لم تسن دولة قطر أو تطبق أي قوانين أو أنظمة ذات طابع يتجاوز حدودها الجغرافية، وتؤثر على سيادة دولة أخرى أو على المصالح المشروعة لكيانات أو أشخاص

داخل حدودها الإقليمية أو تمس حرية التجارة أو الملاحة الدولية كما أنها لم تتخذ أي تدابير أخرى مناقضة لقرار الجمعية العامة ٧/٦٣.

وتتبع دولة قطر سياسة الامتثال التام للمقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وخاصة مبادئ تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وترفض حكومة دولة قطر استخدام التدابير الاقتصادية كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية، كما أنها تلتزم في علاقتها مع البلدان الأخرى بالمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة وبقواعد القانون الدولي.

قيرغيزستان

[الأصل: بالروسية]

[٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٩]

وفقا للمبادئ الأساسية للقانون الدولي، بما فيها أحكام ميثاق الأمم المتحدة لم تقم جمهورية قيرغيزستان بسن أو تطبيق أي قوانين أو أحكام ذات أثر يتجاوز حدود الدولة يمكن أن يؤثر على سيادة دول أخرى.

كازاخستان

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٩]

تسترشد كازاخستان في سياستها الخارجية بمبادئ القانون الدولي وتساند حق الأمم في أن تقرر طريقته الخاصة لتحقيق التنمية. وتدين كازاخستان بشدة أي إجراءات أحادية الجانب تتخذ إحدى الدول بموجبها تدابير اقتصادية وتجارية يؤثر تطبيقها خارج الحدود الإقليمية في سيادة دولة أخرى.

وفي هذا الصدد، تدعو كازاخستان إلى إلغاء الإجراءات المتخذة ضد كوبا، فورا.

كرواتيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩]

إن كرواتيا، إذ تسترشد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، تنفذ تنفيذا كاملا قرار الجمعية العامة ٧/٦٣، ولم تسن أو تطبق قط أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة ذلك القرار.

كمبوديا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٨ أيار/مايو ٢٠٠٩]

ما برحت حكومة كمبوديا تعرب باستمرار خلال الدورات السابقة للجمعية العامة، عن تأييدها لرفع الجزاءات المفروضة على كوبا.

وترى حكومة كمبوديا أن طول أمد الحصار تسبب في معاناة شديدة لشعب كوبا البريء. ومن الواضح أن هذا الحصار غير الشرعي يشكل انتهاكا لحقوق الإنسان للشعب الكوبي وحقه في تقرير المصير. وبالتالي حان الوقت لوضع حد لهذه الجزاءات المفروضة على كوبا.

وفي هذا الصدد، تود حكومة كمبوديا دعوة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى اتخاذ التدابير المناسبة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ٧/٦٣.

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]

[٩ تموز/يوليه ٢٠٠٩]

مقدمة

يمثل الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا منذ خمسين عاما أحسن دليل على سياسة قاسية وغير إنسانية، تفتقد إلى الشرعية والمشروعية وضعت عمدا لتجويع الشعب الكوبي وزرع المرض واليأس بين أبنائه. ولم يتغير شيء في هذه السياسة، بل زادت تشددا خلال فترة تعاقبت فيها ١٠ حكومات على السلطة في

الولايات المتحدة. كما أنه لم يحصل أي تغير ذي شأن في مضمون هذه السياسية منذ وصول الحكومة الجديدة إلى السلطة في الولايات المتحدة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

وبامتناع حكومة الولايات المتحدة امتناعاً تاماً عن الامتثال للقرار ٧/٦٣ الذي اعتمدته الجمعية العامة في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، والذي أيدته ١٨٥ دولة ولم تعترض عليه سوى ثلاث دول، أثبتت حكومة الولايات المتحدة أنها أبعد من أن تكون على وشك إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته على كوبا، حيث إنها أبقت على القوانين والأحكام والممارسات المستند إليها لإنفاذه. وواصلت على نحو متعمد تعزيز الآليات السياسية والإدارية والقمعية التي تزيد من تشديده.

وتواصل الحكومة الحالية للولايات المتحدة تنفيذ الحصار على كوبا بكل صرامة. ولم يعلن عن أي إجراءات لتفكيك الشبكة المعقدة من القوانين والترتيبات الإدارية التي تشكل السند القانوني لتنفيذه، ناهيك عن أن يكون قد اتخذ أي من تلك الإجراءات. كما أنه لم يطرأ أي تغيير على أسس تلك السياسة. وهذا ما تقيم الدليل عليه القوانين والأنظمة السارية المشار إليها أدناه:

(أ) قانون التجارة مع العدو. صدر كإجراء حربي في عام ١٩١٧ لوضع قيود على التجارة مع الدول التي تعتبر معادية. وتوسع نطاق تطبيقه بحيث أصبح يؤذن للرئيس بوضع أنظمة للمعاملات المتعلقة بالملوكات التي يكون أحد الرعايا المقيمين في الخارج شريك فيها، سواء كان ذلك في زمن الحرب أو خلال أية فترة أخرى من حالات الطوارئ الوطنية التي يعلنها رئيس الجمهورية. وكان هذا القانون قد مهد للأنظمة التي شكلت فيما بعد أساساً للحظر الذي فرض على كوبا في عام ١٩٦٢؛

(ب) قانون المساعدة الخارجية الذي صدر في أيلول/سبتمبر ١٩٦١، والذي بموجبه أذن الكونغرس الأمريكي لرئيس الولايات المتحدة بإعلان وتنفيذ "حظر شامل على التجارة بين الولايات المتحدة وكوبا". ومنع هذا القانون أيضاً تقديم أي مساعدة لحكومة كوبا؛

(ج) قانون إدارة الصادرات الذي اعتمد في عام ١٩٧٩ نتيجة لإعادة النظر في ضوابط التصدير. وقد أعطى هذا القانون للرئيس سلطة تخول له عموماً مراقبة تصدير وإعادة السلع والتكنولوجيا، وذلك من أجل تقييد الصادرات التي تساهم في بناء القدرات العسكرية لأي بلد على حساب الأمن القومي للولايات المتحدة؛

(د) قانون الديمقراطية في كوبا لعام ١٩٩٢ الذي يُعرف أكثر باسم قانون توريشيللي، والذي وقّعه الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢. وقد شددت به حكومة الولايات المتحدة التدابير الاقتصادية ضد كوبا، ودعمت به

الأسانيد القانونية لتنفيذ الحصار عملاً بقوانين تنفذ خارج حدود ولايتها القضائية الإقليمية. ووضعت قيوداً أخرى مثل القيود التي تحظر على الشركات الفرعية الأمريكية العاملة في بلدان ثالثة إجراء معاملات مع كوبا أو الرعايا الكوبيين، وتمنع سفن البلدان الثالثة التي ترسي في موانئ كويبة من دخول الأراضي الأمريكية لمدة ١٨٠ يوماً؛

(هـ) قانون الحرية والتضامن الديمقراطي في كوبا لعام ١٩٩٨ المعروف بقانون هيلمز - بورتين والذي أقره الرئيس كلينتون في آذار/مارس ١٩٩٦. والغاية من هذا القانون هي عدم تشجيع الاستثمار الأجنبي في كوبا وتدويل الحصار عليها. وقد دون هذا القانون الأحكام المتعلقة بتنفيذ الحصار وقيد صلاحيات رئيس الجمهورية التي تخول له وقف العمل بهذه السياسة، ووسع نطاق تنفيذها خارج حدود الولاية القضائية الإقليمية. ومنع دخول الولايات المتحدة الأمريكية على مديري الشركات الأجنبية (وأفراد أسرهم) الذين يستثمرون في ممتلكات "مصادرة" في كوبا، ونص على إمكانية دفع قضايا تعويض ضدهم أمام محاكم الولايات المتحدة الأمريكية؛

(و) أنظمة إدارة الصادرات، ومن بينها الحظر المفروض على الصادرات من الولايات المتحدة إلى كوبا، فيما عدا الاستثناءات المنصوص عليها في هذه الأنظمة نفسها، أو تلك التي يؤذن بها بموجب تصاريح تصدر عن مكتب الصناعة والأمن في وزارة التجارة. وتخضع هذه الأنظمة لقانون التجارة مع العدو وقانون إدارة الصادرات.

فتنفيذ القوانين والأنظمة المذكورة أعلاه خارج حدود الولاية القضائية الإقليمية، إنما يدل كذلك على أنه لم يسبق أن فرض على شعب حصار وحشي وشامل. وبمثل وحشية وشمول الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. وهذا ما يصنف هذا الحصار من ناحية ضمن أعمال الإبادة الجماعية بموجب الفقرة (ج) من المادة الثانية من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، ويصنفه من ناحية أخرى ضمن أعمال الحرب الاقتصادية المنصوص عليها بموجب إعلان قانون الحرب البحرية الذي اعتمدته المؤتمر البحري المعقود في لندن في عام ١٩٠٩.

والحصار المفروض على كوبا ليس قضية ثنائية بين بلدنا والولايات المتحدة؛ ذلك أن تنفيذ الولايات المتحدة لقوانينها خارج حدود ولايتها القضائية الإقليمية، واستهدافها للمصالح المشروعة لشركات الدول الثالثة ورعاياها يؤثر كثيراً على سيادة عدد كبير من الدول الأخرى.

ولا تزال تعاقب في إطار هذه السياسة شركات من أمريكا الشمالية وأوروبا على استثمارها في كوبا. وكثيراً ما يتعذر على المرضى الكوبيين الاستفادة من أساليب تشخيص وأدوية وتكنولوجيات جديدة بالرغم من أن إنقاذ حياتهم يتوقف عليها لأن قوانين الحصار على كوبا تحظرها إذا كان أي من مكوناتها أو برامجها منشؤه الولايات المتحدة، بصرف النظر عن البلدان الثالثة التي استحدثت فيها.

وحسب تقديرات متحفظة جداً، وصلت حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ قيمة الخسائر التي لحقت بكوبا من جراء الحصار مباشرة إلى أكثر من ٩٦ ٠٠٠ مليون دولار، ويصل هذا الرقم إلى ٢٣٦ ٢٢١ مليون دولار لو أنه حسب الأسعار الجارية لدولار الولايات المتحدة. وليس من الصعب تخيل التقدم الذي كانت كوبا ستحرزه والذي حرمت منه، لو أنها لم تكن طوال هذه السنوات الخمسين تحت وطأة هذه الحرب الاقتصادية الوحشية.

وفي تحد سافر الممثل للأصوات المتزايدة المناهضة من داخل الولايات المتحدة وخارجها بإلغاء هذه السياسة، أكدت الحكومة الجديدة للولايات المتحدة في عدة مناسبات اعترافها بالإبقاء على الحصار المفروض على كوبا. وقد صرح نائب الرئيس جوزيف بايدن نفسه بأن الولايات المتحدة ستبقي على الحصار كوسيلة للضغط على كوبا^(١).

وترسم فصول هذا التقرير ملامح الأبعاد الكاملة للتدابير التي اتخذتها الإدارة الجديدة للولايات المتحدة تجاه كوبا، وتورد وصفاً بالآثار التي نجمت خلال الفترة من آذار/مارس ٢٠٠٨ إلى نيسان/أبريل ٢٠٠٩ من جراء الحصار المفروض على كوبا.

الإجراءات التي اتخذتها الإدارة الأمريكية

ربما يعتقد المرء خطأً نتيجة للحملة الإعلامية والدبلوماسية التي تشنها حكومة الولايات المتحدة أنه قد بدأ تفكيك الحصار المفروض على كوبا. غير أن الحقيقة هي غير ذلك تماماً على نحو ما يتضح مما يلي:

ما هي التدابير التي اتخذتها البيت الأبيض؟

- إلغاء القيود على زيارات الكوبيين المقيمين في الولايات المتحدة إلى أسرهم على ألا يتجاوز ذلك عدد الأقارب الذين تربطهم معهم صلة الدم حتى الدرجة الثالثة؛
- رفع القيود على التحويلات المالية المرسلة من الكوبيين المقيمين في الولايات المتحدة إلى ذويهم في كوبا، على ألا يشمل ذلك سوى الأقارب الذين تربطهم معهم صلة

(١) تصريحات أدلى بها في إطار مؤتمر قمة القادة التقدميين، في شيلي، في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٩.

الدم حتى الدرجة الثالثة، باستثناء من كانوا من "أعضاء الحكومة الكويتية" و "أعضاء الحزب الشيوعي في كوبا"؛

- توسيع مجموعة الأصناف التي يجوز إرسالها في طرود كهدايا؛
- إصدار تراخيص للشركات الأميركية لتوسيع عمليات الاتصالات السلكية واللاسلكية في كوبا.

وجميع هذه التدابير غير كافية وذات بعد محدود جدا رغم أنها ترفع عن الكويتيين المقيمين في الولايات المتحدة بعضا من الظلم الجسيم المرتكب إذ تعيد لهم حقهم في زيارة أقربائهم الذي انتهكته حكومة جورج بوش الابن، ولا تذهب إلى أبعد من إعادة الأمور إلى ما كانت عليه في عام ٢٠٠٤ بالنسبة للعلاقات الأسرية عندما كان الحصار الاقتصادي نافذا على أشده. وبالرغم من أنها تلغي أيضا جميع القيود المفروضة على تواتر الزيارات وطولها، وتأخذ من جديد بمفهوم أوسع، وإن كان لا يخلو من قيود، وترفع عدد الأقارب الذين تجيز زيارتهم والحد الأقصى للمبالغ التي يجوز للزائرين إنفاقها يوميا، لا يزال السفر ممنوعا على الكويتيين المقيمين في الولايات المتحدة الذين ليس لهم أقارب في كوبا.

ولا تلي التدابير المشار إليها إطلاقا استعادة حق المواطن الأمريكي الذي يكفله له الدستور في السفر إلى كوبا، البلد الوحيد في العالم الذي تمنع عليه زيارته.

وفيما يتعلق بمنح تراخيص للشركات الأميركية لتوسيع عمليات الاتصالات اللاسلكية مع كوبا، يجدر بالذكر أن هذا الإجراء ليس جديدا. فقانون توريتشيللي وضع الإطار القانوني الذي أصبح يسمح منذ عام ١٩٩٢ بتقديم خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية لكوبا. ولكن منذ ذلك الحين، وضعت مختلف الإدارات قيودا على إمكانية إجراء مكالمات هاتفية تشمل خاصة نوع الخدمة التي يمكن للشركات الأميركية تقديمها. وليس ثمة في أي من التدابير التي أعلن عنها في الآونة الأخيرة ما يشير إلى أن هذه التضييقات أو القيود سيجري تغييرها. فهي لا تزال عبارة عن فرقة إعلامية. ولم يصدر أي إعلان بشأن اللوائح التي من المفترض أن تصاحب تلك التدابير.

الأضرار الناجمة عن الحصار في القطاعين الأشد تأثرا في المجتمع

لا تزال سياسة الحصار تستهدف أولا قطاعي الصحة والأغذية في محاولة لتركيع الشعب الكوبي تحت تأثير الجوع والمرض.

الصحة العامة

في الفترة الفاصلة بين أيار/مايو ٢٠٠٨ ونيسان/أبريل ٢٠٠٩، بلغت قيمة الأضرار الناجمة في قطاع الصحة العامة ٢٥ مليون دولار.

وتعزى الأضرار الاقتصادية أساساً إلى الحاجة إلى شراء منتجات ومعدات في أسواق بعيدة، والاستعانة بوسطاء لهذا الغرض، مما تترتب عليه زيادة في الأسعار.

فمنع علماء وأخصائيي الصحة الكوبيين من المشاركة في العديد من المؤتمرات والمناسبات العلمية في الولايات المتحدة أو عدم منحهم تأشيرة الدخول إلى أراضيها، يشكل عبء تعوق اطلاعهم على آخر المستجدات في مجال عملهم، والمقارنة بين تقنيات علاج مختلف الأمراض، وتبادل خبرات ربما كانت ستعود بفوائد على كلا البلدين لو اختلفت الظروف.

وكانت الأضرار التي لحقت بكوبا في هذا المجال من جراء الحصار شديدة إلى أقصى حد، لا من حيث آثارها الاقتصادية فحسب، وإنما بالأخص لما تسببه من معاناة للمرضى وأفراد أسرهم، وتأثيرها المباشر على صحة السكان الكوبيين.

وفيما يلي بعض الأمثلة التي تعطي صورة عن الأضرار التي نشأت في مجال الصحة خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير:

- يحاول المركز الوطني لعلم الوراثة الطبي منذ عام ٢٠٠٣، الحصول على معدات لتحليل الجينات تستطيع ترتيب أجزائها وتحليلها بطريقة آلية ومتسلسلة، وهو ما يشكل عاملاً أساسياً لدراسة منشأ الأمراض المنتشرة بين السكان بمعدلات مرتفعة، والتي هي من بين الأسباب الرئيسية للوفاة: سرطان الثدي والقولون والبروستاتا، وارتفاع ضغط الدم، والربو، والسكري، والاضطرابات النفسية وغيرها. ولم تتمكن كوبا بعد من الحصول على هذه المعدات حيث إن شركات مثل شركة "ابلايد بيوسيستمز" هي التي تتولى تصنيعها ببراءة أمريكية.
- طلب معهد أمراض القلب وجراحة القلب والأوعية الدموية، عن طريق شركة "الينبورت" من الشركة الأمريكية "كوك فاسكولار"، صاحبة البراءة الحصرية، شراء معدات لسحب صمامات تنظيم دقات القلب. ذلك أنه لا بد من الاستعانة بهذه المعدات في حالة المرضى الذين يعانون من مضاعفات نتيجة تعفن الصمام المزروع لهم أو من أي خلل آخر في الصمام. وإذا لم تجر لهم هذه العملية، يتعين إجراء عملية لفتح القفص الصدري، مما ينطوي على خطر كبير على حياة المريض. ولم تستجب هذه الشركة لطلب كوبا.

- طلبت شركة ميديكوبا عن طريق شركة "الينبورت" شراء أطراف اصطناعية لأوعية القلب من شركة "بارد"، وكلايات لالتقاط عينات من بطانة القلب لتحليلها، من شركة "كورديس" ومضخات لنفخ البالونات المستعان بها في عمليات القسطرة، من شركة "بوسطن ساينتيفك". ولم تلق سوى رد سلمي من شركة "بارد" وبيان مؤداه أنها لا تستطيع عرض هذا المنتج على كوبا بسبب قوانين الحصار. ولم تتجشم الشركتان الأخريان حتى عناء الرد على الطلب خشية تعرضهما لعواقب محتملة إذا خالفتا سياسة الحصار.
- تضرر النظام المتكامل لمعالجة لحالات الطيبة الطارئة من جراء رفض الحكومة الأمريكية السماح لقافلة قساوسة من أجل السلام بالتبرع لكوبا بثلاث سيارات إسعاف من طراز فورد، يبلغ سعر السيارة الواحدة منها في سوق السيارات المستعملة ٢٤ ألف دولار. ونتيجة لذلك، لم تستطع هذه السيارات الوصول إلى بلدنا.
- وتضررت صحة الأطفال الكوبيين من جراء سياسة الحصار الوحشية:
- تواجه مستشفيات الأطفال عقبات خطيرة تحول دون شراء مواد مناسبة للأطفال الصغار كمسابر أفضل جودة وأكثر متانة لفحص التهابات المثانة والقصبية الهوائية، والجهاز الهضمي، وإبر هوبر لفتح ثقب في العنق وفي أسفل الظهر والقصبية الهوائية، وهي في معظمها أجهزة منشؤها الولايات المتحدة.
- تعذر على الأطفال الكوبيين الذين يعانون من اللوكيميا اللمفاوية استخدام دواء "إروينيا ل. أسباراجيناسا" المعروف تجارياً إلسبار لأن شركة "مرك" الصيدلانية الأمريكية ترفض بيع هذا المنتج إلى كوبا.
- تعذر على مركز ويليم سولير لأمراض القلب لطب الأطفال الحصول على أجهزة، مثل القساطر، واللواكب، والمقاود، والحلقات الفاتحة للشرابين، تستخدم في التشخيص وعمليات القسطرة التي تجري للأطفال لمعالجتهم من أمراض القلب الخلقية المعقدة. ويمنع على الشركات الأمريكية Numed و AGA Medical Corporation و Boston scientific بيع منتجاتها إلى كوبا. وقد أضيفت أسماء ثمانية أطفال جدد إلى قائمة الأطفال الكوبيين الذين أجريت لهم في العام الماضي عمليات على القلب المفتوح:

١ - اسدينيس دياز، ٣٠ شهراً، بورتو دل ريو، HC 684805

٢ - لينى راميرز بيرير، ٩ أشهر، كاماغي، HC 686901

٣ - لايدي ريبس بلانكو، عامان، كاماغي، HC 684376

- ٤ - خوسيه لويس ساناميه ١٣ عاماً، سيبغو دي أفيلا، HC 687071
- ٥ - يوسماري رودريغيز ماركيز، ١٢ عاماً، هافانا، HC 686546
- ٦ - بيدرو ب. فالي روس، ٥ أعوام، ماتانساس، HC 685014
- ٧ - اسنيال بيريس اسبينوزا، ٥ أعوام، هافانا، HC 679922
- ٨ - رويلان مارتيز بيرير، 3 أعوام، بينار دل ريو، HC 685449.

وقد تعذر علاج كل هؤلاء الأطفال على وجه السرعة من جراء الآثار القاسية الناجمة عن الحصار. وتتضح من الحالات التالية الأضرار الناجمة في قطاع الصحة عن تنفيذ الولايات المتحدة للحصار خارج حدود ولايتها القضائية:

- لقيت شركة AtCG S.A الكوبية المتخصصة في شراء المعدات التكنولوجية لقطاع الصحة صعوبات جمّة مع الشركة الهولندية "فيليس مديكل" حيث إنه، بعد شراء مجموعة من المعدات وتركيبها، رفضت الشركة الهولندية توريد قطع الغيار، فاضطرت كوبا لشرائها عن طريق بلدان ثالثة، مما يزيد بشكل ملحوظ من تكلفة المعدات ويزيد من صعوبة صيانتها. وتمارس هذه المعاملة التمييزية ضد كوبا بدعوى تنفيذ الحصار المفروض عليها.
- شركة هيتاشي، وهي ليست أمريكية، ترفض بيع كوبا مجهر إرسال إلكتروني متخصص لاستخدامه في علم الأمراض. ويقال إن تنفيذ أنظمة الحصار هي التي تقف وراء هذا الرفض. وتضطر كوبا أمام هذه الحالة إلى البحث عن بدائل ترفع السعر النهائي للمنتج.
- شركة توشيبا، وهي أيضاً ليست أمريكية، ترفض، بسبب قيود الحصار، بيع كوبا معدات وتكنولوجيا عالية مثل آلة التصوير بأشعة غاما لإجراء دراسات باستخدام النظائر المشعة في الطب النووي، والرنين المغناطيسي، والتصوير بموجات فوق صوتية عالية الدقة. ونتيجة لذلك، تضررت الخدمات الصحية للشعب الكوبي.

القطاع الغذائي

بالإضافة إلى التصدي للآثار السلبية المترتبة على الأزمات العالمية في مجالات مثل الغذاء والطاقة والاقتصاد والمالية، تعين على كوبا أن تتغلب على القيود التي فرضتها عليها سياسة الحصار، حتى تستطيع تلبية الاحتياجات الغذائية لسكانها.

ورغم أن مبيعات الولايات المتحدة من المواد الغذائية لكوبا قد أصبحت مسموحاً بها منذ عام ٢٠٠٠ ، تخضع عملية الترخيص لها لرقابة صارمة ومعقدة وبيروقراطية تشمل في كل حالة عددا كبيرا من المؤسسات الأمريكية. وبالرغم مما أعلنته الحكومة الأمريكية الجديدة في ١١ آذار/مارس الماضي، فيما يتعلق بإصدار تراخيص عامة لتصدير المواد الغذائية، فإن الواقع هو أن حكومة الولايات المتحدة لا تزال تعرقل المشتريات الكوبية، ولم يتحقق أي عمل موجه نحو تنفيذ هذه المبيعات وفقا للقواعد والممارسات والقنوات العادية للتجارة الدولية.

وفي عام ٢٠٠٨، خسرت شركة "الينبورت"، قرابة ١٥٤,٩ مليون دولار من جراء التكاليف الإضافية الناشئة عن العقوبات على المعاملات التي تتم مع الولايات المتحدة. ولولا ذلك لأمكن لكوبا أن تشتري بهذا المبلغ في سوق الولايات المتحدة بمتوسط أسعار ذلك العام ٣٣٩ ٠٠٠ طن من القمح، أو ٦١٥ ٠٠٠ طن من الذرة، أو ١٢٦ ٧٦٠ طن من الدواجن ليستهلكها أكثر من ١١ مليون كوبي من المستفيدين من برنامج سلة المواد الغذائية الأساسية.

وفي الفترة الفاصلة بين نيسان/أبريل ٢٠٠٨ و آذار/مارس ٢٠٠٩، تكبد قطاع الأغذية الزراعية الحساس للغاية بالنسبة للأمن الغذائي للبلد خسائر من جراء الحصار بقيمة ١٢١,٨ مليون دولار. وتوضح الأمثلة التالية الحالة السائدة:

- نتيجة للحصار، يتعين على كوبا أن تحتفظ في الثلاجة في المتوسط بنحو ٣,٧٩ مليون بيضة شهريا، وذلك لضمان تزويد السكان بإمدادات مستقرة، ومنع أي تداعيات تنجم عن انقطاع مفاجئ يطرأ على توريد الأعلاف التي منشؤها الولايات المتحدة. ويكلف حفظ البيض في الثلاجة كوبا نفقات بمبلغ ٥,٢ مليون دولار سنويا.

- وفي صناعة صيد الأسماك، بلغت الخسائر في الفترة المشمولة بالتقرير ٥,٤ مليون دولار نتيجة لزيادة الرسوم الجمركية في أسواق وجهة السلع، والزيادة الناشئة عن تكاليف النقل، وأسعار الصرف، وزيادة المخاطر في نقل البضائع بالنظر إلى ضرورة قطع مسافات طويلة.

ومن بين الأمثلة على الأثر الناتج في قطاع الأغذية من جراء تنفيذ الحصار خارج الحدود الإقليمية، يمكن ذكر ما يلي:

- خسرت شركة Coracan الكندية - الكوبية المنشأة لإنتاج وتسويق الأطعمة الجاهزة، أكثر من ١٤٦ ٠٠٠ دولار من جراء تأثير الحصار على علاقاتها مع شركات يوجد مقرها في بلدان ثالثة. ومن بين نتائج هذا التأثير، يمكن ذكر ما يلي:

- في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، أبلغت الشركة الكندية Sensient Flavors التي تورد المادة الخام المتمثلة في مسحوق عصير البرتقال أن الشركة الأم الموجودة في إنديانابوليس، بالولايات المتحدة، قد منعتها من بيع هذه الإمدادات إلى كوبا.
- أبلغت شركة Sethness الكندية مجلس إدارة شركة Corcan أنها لن تواصل تزويدها بمسحوق لون الكرميل امتثالاً لتعليمات من مقرها في شيكاغو بالولايات المتحدة. وبجرمان الشركة من هذه المواد الخام، تعين على مصنع الشركة المرطبات وقف الإنتاج لأكثر من ١٥ يوماً، إضافة إلى أنه تعين عليها إيجاد موردين جدد ومواجهة الزيادة في الأسعار التي نتجت عن ذلك.
- وقّعت شركة لوس بورتاليس المشتركة المنشأة برأسمال كوبي - فرنسي لإنتاج المياه والمرطبات عقداً مع شركة Latapack-Ball الأمريكية الفرعية التي يوجد مقرها في البرازيل لتوريد إمدادات من علب وسدادات من الألومنيوم بسعر التسليم على ظهر السفينة بنسبة تقل ٢٥ في المائة عن سعر السوق العالمية. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٩، أبلغت هذه الشركة شفويًا إدارة شركة بورتاليس أنها لم تحصل على إذن بتوريد مواد التغليف هذه إلى كوبا، حتى وإن كان ذلك عن طريق شركة نيسيلي. وكان هذا الاتفاق سيسمح بخفض تكلفة واردات الشركة الكويتية - الفرنسية بمبلغ ٤,٤ مليون دولار.
- في آذار/مارس ٢٠٠٩، عاقب مكتب مراقبة الأصول الخارجية التابع لوزارة الخزانة في الولاية المتحدة الشركة الأمريكية لاكتاليس التابعة للشركة الفرنسية العملاقة لكناليس المنتجة للأجبان ومنتجات الألبان بغرامة قدرها ٢٠ ٩٥٠ دولاراً لأنها لم تمتثل لقواعد الحصار حيث حولت أموالاً بالوسائل الإلكترونية كان لكوبا أو لمواطن كوبي مصالح فيها، في الفترة ما بين شباط/فبراير ٢٠٠٤ وآذار/مارس ٢٠٠٧. وكانت هذه الغرامة أول عقوبة يفرضها المكتب بعد وصول الرئيس أوباما إلى البيت الأبيض.

القطاعات الأخرى المؤثرة في المجتمع

تضرر قطاع التعليم والثقافة بشدة من الحصار خلال هذه السنوات الـ ٥٠.

التعليم

يؤثر الحصار سلباً على جميع مراحل التعليم. وبالرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة الكويتية لضمان جودة التعليم للجميع، تتحول آثار الحصار إلى نقائص يومية تؤثر في عملية

التعلم، والبحث، والعمل العلمي بشكل عام. وتستعرض بالتفصيل فيما يلي بعض الأمثلة على ذلك:

- خلال الفترة من أيار/مايو ٢٠٠٨ إلى نيسان/أبريل ٢٠٠٩، بلغت قيمة إجمالي واردات هذا القطاع نحو ٤٠ مليون دولار. ومن أصل هذا المبلغ، أنفقت نسبة قدرها ٨,٧ في المائة لتسديد رسوم مقابل شحن المنتجات من الأسواق الآسيوية. وما كانت كوبا ستخصص لهذه المنتجات أكثر من ٣,٩ في المائة مما دفعته لشرائها لو كانت تستطيع شراءها من السوق الأمريكية. وبلغت التكاليف الإضافية المتكبدة ١,٣٩ مليون دولار، كان يمكن إنفاقها لشراء ٤٠ مليون قلم، ومليون علبة صلصال للمدارس الابتدائية ومراكز الرعاية النهارية و ٥٥٠.٠٠٠ صندوق من الطباشير الملونة.
- ما زال المعلمون والأساتذة الكوبيون لا يستطيعون الاطلاع على آخر ما صدر من مراجع بشأن المؤلفين الأمريكيين أو مراكز البحث والتعليم في الولايات المتحدة ما دامت دور النشر في هذا البلد وفروعها في البلدان الأخرى ترفض بيعها لكوبا. وتترتب على اقتناء هذه المواد في الأسواق البعيدة تعريفات عالية نظير تكاليف الشحن.
- تعذر على كوبا الحصول على مجموعة من الأدوات البيداغوجية المتعلقة بتقنيات WPPISI، و WAIS، و GRACE المستعان بها لتحديد مستوى نداء طفل أو شاب مرافق من ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة من حيث ملكاته الذهنية والعاطفية والخوافر التي تحركه، لأن تلك الأدوات منشؤها الولايات المتحدة.
- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تكبد قطاع التعليم العالي خسائر بلغت ٣,٨ مليون دولار، مما ترتبت عليه آثار في قطاعي الإنتاج والخدمات، وخسائر في إيرادات صادرات السلع والخدمات، وعدم الحصول على التكنولوجيا الأمريكية، وإلغاء برامج أكاديمية، وبقاء تحويلات مصرفية ومشاريع دون تنفيذ.
- فرص الوصول إلى الإنترنت التي هي أداة أساسية بالنسبة للجامعات، محدودة لأن الحكومة الأمريكية تحظر على كوبا الحصول على الكابلات والتكنولوجيات التي من شأنها أن توسع نطاق التردد المتاح في البلد.
- وليس قطاع التعليم في مأمن من آثار تنفيذ الحصار خارج حدود الولاية الإقليمية:
- تحتاج كلية الاقتصاد في جامعة هافانا، إلى تحديد ثلاثة مصاعد. وتتطلب هذه العملية شراء قطع غيار من طرازي GAL و ECI من كندا. وخلال عام ٢٠٠٨، أجريت مفاوضات مع شركة كندية أرسلت عرضا بمبلغ ٣١٨ ١١٠ دولارا، ولكن، بعد

توقيع العقد وفتح خطاب اعتماد، تعذر شراء قطع الغيار لأن منشأها جميعا الولايات المتحدة، ورفض المصنع أن يبيعها لكوبا، عملا بقوانين الحصار. وأجريت العملية مع مورد آخر، وكانت تكلفتها أعلى من العرض الأول بنسبة ٢٠٠ في المائة.

الثقافة

حرم تنفيذ سياسة الحصار في مجال الثقافة البلدين من تبادل كان مكثفا للغاية على مر التاريخ. فقد منع الحصار شعبينا من التمتع بأفضل آيات التعبير الفني والأدبي والثقافي للبلدين.

ومن الأضرار الكبرى الحاصلة في هذه الفترة ما يلي:

- في أيار/مايو من هذا العام، رفض منح تأشيرة سفر للمغني الكوبي الشهير سيلفيو رودريغيس الذي وجهت إليه دعوة خاصة للمشاركة في حفل لتكريم الموسيقار الأمريكي الشهير بيت سيغر بمناسبة عيد ميلاده التسعين.
- تضررت شركة ARTEX كثيرا في حقوقها المتعلقة بتسويق الاسطوانات. ذلك أن الحصار يمنع الترويج للمواهب الموسيقية والتعريف بها، ويخفض أسعار البيع إلى أدنى حد، ويحد من التمتع بسماع الموسيقى الكوبية. وقد قدرت الخسائر المتكبدة في الفترة من أيار/مايو ٢٠٠٨ إلى نيسان/أبريل ٢٠٠٩، بقرابة ١٣٠ ٠٠٠ دولارا بسبب مبيعات لم تتحقق.
- تضرر المعهد الكوبي للكتاب في تسويق الأدب الكوبي، وذلك بسبب عدم قدرته على صرف شيكات أو تلقي تحويلات بالدولار من دور النشر الأجنبية التي يبرم معها عقودا. ولم تستطع دار نورما للنشر في بورتو ريكو دفع المبالغ المستحقة عليها مقابل أعمال للمؤلفين نيكولاس غيين، ودرة ألونسو، وديفيد شريسيان، وروبرتو فيرنانديز ريتامار.
- تضرر نشاط صندوق الممتلكات الثقافية بصورة خاصة من زيادة تكلفة المواد الخام والمواد اللازمة لتطوير الفنون الجميلة والتطبيقية. فكما هو الحال في مجالات أخرى، تضطر كوبا إلى شراء المواد والوسائط التي منشؤها الولايات المتحدة في أسواق بعيدة في أوروبا وآسيا. وقد قدرت الخسائر المتكبدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير بما يصل إلى ٦٣٦ ٩٩٠ دولارا.

- يواجه المعهد الكوبي للفن والصناعة السينمائية عقبات كبيرة في توزيع، وعرض، واستصلاح وحفظ رصيده من الأفلام لاستحالة الحصول على المعدات والتكنولوجيا، وقطع الغيار، والمواد التي لا غنى عنها للنهوض بهذه الأنشطة. ويستحيل شراؤها خارج الولايات المتحدة، وترتفع كثيرا تكلفة ما يمكن الحصول عليه منها عن طريق أطراف ثالثة.

الرياضة

- توجد أمثلة كثيرة أيضا على الآثار المترتبة على الرياضة الكوبية من جراء الحصار:
 - تعذر على كوبا شراء معدات السائل الكروماتوغرافي المقترن بمقياس الطيف الكتلي الضروري الآن لنشاط مكافحة المنشطات، وذلك لأن حكومة الولايات المتحدة تحظر على الشركات الأمريكية وشركاتها الفرعية في البلدان الثالثة تزويد كوبا بها. وبالمثل، ترفض السلطات في واشنطن حق كوبا في شراء المحاليل والمواد المرجعية اللازمة لعمل مختبرات الكشف عن المنشطات.
 - تشير تقديرات متحفظة إلى أنه، بالنسبة للمعدات التي لم تعد صالحة للخدمة بسبب عدم توافر قطع الغيار التي تعذر شراؤها في الولايات المتحدة، بلغت الخسائر في هذا المجال ٧٨١ ٠٠٠ دولار.

النقل

على الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومة الكوبية لتنشيط قطاع النقل وإصلاح الطرق لصالح الشعب، ما زال الحصار يعوق الخطط الإنمائية للبلد. فخلال الفترة من آذار/مارس ٢٠٠٨ إلى نيسان/أبريل ٢٠٠٩، بلغت الخسائر الناشئة في هذا القطاع ٣٥٧ ٨٠٢ مليون دولار.

- في آذار/مارس، الماضي، رفضت شركة ASTEC Industries الأمريكية عرضا قدمه كيان كوبي لشراء معدات لإصلاح الأرصفة المرنة. وقد استندت في ردها إلى أنه لا يمكنها أن تخوض في أي مناقشة حول هذا الموضوع ما دام الحصار قائما.
- أعلنت شركة جنرال كيبل لتسويق المواد الكهربائية في ٢٠ آذار/مارس الماضي أنه لا يمكنها إقامة علاقات تجارية مع كوبا، ذلك أنها لم تعلم بأي تغيير في العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة وكوبا. وذكرت أنه، بسبب قوانين الحصار الدولية التي وضعتها وزارة الخارجية الأمريكية، لا يمكنها، للأسف، إقامة علاقات تجارية مع كوبا.

- تضرر إصلاح السفن أيضا من جراء الحصار. فقد ارتفعت تكاليف المواد والمنتجات اللازمة لتطوير هذا النشاط بنسبة ٢٠ في المائة حيث أصبح يتعين شراؤها في السوق الأوروبية، ويستتبع ذلك تكلفة إضافية قدرها ٥,٥٢ مليون دولار.
- شبكة الطرق الوطنية ذات الأهمية الحيوية التي تمتد على مسافة ٢ ٨٨٦,٣ كيلومترا بعضها في حالة عادية وبعضها الآخر في حالة متردية جدا. ويتطلب إصلاحها ٣٢٧,٩ مليون دولار و ٦٠٠ مليون دولار لبناء ما تبقى من أجزاء من الطريق السريع الوطني. ومع ذلك، فإن كوبا تُمنع من الحصول على الأموال التي يقدمها كل من البنك الدولي ومصرف التنمية لهذا النوع من الهياكل الأساسية، نظرا لسيطرة الولايات المتحدة على هذين الكيانين. ووفقا لما نشره الموقع الشبكي لبنك التنمية للبلدان الأمريكية، فإنه في الفترة بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ ونيسان/أبريل عام ٢٠٠٩ وحدها، وفر البنك الأموال اللازمة لمشاريع الهياكل الأساسية للطرق في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بمبلغ قدره ٩٣٠ ٧٥٠ مليون دولار.

الأضرار التي لحقت بالقطاع الخارجي للاقتصاد

لا يزال الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة يحرم كوبا من إيرادات كبيرة من صادرات السلع والخدمات، مما يعوق وصول البلد إلى مصادر التمويل الخارجية، ويتسبب في زيادة مرهقة في الأسعار بسبب الموقع الجغرافي للبلدان التي يجري معها التبادل التجاري. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدرت خسائر القطاع الخارجي بما مجموعه ٢٤٢,٤ مليون دولار.

وفي حالة شركات هذا القطاع، تعزى إحدى الخسائر الرئيسية إلى تكلفة التمويل الخارجي، ذلك أن العمليات الكوبية تصنّف على أنها منطوية على مخاطر كبيرة. فخضوع وكالات تصنيف المخاطر على الصعيد العالمي بصورة جزئية أو كلية لسيطرة رأس المال الأمريكي، يؤدي دورا حاسما في هذا التصنيف.

ولا يمكن الحصول على تمويلات إلا بأسعار فائدة أعلى من أسعار السوق الدولية، ثم إن حظر استخدام الدولار الأمريكي في معاملات هذه الشركات، أجبر كوبا على شراء عملات أخرى لغرض التسديد، مما ينطوي على مخاطر من حيث أسعار الصرف. وكانت قيمة الخسائر المتكبدة بسبب هذه العوامل ١٦٤,١ مليون دولار.

وفيما يلي بعض الأمثلة على الآثار المترتبة في هذا القطاع من جراء الحصار:

- تجبر الشركات الكويتية لتصدير السكر والبن والعسل، بسبب عدم قدرتها على الوصول إلى سوق الولايات المتحدة، إلى إعادة توجيه تجارتها إلى أسواق يقل فيها هامش الربح. وتقدر هذه الخسارة بمبلغ ٤٩,٤ مليون دولار.

- تضطر شركة MAPRINTER إلى أن تستورد كل سنة، بمبالغ كبيرة راتنجات من البلاستيك موردها الرئيسي أسواق الولايات المتحدة. وإزاء عدم القدرة على الوصول إلى تلك السوق، تضطر كوبا إلى البحث عن أسواق بديلة. وقد اضطرت شركة MAPRINTER إلى أن تدفع خلال عام ٢٠٠٨، زيادة بمبلغ قدره ١,٩ مليون دولار لتغطية الفرق الزائد على سعر السوق الأمريكية.

وكانت الخسائر الناشئة في هذا القطاع من جراء تنفيذ الحصار خارج الحدود الإقليمية واضحة، هي أيضا:

- في آب/أغسطس ٢٠٠٨، أبلغت شركة أوروبية تعمل تقليديا في توريد معدات ضغط الهواء، الشركة الكويتية MAQUIMPORT أن شركتها الأم قد اشترتها شركة غاردنر دنفر التي أصدرت إليها تعليمات بإغلاق فرع الشركة الأوروبية في كوبا ووقف عملياتها مع بلدنا. ورغم أن الشركة الكويتية تمكنت من تنفيذ العقود العالقة قبل الإغلاق، فالحقيقة هي أنه خلال عام ٢٠٠٩، وأمام ضرورة ضمان قطع الخيار اللازمة لنحو ٣٠٠ جهاز في مختلف الصناعات، والمراكز الصحية والمختبرات العلمية للمجمع العلمي، اضطرت إلى اللجوء إلى وسطاء، مع ما يترتب على ذلك من زيادة معروفة في تكاليف المنتج تتراوح بين ٢٠ و ٣٠ في المائة.

- في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، أبلغت شركة سويدية شركة MAQUIMPORT باستحالة أن تفي بعقد لتوريد معدات لصناعة السكر في كوبا، وذلك لأن قطعة من المعدات أمريكية المنشأ. وقد ألغي هذا العقد، وترتبت على ذلك خسائر في إنتاج السكر.

وقد تواصل تصاعد الإجراءات المتخذة في إطار الحصار المفروض على كوبا ضد النظام المصرفي والمالي الكوبي. وخلال هذه الفترة، تقلصت فرص الاستعانة بالمصارف المراسلة، مما زاد من صعوبة المعاملات، وحدّ من العمل العادي للمؤسسات المصرفية والمالية. وبالإضافة إلى ذلك، هناك القيود الناجمة عن عدم القدرة على استخدام الدولار الأمريكي كوسيلة للدفع.

ومن مظاهر الحصار في القطاع المصرفي، إلغاء مفاتيح BKA لتوثيق رسائل سويتف مع كوبا. وخلال الفترة، طبق هذا الإجراء ضد كوبا مصرف أوروبي، وآخر كندي ومصرفان من بلدان أمريكا اللاتينية.

المادة ٢١١ من قانون الولايات المتحدة لعام ١٩٩٩ الجامع الموحد الخاص بالاعتمادات الإضافية الطارئة والاعتداءات الجديدة في مجال العلامة التجارية

واصلت حكومة الولايات المتحدة القيام بأعمال لتكريس سرقة علامة نادي هافانا الكوبية التجارية المعترف بها دولياً. ذلك أن المادة ٢١١ من قانون الولايات المتحدة لعام ١٩٩٩ الجامع الموحد والخاص بالاعتمادات الإضافية الطارئة تمنع الكوبيين، أو ورثتهم (بمن فيهم الشركات الأجنبية في كوبا) من أن يتمتعوا في أراضي الولايات المتحدة بحقوقهم في العلامات التجارية أو الأسماء التجارية المسجلة والحماية في كوبا.

ولا تقتصر الآثار المترتبة على هذا التشريع على العلاقات الثنائية بين كوبا والولايات المتحدة، وإنما تشمل أيضاً الاتفاقات المتعددة الأطراف التي تكون كلتا الدولتين طرفاً فيها. ولهذا، منذ عام ٢٠٠٢، قررت هيئة الطعون التابعة لمنظمة التجارة العالمية أن المادة ٢١١ تنتهك التزامي المعاملة على الصعيد الوطني والدولة الأكثر رعاية في الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية ذات الصلة بالتجارة. وقد طلبت هذه الهيئة من الحكومة الأمريكية تكييف هذا التشريع بما يجعله يتفق مع التزاماتها الدولية.

وبالرغم من هذا القرار الذي اتخذته منظمة التجارة العالمية، والدعوات المتكررة التي صدرت عن تلك الهيئة، لا تزال الحكومة الأمريكية تتجاهل الامتثال لها. ويؤكد هذا النهج أن السلطات الأمريكية تفتقر إلى الإرادة السياسية لحل هذا النزاع، والامتثال لقواعد التجارة الدولية. وقد تأكد عدم التزام حكومة الولايات المتحدة بالقانون الدولي في علاقاتها مع كوبا في ٣٠ آذار/مارس الماضي، عندما رفض جيم رويس لاميرث القاضي الاتحادي لمحكمة واشنطن العاصمة، النظر في دعوى أقامتها شركة Cubaexport الكوبية (المالك الشرعي للعلامة التجارية نادي هافانا)، ضد مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع للخزانة، الذي رفض منحها الترخيص الذي طلبته في عام ٢٠٠٦. وقد استند إلى المادة ٢١١ في رفض النظر في القضية.

وفي هذا الصدد، قالت باتريسيا نيل المتحدث باسم شركة Bacardi USA لوكالة الأنباء الإسبانية أن شركتها ترحب بقرار المحكمة، مشيرة إلى أن هذا الحكم يؤكد القرار القاضي بأن "حكومة كوبا ليس لها في الولايات المتحدة حقوق في علامة نادي هافانا".

ورداً على هذا، يكفي السؤال عما سيحدث لو أن بلداً شرع بشكل تعسفي في إلغاء تسجيل العلامات التجارية الأمريكية الهامة، وتعمدت إحدى الشركات استعمالها في تلك السوق.

ويجب على المجتمع الدولي ألا يسمح للولايات المتحدة بأن ترفض دون عقاب، الاعتراف بالحق التجاري والحق في الملكية الصناعية الدولية، وقرارات هيئة الطعون التابعة لمنظمة التجارة العالمية.

وبهذا التصرف، تكون الولايات المتحدة قد أرسيت في مجال حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، سابقة لا يمكن التنبؤ بعواقبها.

الخسائر الناجمة عن الحصار في القطاعات الأخرى للاقتصاد الكوبي

قطاع البناء والتشييد. في الفترة من نيسان/أبريل ٢٠٠٨ إلى آذار/مارس ٢٠٠٩، تكبد هذا القطاع خسائر من جراء الحصار بلغت زهاء ٤٧,٢ مليون دولار أمريكي، وهذا كان له بالتأكيد أثر سلبي على قدرة البلد على تنفيذ الخطط المقررة، وعلى تحقيق التعافي من أثر الكوارث التي سببها مرور ثلاثة أعاصير في عام ٢٠٠٨.

- تعين على كوبا مواجهة وضع معقد يحتم بناء وترميم أكثر من ٦٠٠ ألف مسكن تضرر من الأعاصير. وكان عدد المساكن التي دُمرت نهائياً ٩٠ ٩٥٨ مسكناً. غير أن الحصار منع تنفيذ خطط بناء، وحفظ، وترميم هذه المساكن لأنه يعرقل توريد مواد ومنتجات وأدوات ومعدات البناء من الخارج، فضلاً عن المواد الخام المستخدمة في الإنتاج المحلي للمواد. وتقدر خسائر برامج بناء المساكن بنحو ٧,٣ مليون دولار.

- في الفترة من آذار/مارس ٢٠٠٨ إلى نيسان/أبريل ٢٠٠٩، خسرت شركة IMECO التجارية لتوريد مواد ومنتجات بناء المساكن ٢,٣ مليون دولار بسبب الفرق في السعر، حيث إنه تعين عليها الحصول على المنتجات من أسواق بعيدة، ويضاف إلى ذلك تكلفة المخاطر القطرية.

- بسبب الحصار، تضطّر شركة MATCO لتوريد مواد البناء إلى أن تقيم أكثر من ٨٠ في المائة من تجارتها مع أوروبا وآسيا، مما يؤدي إلى تأخير وتعطيل عملياتها في جميع الأنشطة الاقتصادية المحلية التي تعتمد على هذه الموارد. وتطول كثيراً الفترة الفاصلة بين تجهيز إجراءات استيراد تلك المنتجات ودخولها إلى البلد. ويصل في الوقت الحاضر متوسط هذه المدة إلى ١١ شهراً، وكان يمكن تقليصها إلى خمسة أشهر لو كانت كوبا قادرة التعامل مع سوق الولايات المتحدة.

- أمام استحالة قيام شركة IMECO للتسويق التجاري بتوريد أجهزة إلكترونية مصنوعة في الولايات المتحدة من علامتي ويستنغهاوس وكتلر هامر، تعين عليها إجراء العملية من خلال وسيط هو شركة S.A. CONYAL، مما أدى إلى زيادة كبيرة في كلفة هذه المنتجات.
- دعت الشركات الكويتية المذكورة أعلاه شركات أمريكية مثل شركة رنغ باوور وشركة سبيرز للتصنيع، بما فيها فروعها في بلدان ثالثة إلى تقديم عروض لبيع أنابيب من البوليفينيل وأجهزة داخلية وخارجية، ومقطورات بناء، وقطع غيار ومكونات لمعدات البناء، ولم يرد أي رد في أي من الحالات بسبب خشية تلك الشركات من أن تتعرض لجزاءات عملاً بسياسة الحصار.
- وفيما يلي مثال على الخسائر المترتبة في قطاع البناء جراء تنفيذ الحصار خارج حدود الولاية القضائية الإقليمية:
- نتيجة لتطبيق الحصار، رفضت شركة سيمتر (قسم الاسمنت) التي يوجد مقرها في الدانمرك، تزويد كوبا بمعدات لمصنع اسمنت جديد في سانتياغو دي كوبا. وبسبب هذا الرفض، اضطرت كوبا إلى اختيار مورد أقل موثوقية، ولم تعد معداتها تتسم بطابعها الموحد في جميع مصانعها، مما ترتبت عليه زيادة في التكاليف المالية للمخزونات.
- وبلغت خسائر صناعة السكر في كوبا في الفترة المشمولة بالتقرير قرابة ١٢٧,٥ مليون دولار. فبند الانتقال إلى أسواق أخرى لتوريد المدخلات الزراعية وحده كلف البلد ٧٦,٠ مليون دولار.
- خلال عام ٢٠٠٨، خسرت صناعة السكر من جراء تنفيذ الحصار ١٦٢ ٧٩٩ طن أي ما يعادل ٤٤,٧ مليون دولار بأسعار السوق آنذاك. وقد حالت هذه السياسة الأمريكية دون شراء اسطوانات خاصة، ومانعات تسرب إزاحية، ومعادن، وقطع غيار، وزيت تشحيم، وشحوم صناعية لتصليح المعدات اللازمة للإنتاج. ويضاف إلى ذلك، الحواجز التي تحول دون اقتناء شاحنات ومقطورات وإطارات، وطواقم، وقطع غيار، وتوابع القاطرات. وكل هذه المنتجات ضرورية لصناعة السكر.
- ولم يسلم معهد الطيران المدني في كوبا من آثار الحصار. وفيما يلي بعض الأمثلة التي استجدت في الفترة المشمولة بالتقرير والتي تقيم الدليل على ذلك:

- لا يزال نظام الطيران المدني الكويتي يواجه عقبات خطيرة لتغطية جميع خدمات الطيران التي تقدم لشركات الخطوط الجوية التي تسير رحلات من الولايات المتحدة وإليها، باستخدام المجال الجوي الكويتي. ومن الأمثلة على ذلك فرض غرامة بمبلغ ١٠٠ ألف دولار على شركة سبيريت للخطوط الجوية الأمريكية لأنها سددت اشتراكاتها لكوبا لقاء استخدام طائراتها للمجال الجوي الكويتي.
 - لا يسمح لشركة الخطوط الجوية الكويتية بدخول المجال الجوي للولايات المتحدة بسبب تدابير الحصار. وقد تكبدت هذه الشركة عن ٨٠٠ رحلة من كندا إلى وسط شرقي كوبا، خسائر بلغت بالنسبة لتلك الرحلات وحدها ما لا يقل عن ٢,٤ مليون دولار.
 - نتيجة لاستمرار منع مواطني الولايات من زيارة كوبا، يتواصل منع شركات الخطوط الجوية الكويتية والأمريكية من تقديم خدمات لهذا النوع من الزيارات. وقد بلغ حجم خسارة الإيرادات الناشئة عن ذلك خلال الفترة المشمولة بالتقرير وعدم تقديم خدمات المطار ١٩٣ ٨٣٢ ٥٣٨ دولارا.
- وتضررت أيضا من جراء الحصار الأمريكي الأنشطة المضطلع بها في مجالات العلوم والتكنولوجيا والبيئة.
- توضع عقبات أمام المكتب الكويتي للملكية الصناعية لمعه من الدفع لمكتب المنظمة العالمية للملكية الفكرية في جنيف عن طلبات استخدام براءات الاختراع الدولية. فقد رفض المصرفان السويسريان يو بي إس، وكريدي سويس تنفيذ العمليات المطلوبة منهما، وهو ما يعزى إلى تنفيذ الحصار خارج حدود الولاية القضائية الإقليمية.
- وتكبد أيضا قطاع المعلومات والاتصالات خسائر فادحة من جراء تدابير الحصار، ومنها القيود التي تفرضها الولايات المتحدة على كوبا والتي تحد من قدرتها على الوصول إلى الإنترنت.
- تعذر على كوبا الارتباط بشبكة الإنترنت بالسرعة المناسبة. فالوصلة الحالية لارتباط كوبا بما يسمى شبكة الشبكات لا يسمح بمجال التردد المناسب لتلبية الطلب في البلد. وتضطر كوبا بسبب الحصار إلى الاستعانة بمجال تردد وخدمات اتصال عبر الأقمار الصناعية مكلف جدا ومحدود القدرات. ويمكن حل هذه المشكلة لو يسمح لكوبا بالارتباط دون قيد أو شرط تمييزي بالألياف الضوئية الغمرية التي تمر على بعد أميال قليلة من أراضيها. غير أن سلطات الولايات المتحدة لا تسمح بهذا.

- لا يحق لكوبا الحصول على الخدمات التي يقدمها عدد كبير من المواقع. وهي تمنع من الحصول عليها ما إن يتبين أن مصدر الدخول للموقع تابع لاسم النطاق الممنوح لكوبا. وهكذا، فإن هذا الرفض لا ينطبق إلا عندما يكون الدخول إلى الموقع من كوبا. وقد رصدت حالة كان فيها رفض أي علاقة مع كوبا بصرف النظر عن مكان مصدر الدخول. وهذا الموقع هو موقع أماديوس للأسفار. (<http://www.amadeus.com>).

- في أيار/مايو من هذا العام، قررت شركة مايكروسوفت الأمريكية حجب خدمات ويندوز لايف عن كوبا. فعند محاولة دخول المستعمل إلى هذا الموقع، يظهر له البيان التالي: "لقد قطعت مايكروسوفت خدمات وندوز لايف ماسنجر على المستخدمين من البلدان المشمولة بتدابير حظر تفرضه عليها الولايات المتحدة، ولذا، فقد توقفت مايكروسوفت عن تقديم خدمات ويندوز لايف لبلدك".

وفيما يلي بعض الأمثلة لصفحات أخرى على الإنترنت يمنع الدخول إليها من نطاق الأسماء المخصص لكوبا.

- نظم سيسكو سيستمز (<http://tools.cisco.com/RPF/register.do>)، ويتعلق الأمر بتكنولوجيات الاتصال، وموجهات خوادم الوصول إلى الإنترنت، بما في ذلك معدات الفيديو الرقمي.

- سوليد وركس - <http://www.solidworks.com/sw/termsofuse.html> نظم التصميم الآلية.

- سيمانتيك: <http://www.symantec.com/about/profile/policies/legal> برنامج حاسوبي للحماية من الفيروسات.

تكبدت الشركة الكوبية ETECSA للاتصالات خسائر تناهز ٥٣,٧ مليون دولار خلال الفترة المستعرضة. وتعزى هذه الخسائر أساساً إلى عدم إمكانية الوصول إلى سوق الولايات المتحدة لشراء المعدات المتخصصة، وقطع الغيار وغيرها من المدخلات اللازمة كي تؤدي الشركة نشاطها على نحو سليم. ولهذا، تضطر كوبا إلى الاستعانة بوسطاء مما يرفع تكاليف المنتج إلى أقصى حد. وقد اضطرت الشركة خلال هذه الفترة إلى إنفاق ٩٦ ١٠٠ دولار أكثر مما كان متوقعا لتتوفر لديها كميات أكبر من المكونات وقطع الغيار ليتمكنها تقديم خدماتها.

وليست صناعة السياحة في كوبا بمنأى عن الآثار السلبية للحصار. ويقدر أن الفاقد في إيراداتها يناهز ٢١٤,٥ مليون دولار أمريكي.

- يواصل مكتب مراقبة الأصول الأجنبية في خزانة الولايات المتحدة الأمريكية منع المعاملات التجارية الناشئة عن العروض السياحية الكوبية، بما في ذلك الخدمات المقدمة عبر شبكة الإنترنت، والتي تشمل خدمات حجز تذاكر السفر والإقامة، وتأجير الطائرات والعمليات المتصلة بسياحة السفن الجواله والرياضة البحرية. وقد منع المكتب في العام الماضي شركة Sabre GDS من مواصلة تقديم الخدمات العالمية لتوزيع حجوزات الغرف في الفنادق الكوبية التي تديرها شبكات عالمية.

- وفقاً لتوقعات جمعية وكلاء السفر الأمريكية التي تتطابق مع توقعات مصادر أخرى لها علاقة بالسياحة الدولية في منطقة البحر الكاريبي على وجه الخصوص، يقدر أن عدد السياح والمسافرين من الولايات المتحدة الذين لولا الحصار، لقضوا عطلاتهم في كوبا في عام ٢٠٠٨، كان سيبلغ ١,٧٥ مليون زائر. ولا يقل الفاقد الناشئ عن هذا البند في صناعة السياحة الكوبية عن ١,١٢٠ مليون دولار، مع احتساب حتى المتغيرة المتمثلة في انخفاض معدل الإنفاق اليومي لهؤلاء الزوار بسبب الأزمة التي ألمت باقتصاد الولايات المتحدة منذ العام الماضي.

- يتعين على شركات الطيران الكندية أن تقدم إلى السلطات الأمريكية معلومات عن المسافرين على الرحلات الجوية التي تعبر أراضي الولايات المتحدة نحو كوبا قبل موعد الرحلة بـ ٧٢ ساعة. ويستخدم المكتب هذا الإجراء الجديد لمراقبة مواطني الولايات المتحدة الذين يسافرون إلى كوبا دون ترخيص.

- نتيجة للاضطهاد الذي تمارسه الولايات المتحدة، لا يمكن للشركات السياحية الكوبية الإعلان عن نفسها في أفضل نظم الخدمات في الشبكة، مثل غوغل، وياهو، وإم إس إن، حيث إنها جميعها أمريكية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت حكومة الولايات المتحدة الحد من وصول كوبا إلى التجارة الإلكترونية والمعاملات، وذلك بمنعها من أن يدفع لها ثمن مبيعاتها بواسطة بطاقات الائتمان.

- يحول الحصار دون شراء المعدات وقطع الغيار والمجاميع في سوق الولايات المتحدة وفروعها في بلدان أخرى، وكذلك التكنولوجيا وخدمات العلامات الأمريكية المعروفة في أوساط السياح الأمريكيين. وهذا ما يرفع في تكاليف تزويد صناعة السياحة الكوبية باللوازم حيث ترتفع الأسعار وتقديرات الكلفة، وهناك الزيادة في تكاليف الشحن، وأسعار الفائدة العالية على الائتمانات.

وتجد الصناعة الأساسية، وهي ركيزة هامة للاقتصاد الوطني، نفسها مطوقة باستمرار من جميع الجهات بسبب الحصار. وما زالت صناعة النيكل تشكل أحد أكثر مجالات هذا القطاع تعرضا للضرر والملاحقة نتيجة الحصار. وفي الفترة المشمولة بالتحليل، تكبدت الصناعة خسائر بقيمة ٦٢,٩ مليون دولار. وهناك من ضمن هذا المبلغ ٤٥,٨ مليون دولار نجمت عن أضرار لحقت بالصادرات حيث إنه يحظر أن تورد إلى الولايات المتحدة أي منتجات مصنوعة كلياً أو جزئياً من مواد خام كوبية، حتى ولو كانت مصنعة في بلدان ثالثة.

وقد طلب كيان تابع للصناعة الأساسية من شركة ARMSTRONG EQUIPMENT الأمريكية أن تقدم إليه عروضاً بغية شراء طاحونة مفيدة جداً في أعمال التعدين أو جهاز من هذا القبيل، وخشية التعرض للعقاب بسبب عدم الامتثال لتدابير تنفيذ الحصار، لم تصل أي إجابة على هذا الطلب.

وفيما ما يلي بعض الأمثلة على الآثار المترتبة في هذه الصناعة على تنفيذ الحصار خارج حدود الولاية القضائية الإقليمية:

- شركة Minxia Non-Ferrous Metal Inc، وهي فرع تابع لشركة China Minmetals، غرمها المكتب ١ ١٩٨ ٠٠٠ مليون دولار لتعاملها التجاري دون ترخيص في معادن كوبية (النيكل) في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٦.
- فرضت الحكومة الأمريكية الحالية غرامة قدرها ١١٠ ٠٠٠ دولار على الشركة القابضة فاريل لتصديرها تكنولوجيا إلى كوبا. وهذه الشركة متخصصة في صنع مثاقب حفارات التنقيب عن النفط، ويقول تقرير من المكتب أنه في الفترة ما بين حزيران/يونيه ٢٠٠٥ وحزيران/يونيه ٢٠٠٦ "قامت شركة تابعة للشركة القابضة فاريل بـ ١١ عملية تصدير لسلع كان فيها لكوبا أو أحد الرعايا الكوبيين مصلحة". وكانت الغرامة التي فرضت على هذه الشركة من أعلى الغرامات التي فرضت خلال السنة المالية الحالية.
- في ٣٠ نيسان/أبريل، أعلن المكتب أن شركة EFEX Trade LLC قد غرمت بمبلغ ٢ ٠٠٠ دولار لأنها قدمت دون ترخيص خدمات تحويل أموال كانت فيها لكوبا مصلحة.
- في تموز/يوليه ٢٠٠٨، وجهت إلى شركة Platte River Associates، في بولدر بكولورادو، تهمة "الاتجار مع العدو" لقيامها فيما يبدو بنقل تكنولوجيا إلى كوبا واتهمت الشركة بأنها زودت كوبا ببرنامج حاسوبي تقني وتدريب متخصص استخدم في وقت لاحق لوضع نموذج لاستكشاف وتطوير حقول موارد محتملة من النفط

والغاز في المياه الإقليمية لكوبا، دون الحصول سلفاً على ترخيص من الخزانة. وقد تواجه مديري الشركة عقوبات جنائية تصل إلى السجن لمدة ١٠ سنوات.

- لم تستطع الشركة الفرعية البرازيلية Purolite مقايضة راتنجات انتقائية مقابل النيكل والكوبالت لحساب المعهد الكوبي للعلوم وتكنولوجيا المواد، بهدف اختبار مدى استخدامها في تجهيز التربة شبه الطينية الحمراء. وإذا نجحت الاستعانة بهذه الراتنجات، فإن ذلك ربما يؤدي إلى زيادات كبيرة في استعادة النيكل والكوبالت، فضلاً عن خفض تكاليف الإنتاج. وقد ذكر المدير الإقليمي لأمريكا اللاتينية لشركة Purolite "أنه يتعذر إقامة علاقات تجارية مع كوبا لأن الشركة أمريكية".

وقد بلغت الأضرار التي تكبدتها شركات الصناعات الثقيلة نتيجة الحصار ٣٨,١٦٤ مليون دولار. ولولا تكبدها لهذه الخسائر، لأمكنها شراء ٢٨٤ ١٣٩ ثلاثة أو ٤٢٣ ١٧٧٧ من قطع القرميد تمكن من بناء ٢٦١ ٤٩ سقف قرميد لمساكن مساحة كل منها ٧٠ متراً مربعاً.

- يتسبب الحصار في زيادة تكلفة المواد الخام لإنتاج بعض المعدات الطبية. فعلى سبيل المثال، بلغت الخسائر المتكبدة للحصول على الفولاذ ٥٠٠ ٩٦ دولار أمريكي، وذلك بسبب الحاجة إلى اللجوء إلى أسواق بعيدة. وبهذا المبلغ، كان يمكن إنتاج أحواض غسل اليدين البالغ عددها ١٧ حوضاً عاملة بمضخة رجل أو فخذ التي يحتاج إليها قسم حديثي الولادة في المستشفى الأساسي لطب الولادة وأمراض النساء "أوزيبو هيرنانديز"، الذي يوفر الرعاية لعدد كبير من السكان، أو لأصبح بالإمكان تلبية احتياجات قسم الطوارئ في مستشفى الأطفال "خوان مانويل ماركيز". فهذه المنتجات لا يمكن الاستغناء عنها في غرف العمليات الجراحية في هذه المستشفيات.

- أثر تنفيذ الحصار خارج حدود الولاية القضائية الإقليمية على الشركة الكوبية ACINOX، عندما احتاجت إلى شراء محمول قدرته ١٢٥ ميغافولط - أمبير لتزويد مصنع الفولاذ اتينانا دي اثيرو بالتيار الكهربائي ٢٢٠ كيلوفولط. وعند محاولة شرائه من بلد من بلدان أمريكا اللاتينية، قالت شركة سيمتر: "لا يمكننا أن نبيع لكوبا، لأننا نخضع لبعض القواعد الأمريكية على الرغم من أننا شركة ألمانية".

- حصل نفس الشيء في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ مع شركة ألكوا - إسبانيا، حيث إنها رفضت طلباً من شركة Alcuba أن تشتري بودرة الألمنيوم. وكان الرد كالاتي: "رداً على طلبك الحصول على معلومات حول توريد الألمنيوم، نعلمكم أننا

كشركة يوجد مقرها في الولايات المتحدة، ليس مسموحاً لنا الاستجابة لطلبكم بسبب القيود الحالية التي تشمل التجارة مع كوبا“.

وتأثرت الصناعة الخفيفة أيضاً مباشرة من جراء التأثير السلبي للحصار. ففي الفترة ما بين نيسان/أبريل ٢٠٠٨ ونيسان/أبريل ٢٠٠٩، بلغت الخسائر المتكبدة تحت هذا البند ١٨,٧ مليون دولار.

- فقد تكبدت شركة CETRO واتحاد Suchel وشركة Texora خسائر بمبلغ ١,٩ مليون دولار بسبب تأخر وصول المدخلات اللازمة لإنتاج صابون التجميل والغسيل، وغير ذلك من المنتجات. وتعزى هذه التأخيرات إلى القيود الناشئة عن الحصار التي ترغم على شرائها في أسواق بعيدة.

مناهضة سياسة الإبادة الجماعية والحصار المفروض على كوبا

في الأشهر الأخيرة، ازداد الاهتمام الدولي بمسألة العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة وكوبا. والواضح أن المطالبة بإزالة الحصار المفروض على كوبا ووقف السياسة العدوانية ضد بلد صغير، هي الآن أقوى وأشد حزماً من أي وقت مضى.

وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر الماضي، اعتمدت الجمعية العامة للمرة السابعة عشرة على التوالي، وبتأييد من أغلبية ساحقة من الدول الأعضاء في المنظمة القرار ٧/٦٣ المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته والولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“ بتصويت كانت فيه نسبة الأصوات المؤيدة أعلى نسبة تشهدها هذه الهيئة.

وبتأييد ١٨٥ عضواً من أعضاء الجمعية العامة للقرار، أكدت الجمعية مرة أخرى بشكل قاطع دعوتها إلى وقف هذه السياسة غير القانونية والإبادة الجماعية التي تفرضها حكومة الولايات المتحدة على الشعب الكوبي. وهذا التأييد الذي أعرب عنه المجتمع الدولي يتفق مع رفض المجتمع الدولي تنفيذ تدابير اقتصادية وتجارية ومالية انفرادية خارج حدود الولاية القضائية الإقليمية، ويتنافى مع القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وترتفع أصوات كثيرة في العالم تنادي بوقف هذه السياسية اللاإنسانية. وفي الفترة المشمولة بهذا التقرير، صدرت بيانات كثيرة تطالب بإنهاء هذه السياسة. وفيما يلي أبرزها:

- في ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٨، اعتمد إعلان مؤتمر القمة الخامس لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والاتحاد الأوروبي الذي عقد في ليما، بيرو. وورد في إحدى فقراته أن رؤساء دول أو حكومات بلدان المنطقتين يتفقون على الصيغة التالية: ”(...) نرفض رفضاً قاطعاً جميع التدابير القسرية الانفرادية التي تتجاوز آثارها الحدود

الإقليمية وتتعارض مع القانون الدولي والقواعد المقبولة عموماً للتجارة الحرة. ونتفق على أن هذه الممارسات تشكل تهديداً خطيراً للتعددية. وفي هذا السياق، نؤكد من جديد، بالإشارة إلى قرار الجمعية العامة ٣/٦٢، الالتزام بمواقفنا المعروفة عن تنفيذ أحكام قانون هيلمز - بورتن خارج الحدود الإقليمية“.

- في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، اعتمد رؤساء دول وحكومات بلدان مجموعة دول أفريقيا، ودول منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ المجتمعون في مؤتمر قمته السابعة الذي عقد في غانا، إعلاناً أكرأ الذي جاء فيه أنهم يدينون استخدام التدابير القسرية الانفرادية كالجرائم غير المشروعة المتخذة ضد بعض البلدان النامية من أجل منعها من ممارسة حقها في تحديد نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ويرفضون تطبيق قوانين وتدابير انفرادية، مثل قانون هيلمز - بورتن، تتجاوز حدود الولاية القضائية الإقليمية وتتعارض مع القانون الدولي.
- في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، اعتمد رؤساء دول وحكومات كوبا والبلدان الأعضاء في الجماعة الكاريبية، المجتمعون بمناسبة مؤتمر القمة الثالث للجماعة الكاريبية بيانا جاء فيه أنهم يحثون ”على إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا ويدعون حكومة الولايات المتحدة إلى أن تستجيب إلى هذا النداء الكاسح الصادر عن الأغلبية الساحقة من أعضاء الأمم المتحدة، والقيام فوراً برفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على جمهورية كوبا، ووقف تنفيذ التدابير التي اعتمدت في ٦ أيار/مايو ٢٠٠٤“.
- في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، اعتمد رؤساء دول وحكومات بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المجتمعون في البرازيل بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة الأول لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتكامل والتنمية، بيانا خاصا حول ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا ”رفضوا فيه بأقوى العبارات تطبيق قوانين وتدابير تتعارض مع القانون الدولي، من قبيل قانون هيلمز - بورتن“، وحثوا ”حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على وضع حد لتطبيقها“، وطلبوا ”إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أن تمتثل لما جاء في ١٧ قراراً متعاقباً من القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأن تضع حداً للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه على كوبا“.

- رفضت دول البديل البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية مرارا وتكرارا رفضا قاطعا الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. وفي اجتماع مؤتمر قمتهم المعقود في كوماننا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، في ١٦ و ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، قرر رؤساء دول وحكومات البلدان الأعضاء في البديل، أن يؤكدوا مرة أخرى إدانتهم للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، وقرروا أن يعيدوا تأكيد "البيان الذي اعتمدته جميع بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ حول ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، بما في ذلك تنفيذ ما يسمى قانون هيلمز - بورتن".
- بمناسبة الاجتماع الوزاري لمكتب تنسيق حركة بلدان عدم الانحياز، المعقود في هافانا من ٢٧ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، كرر وزراء خارجية بلدان الحركة تأكيد "النداء الذي وجهوه إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لرفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه على كوبا والذي يتسبب لشعب كوبا بخسائر مادية وأضرار اقتصادية هائلة، علاوة على كونه انفراديا ويتنافى وميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ومبدأ حسن الجوار"، وحثوا من جديد "على الامتثال التام لأحكام قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩/٤٧ و ١٦/٤٨ و ٩/٤٩ و ١٠/٥٠ و ١٧/٥١ و ١٠/٥٢ و ٤/٥٣ و ٢١/٥٤ و ٢٠/٥٥ و ٩/٥٦ و ١١/٥٧ و ٧/٥٨ و ١١/٥٩ و ١٢/٦٠ و ١١/٦١ و ٣/٦٢ و ٧/٦٣؛ وأعربوا "عن بالغ قلقهم إزاء توسيع نطاق الحصار المفروض على كوبا ليتجاوز الحدود الإقليمية" و "رفضوا قيام حكومة الولايات المتحدة بتعزيز التدابير التي اعتمدها بهدف تشديد الحصار، وكذلك كل التدابير الأخرى التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة ضد شعب كوبا".
- في إعلان مؤتمر القمة الاستثنائي السادس للبديل البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية - معاهدة التجارة بين الشعوب، المعقود في ماراكاي، جمهورية فنزويلا البوليفارية، في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، كرر رؤساء دول ورؤساء حكومات البلدان الأعضاء "إدانتهم المطلقة للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، وكرروا مطالبتهم بإلغائه فورا ودون شرط". وتزايدت المعارضة للحصار أيضا بشكل ملحوظ داخل الولايات المتحدة ذاتها.

- في ٨ أيار/مايو ٢٠٠٨ ، اعتمدت لجنة السياحة والأسفار في مجلس النواب في ولاية ألاباما قرارا يطلب إلى الرئيس بوش ووزيرة الخارجية كوندوليزا رايس والكونغرس رفع القيود المفروضة على السفر إلى كوبا وخصوصا، انطلاقا من ولاية ألاباما.
- في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٨ ، نشرت صحيفة واشنطن بوست المقال المعنون ”الحصار المجنون المفروض على كوبا“ بقلم يوجين روبنسون الذي وصف سياسة الولايات المتحدة تجاه بلدنا بأنها ”حمقاء بشكل لا يُصدق (...) وبأنها صبيانية وغير مسؤولة وتأتي بنتائج عكسية“.
- في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ ، أجرت مؤسسة زغبي إنترناشيونول وديالغو إنترامريكانو دراسة استقصائية شملت ٢ ٧٠٠ ناخبا أمريكيا تناولت مختلف القضايا التي تهم أمريكا اللاتينية. وفيما يتعلق بكوبا، وجدت الدراسة أن حوالي ٦٠ في المائة من أفراد العينة يؤيدون الرأي القائل بأن على الولايات المتحدة أن تراجع سياستها تجاه كوبا، وتسمح لشركاتها بالتجارة مع هذا البلد. كما أن ٦٨ منهم أعربوا عن تأييدهم السماح لجميع الأمريكيين بالسفر إلى كوبا.
- في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ ، نشرت مجلة ساينس الأمريكية مقالا افتتاحيا وقَّعه أمين قسم العلاقات الدولية في أكاديمية العلوم في كوبا ونظيره في الأكاديمية الوطنية للعلوم في الولايات المتحدة تضمن دعوة إلى رفع القيود المفروضة على التبادل الأكاديمي بين البلدين.
- في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ ، قال ممثل المؤسسة الصيدلانية الطبية الكندية كاري مد كندا تريدينغ، ألبرتو رودريغيز، خلال مشاركته في الدورة الثامنة لمؤتمر أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي بشأن التخدير والإنعاش والألم، التي عقدت في هافانا، إن ”التراخيص التي تصدرها وزارتا التجارة والخزانة في الولايات المتحدة لبيع المنتجات لكوبا مقيدة إلى حد بعيد، وتنطوي على كم هائل من التفاصيل“. وورد في أقواله إنهما تطلبان معلومات سخيفة تماما. ووصف كذلك هذه العمل ”بالإجرامي وبالإبادة الجماعية الوحشية“ لأنه يعرقل وصول كوبا إلى المعدات والأجهزة الطبية اللازمة لإنقاذ الأرواح.
- في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ ، قامت مجموعة منظمات تعنى بالتجارة، والسفر، والزراعة، بتوجيه رسالة إلى الرئيس المنتخب أوباما، عنوانها ”إعادة النظر في السياسة الأمريكية تجاه كوبا“ طلبت فيها إليه الذهاب إلى أبعد مما وعد به في حملته الانتخابية وإجراء استعراض أوسع للسياسة الأمريكية. ووقَّع الرسالة ممثلون

عن ١٢ منظمة، من بينها اتحاد المكاتب الزراعية للولايات المتحدة، والجمعية الأمريكية لوكلاء السفر، وغرفة التجارة، والمجلس الوطني للتجارة الخارجية، ومؤسسة Engage USA. وفي اليوم ذاته، طلبت الجمعية الأمريكية لوكلاء السفر إلى الرئيس المنتخب باراك أوباما إلغاء كل القيود المفروضة على السفر إلى كوبا.

- في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، مولت مجموعة الدراسات المتعلقة بكوبا ومؤسسة بروكنغز دراسة استقصائية قامت بها جامعة فلوريدا الدولية خلال الأسابيع الثلاثة التالية لانتخاب الرئيس بهدف سبر رأي الأمريكيين ذوي الأصل الكوبي بشأن سياسة الولايات المتحدة تجاه بلدهم. واتضح من سبر الآراء أنه فيما يتعلق بالتحويلات، يؤيد ٦٥ في المائة من المستجوبين الرجوع إلى الشروط التي كانت قائمة قبل عام ٢٠٠٣؛ وأيد ٦٦ في المائة إعادة سفر الأمريكيين ذوي الأصل الكوبي في حين أيد ٦٧ في المائة إلغاء القيود المفروضة على المواطنين الأمريكيين. واعتبر ٧٩ في المائة أن الحصار لم يحقق نتائج واعتراض ٥٥ في المائة على مواصلة تنفيذه، وأيد ٦٥ في المائة إعادة العلاقات الدبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة، ورأى ٧٩ في المائة أنه يجب على كلتا الحكومتين الدخول في حوار مباشر بشأن قضايا الاهتمام المشترك.

- في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٩، صدرت وثيقة بعنوان "تغيير السياسة المنتهجة نحو كوبا بما يخدم المصلحة الوطنية للولايات المتحدة" أعدها مكتب السناتور ريتشارد لوغار (جمهوري عن ولاية إنديانا)، وعممت على مجلس الشيوخ بكامل هيئته وعلى أعضاء لجنة العلاقات الخارجية، على وجه الخصوص. وبعد الاعتراف بفشل السياسة الأمريكية تجاه كوبا، يطرح التقرير عددا من التوصيات منها: الاستعاضة عن الشروط المطروحة في النهج المتبع من الولايات المتحدة بنهج تقاربي أو بالتزام متدرج؛ ورفع القيود المفروضة على السفر والتحويلات المالية المرسلة من الأمريكيين ذوي الأصل الكوبي، وتنقيح قانوني توريتشيللي وهيلمز - بورتين، وكذلك تقارير لجنة المساعدة على الوصول إلى كوبا حرة. واقترح أيضا استئناف المحادثات الثنائية، وإقامة استراتيجيات تعاون في مجال الهجرة ومكافحة مشكلة المخدرات والتخفيف من شدة الإجراءات الجاري تنفيذها في المجال الاقتصادي.

- في ٢٣ شباط/فبراير، وقّع أربعة عشر عضوا في الكونغرس رسالة موجهة إلى الرئيس أوباما أيدوا فيها "حرية التجارة بين كوبا والولايات المتحدة"، واحتجوا في ذلك بالفوائد الاقتصادية التي يمكنها أن تعود بها على كلا البلدين.

ومثلما يتبين ذلك، يتزايد لدى الرأي العام في الولايات المتحدة الاقتناع بضرورة إحداث تغيير جذري في السياسة الحكومية المتعلقة بكوبا بما من شأنه أن يشكل متغيراً أساسياً لرفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي.

الاستنتاجات

يؤكد السلوك الذي تنتهجه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية منذ تشريع الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ - وهو تاريخ اتخاذ القرار ٦٣/٧ - وحتى أيار/مايو ٢٠٠٩ أن هذا البلد لم يتخذ أي خطوات من أجل وضع حد للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي يفرضه على كوبا. بل على العكس من ذلك، فإنه ينتهك بشكل صارخ أحكام قرارات الجمعية العامة في ضوء ما أفيد به من اتخاذ إجراءات عديدة ترمي إلى تعزيز سياسة الحصار.

ويصل مبلغ الأضرار الاقتصادية المباشرة التي تكبدها الشعب الكوبي بسبب الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وفقاً لتقديرات حد متحفظة، إلى ما يزيد على ٩٦ ٠٠٠ مليون دولار، وهو مبلغ يرتفع إلى ٢٣٦ ٢٢١ مليون دولار في حال إجراء الحسابات على أساس الأسعار الحالية لدولار الولايات المتحدة الأمريكية. ولا يشمل هذا الرقم الأضرار المباشرة التي لحقت بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية للبلد بسبب الأعمال التخريبية والإرهابية التي يجري تشجيعها وتنظيمها وتمويلها انطلاقاً من أراضي الولايات المتحدة الأمريكية.

ولا يزال الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا يمثل العقبة الرئيسية أمام تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد، والتعافي من آثار الأعاصير الثلاثة المدمرة التي عصفت به في عام ٢٠٠٨.

ويشكل الحصار انتهاكاً للقانون الدولي؛ إذ يخالف مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ويشكل اعتداء على حق دولة ذات سيادة في السلام والتنمية والأمن. وهو يشكل من حيث جوهره وأغراضه عملاً انفرادياً عدوانياً وتهديداً دائماً موجهاً ضد استقرار بلد. ويشكل خرقاً صارخاً وجسيماً ومنهجياً لحقوق شعب بأسره. كما أنه ينتهك الحقوق الدستورية لشعب الولايات المتحدة الأمريكية إذ يقيد حرية سفر مواطنيها إلى كوبا. وينتهك علاوة على ذلك الحقوق السيادية لدول أخرى عديدة بحكم تجاوزه للحدود الإقليمية.

وبالرغم من النداءات المكثفة والمتزايدة التي يوجهها المجتمع الدولي إلى الحكومة الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية من أجل تغيير سياستها تجاه كوبا ورفع الحصار المفروض عليها وتطبيع العلاقات الثنائية معها، تواصل حكومة أوباما سياسة الحصار دون أي تغيير.

إن هذا الحصار، فضلا عن طابعه غير القانوني، إجراء غير مقبول أخلاقيا. وما من بلد آخر في العالم يخضع لنظام مماثل من الجزاءات الانفرادية لفترة طويلة كهذه. وبناء على ذلك، يتعين على الولايات المتحدة الأمريكية رفعه دون مزيد من التأخير أو الذرائع.

كوستاريكا

[الأصل: بالإسبانية]

[٦ تموز/يوليه ٢٠٠٩]

كوستاريكا بلد دأب على أن يتخذ داخل الهيئات المتعددة الأطراف موقفا ثابتا يدافع عن الحرية بجميع مظاهرها ويرفض رفضا قاطعا اتخاذ أي دولة تدابير انفرادية تؤثر على حق الشعوب والحكومات في تقرير المصير، وعلى حرية التجارة والملاحة الدوليتين المنصوص عليها في مختلف الاتفاقات الدولية التي وقّعها وصدّق عليها البلد.

وفي هذا الإطار، تدافع كوستاريكا عما أرسته الهيئات المتعددة الأطراف من حوار وآليات باعتبار أن ذلك هو الطريق الوحيد لتسوية الخلافات بين الدول والحكومات، وهي تذكر في هذا الصدد بأن التدابير الانفرادية لا تنتهك قواعد القانون الدولي فحسب، وإنما تنتهك أيضا حقوق الأشخاص الذين تؤثر تلك التدابير في مختلف جوانب حياتهم، على غرار ما يتضح كلما طبقت تدابير حصار اقتصادي وتجاري ضد بلد معين.

وفي ضوء ما تقدم ذكره، تعلن كوستاريكا مجددا التزامها بالأحكام الواردة في قرار الجمعية العامة ٧/٦٣ الداعي إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

كولومبيا

[الأصل: بالإسبانية]

[٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٩]

لم تسن أو تطبق حكومة كولومبيا قوانين وتدابير انفرادية ضد كوبا أو أي دولة عضو أخرى، وذلك تمشيا مع سياستها القائمة على احترام القانون الدولي والتمسك بمبادئ الاستقلال السياسي، وحق الشعوب في تقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

وتبعاً لذلك، فهي تشجع على ممارسة كل دولة لحقها في انتهاج السياسة الداخلية التي تريدها لنفسها، وترى ضرورة وقف أي إجراءات تهدد رفاه السكان وتنميتهم الاقتصادية والتجارية.

وترى كولومبيا أن من الضروري أن تمضي الدول الأعضاء قدماً نحو بناء علاقات صداقة وتعاون أساسها تعددية الأطراف، ومبدأ المساواة في السيادة وغير ذلك من الأحكام الواردة في الفصل الأول من ميثاق الأمم المتحدة.

الكونغو

[الأصل: بالفرنسية]

[٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٩]

لقد دأبت حكومة الكونغو على احترام مختلف قرارات الجمعية العامة المعنونة ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“.

ويصدق ذلك على القرار ٧/٦٣ الذي اتخذته الجمعية في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ خلال دورتها الثالثة والستين.

كيريباس

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٩]

ينطوي قرار الجمعية العامة ٧/٦٣ على اعتبارات أخلاقية وإنسانية ستساهم إيجابياً، عند اعتمادها، في تحسين الرفاه والرخاء العامين لشعب كوبا.

كينيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٨ أيار/مايو ٢٠٠٩]

تؤكد حكومة كينيا من جديد رفضها للتدابير القسرية الأحادية الجانب المتخذة ضد دولة عضو في الأمم المتحدة والتي تنتهك ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وتنفيذ التدابير التجارية الأحادية الجانب ضد كوبا يؤثر سلباً على الرفاه الاجتماعي والاقتصادي لشعب

كوبا، كما يؤثر على مواطني بلدان أخرى بسبب تجاوزه للحدود الإقليمية. ويدعو معظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومنظمات أخرى، بما فيها حركة بلدان عدم الانحياز، إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. وكينيا تؤمن وتتمسك بمبادئ الحفاظ على العلاقات الودية، بما فيها العلاقات التجارية بين الأمم لتعزيز السلام والأمن كعنصرين ضروريين للتقدم الاجتماعي والاقتصادي لكل الشعوب.

لبنان

[الأصل: بالإنكليزية]

[٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩]

تمثل حكومة لبنان لقرار الجمعية العامة ٧/٦٣، وفقا لمبادئ الأمم المتحدة والقانون الدولي.

ليبيريا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٨ تموز/يوليه ٢٠٠٩]

لم تقم حكومة ليبيريا بسن أو تطبيق قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٧/٦٣. وتعيد حكومة ليبيريا التأكيد على المقاصد والمبادئ المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة والتي تنص على حرية التجارة والملاحة، والمساواة في السيادة بين جميع الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

وتؤيد حكومة ليبيريا إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري المفروض على نحو انفرادي على كوبا وستظل تؤيد دعوة الأخيرة الحثيثة لرفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض عليها.

ليختنشتاين

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٩]

لم تسن ليختنشتاين أو تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٧/٦٣.

وترى حكومة ليختنشتاين علاوة على ذلك أن إصدار تشريعات تترتب على تنفيذها تدابير أو أنظمة تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية أمر لا يتسق مع مبادئ القانون الدولي المعترف بها بوجه عام.

ليسوتو

[الأصل: بالإنكليزية]

[٧ تموز/يوليه ٢٠٠٩]

ما فتئت ليسوتو تعيد تأكيد التزامها بميثاق الأمم المتحدة، الذي ينص، في جملة أمور أخرى، على حرية التجارة والملاحة.

وتدين ليسوتو بشدة جميع التدابير القسرية، سواء كانت سياسية أو اقتصادية، المتخذة من جانب إحدى الدول ضد دولة أخرى. ومن المنطلق نفسه، تؤكد ليسوتو مجددا تأييدها للدعوة إلى رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة على كوبا. فالآثار الضارة التي يعانيها الشعب الكوبي من جراء الحصار موثقة توثيقا جيدا.

مالي

[الأصل: بالفرنسية]

[٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٩]

أيدت حكومة مالي تأييدا تاما قرار الجمعية العامة ٧/٦٣ وصوتت لصالحه. ولم تسن حكومة مالي أو تطبق أي قانون أو نظام تنتهك آثاره التي تتجاوز الحدود الإقليمية سيادة دول أخرى. وهي تؤيد أيضا أحكام هذا القرار تأييدا تاما.

ماليزيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٤ تموز/يوليه ٢٠٠٩]

لقد صوتت ماليزيا إلى جانب ١٨٤ من أعضاء الأمم المتحدة لصالح قرار الجمعية العامة ٧/٦٣. ومنحت أيضا تأييدا مماثلا للقرارات السابقة المتصلة بهذا الموضوع.

وتود ماليزيا أن تؤكد من جديد التزامها المستمر بالمبادئ الأساسية الواردة في تلك القرارات، ولا سيما المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في شؤونها الدولية وحرية

التجارة والملاحة الدوليتين. وتؤمن ماليزيا إيماناً راسخاً بأنه لا يجوز لأية دولة مطلقاً انتهاك تلك المبادئ بفرض حصار اقتصادي وتجاري ومالي على دولة أخرى.

وتود ماليزيا أيضاً أن تعيد التأكيد على تأييدها التام للموقف الذي اتخذته حركة عدم الانحياز على النحو الوارد في الوثيقة الختامية للمؤتمر الثالث عشر لرؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز المعقود في كوالالمبور في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٣، التي تنص على ما يلي:

”أهاب رؤساء الدول والحكومات مرة أخرى بحكومة الولايات المتحدة أن تضع حداً للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا الذي، علاوة على طابعه الانفرادي وتنافيه مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ومبدأ حسن الجوار، يتسبب لشعب كوبا في خسائر مادية وأضرار اقتصادية فادحة. وحث رؤساء الدول والحكومات مرة أخرى على الامتثال الدقيق لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩/٤٧، و ١٦/٤٨، و ٩/٤٩، و ١٠/٥٠، و ١٧/٥١، و ١٠/٥٢، و ٤/٥٣، و ٢١/٥٤، و ٢٠/٥٥، و ٩/٥٦، و ١١/٥٧. وأعربوا عن القلق الشديد إزاء تفاقم الحصار المفروض ضد كوبا من حيث تجاوزه للحدود الإقليمية، وإزاء التدابير التشريعية الجديدة المستمرة الرامية إلى تشديد هذا الحصار. وحثت الحركة أيضاً حكومة الولايات المتحدة على إعادة الأراضي التي توجد عليها الآن قاعدة غوانتانامو البحرية إلى السيادة الكوبية وأن تضع حداً للإرسال الإذاعي والتلفزيوني المعادي لكوبا“.

ويساور ماليزيا القلق إزاء استمرار تطبيق حصار انفرادي على كوبا، مما يخالف ميثاق الأمم المتحدة ويتعارض مع مبادئ القانون الدولي. وتحت ماليزيا الدول التي تطبق أو تنفذ مثل هذه التدابير الأحادية ضد كوبا على أن تتوقف على الفور عن تطبيق هذه الممارسات وأن تحل خلافاتها عن طريق الحوار والتفاوض.

وتسعى ماليزيا جاهدة إلى تعزيز العلاقات الثنائية مع كوبا ومع البلدان الأخرى على أساس المصلحة المشتركة والاحترام المتبادل. وتؤمن ماليزيا إيماناً راسخاً بأن العلاقات مع كوبا ستتوطد في مختلف المجالات ولا سيما في القطاعين الاقتصادي والتجاري لو أنهى الحصار المفروض عليها بشكل إنفرادي من جانب دول أخرى. وفي هذا الصدد، تكرر ماليزيا دعمها التام لجهود المجتمع الدولي، حسبما ورد في قرار الجمعية العامة ٧/٦٣ وفي القرارات الأخرى ذات الصلة، للمطالبة بإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الانفرادي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

مدغشقر

[الأصل: بالفرنسية]

[١٨ أيار/مايو ٢٠٠٩]

وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي تركز تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وللقانون الدولي الذي ينص على حريتي التجارة والملاحة، دأبت مدغشقر على تأييد رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا وما زالت متضامنة مع سائر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

مصر

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٩]

صوّت وفد مصر لصالح قرار الجمعية العامة ٧/٦٣ من منطلق وجهة نظر مصر التي ترى أن الإجراءات الانفرادية المفروضة خارج إطار الأمم المتحدة ليست نهج عمل يمكن لمصر التغاضي عنه.

المغرب

[الأصل: بالفرنسية]

[٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٩]

يؤكد المغرب من جديد التزامه الثابت بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية للقانون الدولي.

وما برح المغرب يؤيد تعزيز العلاقات الودية بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]

[٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٩]

ترد حكومة المكسيك في الوقت المحدد على طلب المعلومات الموجه إليها من الأمين العام للأمم المتحدة بشأن القرار ٧/٦٣ الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة بالتصويت في دورتها الثالثة والستين في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، والذي أيده الوفد المكسيكي.

وتكرر حكومة المكسيك مرة أخرى رفضها القاطع لتطبيق قوانين أو تدابير انفرادية تقضي بفرض حصار اقتصادي على أي دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وكذلك لاستخدام تدابير قسرية ليس لها أي سند قانوني في ميثاق الأمم المتحدة. وترى المكسيك أن هذا النوع من التدابير يؤدي إلى عواقب إنسانية وخيمة تتنافى مع القانون الدولي وتعني التخلي عن الدبلوماسية والحوار باعتبارهما أفضل الطرق لحل الخلافات بين الدول.

وتؤكد المكسيك مجددا موقفها التاريخي المبدئي الذي ترى على أساسه أنه لا يمكن فرض أي نوع من العقوبات السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية على الدول دون استنادها إلى قرارات أو توصيات يعتمد عليها مجلس الأمن أو الجمعية العامة. إذ ما زالت تعددية الأطراف أفضل وسيلة لتسوية الخلافات وضمان التعايش السلمي بين الدول.

وترى المكسيك أن احترام القانون الدولي والقواعد والمبادئ التي تنظم التعايش بين الأمم، بغض النظر عن الخلافات أو التباينات، وكذلك الحوار القائم على الاحترام، من الوسائل المتاحة للتغلب على الخلافات بين الدول وضمان مناخ من السلم الدولي.

وتشاطر الحكومة المكسيكية المجتمع الدولي، عبر آليات شتى، موقفه الثابت ضد القوانين الوطنية التي تُتوخى تطبيقها خارج الحدود الإقليمية في بلدان ثالثة والتي تتعارض مع القانون الدولي. وبناء على ما تقدم، أصدرت الحكومة المكسيكية قانون حماية التجارة والاستثمار من القوانين الأجنبية التي تتعارض مع القانون الدولي، الساري منذ ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، بهدف حظر اتخاذ إجراءات تمس التجارة أو الاستثمار، إذا كانت هذه الإجراءات نتيجة آثار القوانين الأجنبية التي تتجاوز الحدود الإقليمية.

وتود حكومة المكسيك أن تؤكد مرة أخرى أن علاقاتها مع الدول الأخرى على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف تقوم على أساس المبادئ العامة للقانون الدولي التي تحكم التعايش السلمي والمتحضر بين الدول ذات السيادة في عالم اليوم. وقد ظلت المبادئ المذكورة تشكل ركيزة العلاقات بين المكسيك وكوبا. وبناء على ما تقدم، وكبادرة ذات أهمية كبيرة في إطار العلاقات بين البلدين، صوتت حكومة المكسيك في عام ١٩٩٢ لصالح القرار الذي عرضته كوبا لأول مرة كي تعتمد الجمعية العامة للأمم المتحدة، والذي يهدف إلى رفض وإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة على كوبا. ومنذ ذلك الحين، اعتمدت المكسيك المبادئ المذكورة أعلاه في سياستها الخارجية وظلت تصوت لصالح القرار الذي تعرضه حكومة كوبا بهذا الشأن منذ ١٧ عاما، الواحد تلو الآخر، لتعتمد الجمعية العامة.

وظلت حكومة المكسيك تعارض أيضا فرض عزلة اقتصادية وسياسية ودبلوماسية على كوبا. لذلك، فإنها تؤيد تأييدا راسخا إدماجها في جميع آليات التكامل الإقليمي من أجل تعزيز المبادلات الاقتصادية والتجارية والتعاون والتنمية.

وترتبط كوبا والمكسيك روابط تاريخية راسخة تسودها الثقة المتجددة، مع المراعاة الدائمة للمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، لا سيما التعايش السلمي واحترام سيادة الدول وتساويها في السيادة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وبناء على ذلك، تعزز المكسيك فرص التعاون والحوار القائم على الاحترام، وذلك من خلال الحوار الثنائي وكذلك في إطار المحافل والآليات الإقليمية والدولية المختصة.

وتنتهج العلاقات بين المكسيك وكوبا مساراً بنّاءاً، مما يتيح تعزيز المبادلات لمصلحة الشعبين في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتجارية والمالية والتعليمية والعلمية - التقنية وفي مجالي الهجرة والصحة، في جملة أمور أخرى.

وقد دأبت المكسيك على تعزيز الاتصالات السياسية والعلاقات الاقتصادية والتجارية مع كوبا، حيث توطدت بفضل الاتفاقات التي توصل إليها البلدان في الاجتماع الثالث للآلية الدائمة للإعلام والتشاور السياسي بين المكسيك وكوبا، المعقود في آذار/مارس ٢٠٠٨، بهدف تعزيز المبادلات في مختلف المجالات التي تشملها العلاقات الثنائية. وتجدر الإشارة بصفة خاصة إلى الالتزامات التي اعتُمدت في مختلف اجتماعات الآليات الثنائية القائمة المعقودة خلال عام ٢٠٠٨ في مجالات الهجرة والتجارة والتنمية الصناعية والنقل والزراعة وصيد الأسماك والتجارة الخارجية والسياحة والصحة والتعاون من أجل التنمية؛ فضلا عن وضع برنامج لتعزيز العلاقات الاقتصادية يشمل عناصر من بينها تنظيم بعثات لرجال الأعمال، واستعراض تنفيذ الاتفاق الثنائي للتكامل الاقتصادي، وتوسيع نطاق الاتفاق الثنائي لتشجيع الاستثمارات وحمايتها المتبادلة، وإعادة تنشيط الفريق العامل الحكومي الدولي بين كوبا والمكسيك من أجل التعاون الاقتصادي والصناعي، وهو هيئة مسؤولة عن تنسيق الخطة الاقتصادية الثنائية.

وفي هذا الإطار التعاوني، تجدر الإشارة أيضا إلى التوقيع في آذار/مارس ٢٠٠٨ على اتفاق إعادة جدولة الديون المستحقة على كوبا للمكسيك، وهو صك خاضع للإطار القانوني الساري في البلدين ومقبول لديهما، مما يساعد على تحفيز تطور العلاقات الاقتصادية والتجارية لما فيه مصلحة البلدين. وكدليل على إرادة التعاون والتفاهم السائدة بين المكسيك وكوبا، تقوم الحكومتان باستعراض مستمر لهذا الاتفاق من أجل تعديله حسبما يحدم مصلحة البلدين.

ويضاف إلى ما تقدم تحليل ظاهرة الهجرة بين المكسيك وكوبا، وهو التحليل الذي يسعى البلدان من خلاله إلى ضمان تدفق المهاجرين بصورة قانونية وآمنة ومنظمة من خلال توقيع مذكرة تفاهم في هذا الصدد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

وفي ضوء ما تقدم، تؤكد حكومة المكسيك مجددا التزامها الراسخ بالإسهام بصورة فعالة وثابتة في تطبيق القانون الدولي فيما يتعلق بهذا البند من جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة.

ملاوي

[الأصل: بالإنكليزية]

[١ تموز/يوليه ٢٠٠٩]

تتمتع حكومة ملاوي بعلاقات ممتازة مع حكومة كوبا. وبما أن كوبا حليف، فإن ملاوي تؤيد إنهاء الجزاءات المفروضة عليها. ويحدو حكومة ملاوي الأمل في أن الخطوات الإيجابية التي اتخذتها الإدارة الأمريكية الحالية إزاء كوبا ستؤدي في نهاية المطاف إلى رفع الحصار، الذي لا يشكل جزاء على كوبا وحدها، بل على شركائها التجاريين أيضا.

ملديف

[الأصل: بالإنكليزية]

[٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٩]

لم تسن ملديف أي قوانين أو أنظمة تتعارض مع أحكام قرار الجمعية العامة ٧/٦٣. ولا تفرض ملديف أية جزاءات على أي بلد دون ولاية صريحة من الجمعية العامة أو مجلس الأمن أو من المنظمات الدولية التي هي عضو فيها.

منغوليا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٩]

من منطلق الامتثال الدقيق لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، التي تكرر التأكيد، في جملة أمور أخرى، على حرية التجارة والملاحة، لم تقم منغوليا مطلقا بسن أو تطبيق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٧/٦٣.

موريشيوس

[الأصل: بالإنكليزية]

[٧ تموز/يوليه ٢٠٠٩]

لم تقم حكومة موريشيوس بسن أو تطبيق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٧/٦٣.

موزامبيق

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٩]

لم تسن جمهورية موزامبيق أو تطبق أيًا من القوانين أو الأنظمة المذكورة في قرار الجمعية العامة ٧/٦٣، أو تسهم في تطبيقها.

وترى موزامبيق، التي تربطها علاقات صداقة وتعاون ممتازة بكوبا، أن الحصار التجاري والمالي وحتى العلمي المفروض على كوبا يعيق بشدة التنمية في هذا البلد الصديق. لذلك تود موزامبيق أن يُرفع الحصار لتمكين كوبا حكومة وشعبًا من التمتع بحقوقها السيادية وفقا للمبادئ والقيم الأساسية التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة.

وتمشيا مع قرارات الأمم المتحدة السابقة بشأن هذا البند، تعتقد موزامبيق أن الحوار البناء ضروري لتعزيز الثقة المتبادلة والتفاهم، فضلا عن الانسجام والتعايش السلمي بين أمم العالم.

وفي هذا السياق، صوتت موزامبيق لصالح القرار المذكور أعلاه، وهي تكرر الإعراب عن تأييدها غير المشروط لأحكامه، وتناشد الأمم المتحدة أن تضمن وضع جميع الدول الأعضاء لهذه القرارات في الاعتبار.

ميانمار

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٩]

يتمثل الموقف الدائم لميانمار في أن قيام الدول الأعضاء بسن وتطبيق قوانين ولوائح تتجاوز آثارها حدودها الإقليمية وتمس سيادة دول أخرى أو المصالح المشروعة لكيانات أو أشخاص خاضعين لولايتها القضائية، أو تمس حرية التجارة والملاحة، إنما يشكل انتهاكا

لنص وروح ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي المتعارف عليها. واتساقا مع هذا الموقف المبدئي فإن ميانمار تعارض جميع أشكال الحصار والجزاءات الاقتصادية والمالية التي تتعارض مع معايير القانون الدولي.

وتؤمن ميانمار بأن فرض الولايات المتحدة لحصار اقتصادي وتجاري ومالي على كوبا لن يعزز السلام والاستقرار في المنطقة. وعلى العكس من ذلك، فإن هذه التدابير، بما لها من آثار ضارة على اقتصاد كوبا، تلحق بالشعب الكوبي معاناة ومشقة مفرطة وتؤثر بشكل سلبي على أطراف ثالثة. ومن ثم فإن ميانمار تعارض بشدة التدابير التي فرضتها الولايات المتحدة.

ووفقا لذلك، لم تقم ميانمار بسن أي قوانين أو أنظمة تتنافى مع حرية التجارة والملاحة الدوليتين. وتعبيرا عن تأييد ميانمار لقرار الجمعية العامة ٧/٦٣، تنضم إلى المجتمع الدولي في دعوته الولايات المتحدة إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

ناميبيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٨ أيار/مايو ٢٠٠٩]

تتشبث حكومة ناميبيا بمبدأ التعايش السلمي بين الأمم، وتحترم تساوي الدول في السيادة، وتؤمن بالتجارة العادلة والمفتوحة فيما بين الدول. وما زالت ناميبيا تشعر بالقلق إزاء سن وتطبيق جميع القوانين والتدابير التي تشكل خطرا اقتصاديا وتجاريا وماليا على كوبا، وبخاصة تطبيق هذه القوانين والتدابير خارج الحدود الإقليمية.

وما زالت العلاقات الثنائية بين ناميبيا وكوبا ممتازة، وبالتالي فإن الحكومة لا تزال ملتزمة بضرورة الوقف الفوري لجميع الجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة على كوبا. ونعتقد أن التدابير المفروضة على كوبا تؤثر تأثيرا سلبيا بالغاً على التنمية الشاملة للشعب الكوبي ورفاهه. وتؤيد ناميبيا بقوة قرار الجمعية العامة ٧/٦٣ وتدعو جميع الدول الأعضاء، طبقا لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة، إلى رفع الحصار المفروض على كوبا فورا وبدون قيد أو شرط.

ناورو

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٩]

تعيد جمهورية ناورو تأكيد موقفها المتمثل في أنّ انتهاج الممارسات التجارية التمييزية وتطبيق القوانين الداخلية خارج الحدود الإقليمية يتعارضان مع الحاجة إلى تعزيز الحوار واحترام مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

وعلاوة على ذلك، لم تقم ناورو بسنّ أو تطبيق أي قوانين أو تدابير ضد كوبا من شأنها أن تحظر قيام علاقات اقتصادية أو تجارية أو مالية بين ناورو وكوبا.

وتعارض حكومة ناورو مواصلة سنّ وتطبيق مثل هذه التدابير خارج الحدود الإقليمية، وتؤيد الإنهاء الفوري للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

النيجر

[الأصل: بالفرنسية]

[٥ أيار/مايو ٢٠٠٩]

إن حكومة النيجر، المتمسكة بقوة باحترام مبادئ تساوي الدول في السيادة، وعدم تدخل الدول في الشؤون الداخلية، وحرية التجارة بين الأمم وحرية الملاحة كما كرسها ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، لم تتخذ أي تدابير تخالف أحكام قرار الجمعية العامة ٦٣/٧.

فمنذ عام ١٩٩٤، تاريخ توقيع النيجر وكوبا على الاتفاق العام للتعاون، تعززت العلاقات وزاد تطورها، كما يشهد على ذلك توقيع اتفاقات تعاون أخرى وعقد دورات منتظمة للجان المشتركة.

وترى حكومة النيجر، المخلصة لمثلها والمتشبثة باحترام قواعد الديمقراطية، أن كل بلد وكل شعب له الحق في تحديد نموذج الإنمائي بحرية بنفس فرص النجاح، وفقا للمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة.

وفي ضوء كل ما تقدم، يظل النيجر متضامنا مع جمهورية كوبا الشقيقة في نضالها من أجل رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض عليها.

نيجيريا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٩]

تحافظ حكومة نيجيريا الاتحادية على علاقات ودية مع جميع الدول، ولا تؤيد استخدام التدابير العقابية الانفرادية لتسوية الخلافات السياسية. ولذلك فإن الحكومة الاتحادية تكرر دعم نيجيريا لإنهاء الحصار المفروض على كوبا.

نيكاراغوا

[الأصل: بالإسبانية]

[٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٩]

تعيد نيكاراغوا تأكيد موقفها الثابت، وفقا للمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، على احترامها لمبادئ تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وحرية التجارة والملاحة الدوليتين، المنصوص عليها في مختلف الصكوك الدولية، في جملة مبادئ أساسية أخرى ترمي إلى تحقيق التعايش والسلم الدوليين.

وبناء على هذه المبادئ، تدين نيكاراغوا وترفض تطبيق تدابير قسرية انفرادية تتجاوز الحدود الإقليمية وتتعارض مع المعايير الدولية وتمس في هذه الحالة بحقوق الإنسان الخاصة بالشعب الكوبي وتولد حالة من انعدام الأمن تتنافى مع القانون الدولي.

فبالإضافة إلى أن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الوحشي والمتعنت الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا منذ ما يقرب من خمسة عقود ينتهك مبدأ حسن الجوار وغيره من مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وبخاصة مبدأ تعزيز أواصر الصداقة بين الأمم الذي ينبغي أن يحكم العلاقات بينها، على أساس تساوي البلدان في الحقوق، فإنه يؤثر تأثيرا خطيرا على شعب كوبا، بالتسبب له في خسائر مادية كبيرة وأضرار اقتصادية ونفسية واجتماعية بشكل خاص. ويشكل الحصار انتهاكا لحقوق الإنسان الجماعية، بما فيها حق الشعوب غير القابل للتصرف في تقرير المصير والتنمية.

إن طابع هذا الحصار الذي يتجاوز الحدود الإقليمية لا يؤثر على كوبا فحسب، وإنما أيضا على سيادة دول أخرى وعلى مصالحها المشروعة ومصالح مواطنيها والكيانات الخاضعة لولايتها القضائية. كما ينتهك بشكل صارخ الميثاق والأنظمة الأساسية للمؤسسات المالية العالمية والإقليمية التي تستبعد مشاركة كوبا فيها تحت ضغط الولايات المتحدة.

وعلاوة على ذلك، يضع الحصار عراقيل وعقبات أمام المعاملات المالية التي تجري انطلاقاً من كوبا من أجل تسديد رسوم الاشتراك في المنظمات الدولية. ومن بين تلك العراقيل رفض مصارف الولايات المتحدة، ومعها مصارف بلدان أخرى، قبول التحويلات المصرفية التي تجريها كوبا من أجل دفع حصة اشتراكها في الأمم المتحدة. وتشكل هذه الإجراءات انتهاكاً صارخاً لميثاق الأمم المتحدة ولاتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها، وخرقاً للالتزام الذي يقع على عاتق حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، بوصفها بلداً مضيفاً، بعدم ممارسة أي شكل من أشكال التدخل في أنشطة تلك المنظمة.

والحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة منتهكة بذلك سياسة التعاون والتضامن القائمة بين بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يستبعد كوبا من آلية مؤتمرات قمة الأمريكتين ومن محافل البلدان الأمريكية الأخرى دون أي مسوغ.

وتدعو نيكاراغوا إلى جانب جل دول المجتمع الدولي إلى الإنهاء الفوري للحصار الاقتصادي المفروض على كوبا واحتلال أراضيها في القاعدة العسكرية لغوانتانامو. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى وثيقة البلدان الأعضاء في البديل البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية المقدمة إلى مؤتمر قمة الأمريكتين الخامس المعقود في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، وبموجبها يعلن رؤساء دول وحكومات كل من بوليفيا ودومينيكا وجمهورية فنزويلا البوليفارية وكوبا ونيكاراغوا وهندوراس، الدول الأعضاء في البديل البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية، أن مشروع إعلان مؤتمر قمة الأمريكتين الخامس غير كاف وغير مقبول لسببين أحدهما أنه "يستبعد كوبا بلا مبرر، دون أي إشارة إلى التوافق العام السائد في المنطقة بشأن إدانة ما يتعرض له شعب كوبا وحكومتها من حصار ومحاولات لفرض العزلة، بلا هوادة وبشكل إجرامي".

وثيقة البلدان الأعضاء في البديل البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية المذكورة أعلاه تكرر أيضاً محتوى الإعلان الذي أقرته جميع بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨^(٢) بشأن ضرورة وضع حد للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا من جانب حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، بما في ذلك تطبيق ما يسمى قانون هلمز - بورتين، والذي ينص ضمن فقراته الأساسية على ما يلي: "نطلب إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أن تمتثل لما جاء في ١٧ قراراً متعاقباً من القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأن تضع حداً للحصار الاقتصادي

(٢) مؤتمر قمة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن التكامل والتنمية، المعقود يومي ١٦ و ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ في كوستا دو ساويي، باهيا، البرازيل.

والتجاري والمالي الذي تضربه على كوبا". "وعلاوة على ذلك، نرى أن محاولات فرض العزلة على كوبا قد باءت بالفشل، حيث صارت كوبا اليوم جزءاً لا يتجزأ من منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وعضواً في مجموعة ريو وسائر المنظمات والآليات الإقليمية، كما أنها تتنهج سياسة تعاون وتضامن مع بلدان المنطقة، وتشجع على الاندماج التام لشعوب أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومن ثم، فليس هناك أي سبب يسوّغ استبعادها من آلية مؤتمرات قمة الأمريكتين".

إضافة إلى ذلك، أعلن رئيس نيكاراغوا، دانييل أورتيغا، في خطاب التضامن مع كوبا الذي ألقاه في مؤتمر قمة الأمريكتين باسم الأعضاء في عملية البديل البوليفاري أن "هذه القمة، التي أرفض أن أسميها مؤتمر قمة الأمريكتين ... نعم، تحضر هنا الغالبية العظمى من رؤساء الدول والحكومات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ويشترك رئيس الولايات المتحدة والوزير الأول لكندا، لكن هناك غائبان مهمان: أولهما كوبا. كوبا التي كان ذنبها أنها كافحت من أجل الاستقلال ومن أجل سيادة الشعوب؛ كوبا التي كان ذنبها أنها قدمت تضامنها غير المشروط مع شعوبنا. وجزء لها على ذلك تُعاقب وتُستبعد؛ ولهذا، فإنني لا أشعر بالارتياح في هذه القمة؛ لا أستطيع أن أشعر بالارتياح في هذه القمة! أشعر بالخلج لمشاركتي في هذه القمة، في غياب كوبا".

وتجدر الإشارة إلى أن جميع دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تقيم علاقات دبلوماسية واقتصادية وتجارية مع كوبا، مما يشكل أحد التغيرات الأساسية التي شهدتها السياسة الدولية في الآونة الأخيرة، بالرغم من الضغوط التي تمارسها حكومة واشنطن. وفي نصف الكرة الأمريكي، يظل البلد الذي يدعو إلى عزل كوبا، أي الولايات المتحدة الأمريكية، هو البلد الوحيد الذي لا يزال معزولاً دون علاقات مع كوبا.

وامتثالاً لقرار الجمعية العامة ٧/٦٣، تود نيكاراغوا أن تفيد أنها لم تعمل، في إطار نظامها القانوني الداخلي، على إصدار أي قوانين أو اتخاذ أي تدابير تقيّد أو تمس الحقوق الاقتصادية والتجارية والمالية لكوبا. كما لا يعترف القانون في نيكاراغوا بصحة تطبيق تدابير قسرية تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية. وتخضع الشركات التي يوجد مقرها في نيكاراغوا لقانوننا الداخلي فقط.

وقد لاحظنا بسرور بالغ الضغوط الداخلية التي أصبح يمارسها المجتمع الأميركي نفسه، بما في ذلك أعضاء الكونغرس في الولايات المتحدة، بهدف اتخاذ مبادرات ترمي إلى إلغاء الحصار المفروض على كوبا، لأنه لا يرى أن وصمة العار هذه على جبين البشرية تخدم مصالحه.

ونحن ندرك الأهمية التي تعلقها الجمعية العامة على هذه المسألة، ونأمل أن تكشف جهودها في المستقبل لضمان إلغاء هذا الحصار الجائر والإجرامي، وكذلك إغلاق القاعدة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية على الأراضي الكويتية وتفكيكها والانسحاب منها.

هايتي

[الأصل: بالفرنسية]

[٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٩]

لم تقم هايتي بسن أو تطبيق أي قوانين أو تدابير ضد كوريا.

الهند

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٩]

لم تسن الهند ولم تطبق أي قوانين من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٧/٦٣، وبالتالي فلا ضرورة لإلغاء أو إبطال أي قوانين أو تدابير من هذا النوع.

وتعارض الهند باستمرار أي تدابير تتخذها البلدان من جانب واحد وتنتهك سيادة بلد آخر. ويشمل ذلك أي محاولة لتوسيع نطاق تطبيق قوانين بلد ما بشكل يتجاوز الحدود الإقليمية إلى دول أخرى ذات سيادة.

وتشير الهند إلى الوثيقة الختامية المعتمدة في المؤتمر الرابع عشر لرؤساء دول وحكومات بلدان حركة عدم الانحياز المعقود في هافانا، يومي ١٥ و ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ بشأن هذا الموضوع، فضلا عن القرارات الأخرى الصادرة عن مستويات عليا في حركة عدم الانحياز، وتحث المجتمع الدولي على اتخاذ كل التدابير الضرورية لحماية الحقوق السيادية لجميع البلدان.

هندوراس

[الأصل: بالإسبانية]

[٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٩]

إن حكومة هندوراس، وفاء منها بالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، تمتنع عن سن قوانين وتدابير تنظيمية تؤثر في العلاقات التجارية مع كوبا.

بل بالعكس، تجري هندوراس حاليا سلسلة من المفاوضات من أجل إبرام اتفاق جزئي النطاق مع البلد المذكور.

اليابان

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٣ أيار/مايو ٢٠٠٩]

لم تسنّ حكومة اليابان أو تطبق قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في الفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ٧/٦٣.

وتؤمن حكومة اليابان بأنه ينبغي اعتبار السياسة الاقتصادية التي تنهجها الولايات المتحدة تجاه كوبا مسألة ثنائية في المقام الأول. بيد أن اليابان تشاطر غيرها مشاعر القلق التي أثارها قانون حرية كوبا والتضامن الديمقراطي لعام ١٩٩٦ (المعروف باسم قانون هيلمز - بورتن) وقانون الديمقراطية الكوبية لعام ١٩٩٢، من أنه إذا تسبّب تطبيق مثل هذه التشريعات في مشقة لا موجب لها فيما يتصل بالأنشطة الاقتصادية لمؤسسات أو رعايا بلد ثالث، فمن المرجح أن تكون هذه التشريعات منافية لأحكام القانون الدولي فيما يتعلق بتطبيق قوانين محلية خارج الحدود الإقليمية.

وتتابع حكومة اليابان عن كثب الحالة المتعلقة بالتشريعين المذكورين أعلاه والظروف المحيطة بهما، وما زالت قلقة بهذا الشأن. وبعد أن درست اليابان الأمر بأقصى قدر من العناية، أدلت بصوتها لصالح قرار الجمعية العامة ٧/٦٣.

اليمن

[الأصل: بالعربية]

[١ حزيران/يونيه ٢٠٠٩]

تعد الجمهورية اليمنية من الدول الراضية للحصار المفروض على كوبا، وعليه فهي ملتزمة بتنفيذ قرار الجمعية العامة ٧/٦٣، ولا سيما الفقرات ٢ و ٣ و ٤ منه، ولم تقم بإصدار وتطبيق قوانين وتدابير من النوع المشار إليه في هذا القرار.

ثالثاً - الردود الواردة من أجهزة منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها

مكتب منسق منظومة الأمم المتحدة المقيم المعني بالأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٩]

يقوم فريق الأمم المتحدة القطري في كوبا بإعداد تقارير عن الآثار المترتبة على الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. ويؤثر الحصار تأثيراً مباشراً على سياق التنمية البشرية في كوبا. كما يسبب الحصار ضرراً كبيراً لعملية تنفيذ التعاون الإنساني والإنمائي الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة في كوبا. ولم يشهد عام ٢٠٠٨ تحسناً يُذكر في هذا المجال.

وقد تفاقمَت الآثار السلبية للحصار خلال موسم الأعاصير من عام ٢٠٠٨. وتضررت كوبا من خمسة أحداث مناخية شديدة، هي ثلاثة أعاصير وعاصفتان استوائيتان. وتركت الأضرار والعواقب المترتبة على هذه الأحداث آثاراً هائلة على الظروف المعيشية للسكان المتضررين. وبلغت الخسائر ١٠ بلايين دولار، أي قرابة ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

وترد أدناه أهم القضايا الشاملة التي تؤثر سلباً على صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة في كوبا.

شراء المدخلات بأسعار غير تنافسية وتقييد استيراد السلع والخدمات والتكنولوجيا المسجلة براءات اختراعها في الولايات المتحدة

على الرغم من كون الولايات المتحدة هي أقرب الأسواق إلى كوبا وأقدرها على المنافسة وأكثرها تنوعاً، فإن الشركات الوطنية الكوبية والشركات الأجنبية التي لها مقر في كوبا لا يُسمح لها بشراء المنتجات أو المكونات أو التكنولوجيا في أراضي الولايات المتحدة أو من الشركات التابعة للولايات المتحدة. ولذا فإن منظومة الأمم المتحدة في كوبا ليس بوسعها الوصول إلى هؤلاء الموردين في إطار المساعدة الإنمائية والإنسانية المقدمة إلى كوبا. والأسواق البديلة المناسبة بعيدة، مما يؤدي إلى ارتفاع كلفة الاستيراد وتأخر إيصال السلع. وليس بوسع منظومة الأمم المتحدة في كوبا الحصول على السلع أو الخدمات أو التكنولوجيا المنتجة في الولايات المتحدة أو المشمولة براءات اختراع مسجلة في الولايات المتحدة أو التي تتضمن أي مكونات أنتجتها الولايات المتحدة و/أو سُجلت فيها براءات اختراعها. وينطبق

ذلك على مدخلات التنمية مثل الأدوية والمعدات الطبية والأسمدة والمكملات الغذائية ومعدات المختبرات والأدوات الزراعية والحواسيب واللوازم المكتبية والمركبات والأدوات ومواد البناء ومولدات الكهرباء وغيرها من المعدات الأساسية. وتشكل هذه القيود تضيقا مباشرا على المساعدة الإنسانية، حتى وإن كانت المنتجات الإنسانية مثل الأدوية والمعدات الطبية والأغذية تُشتري عن طريق التعاون المتعدد الأطراف.

أما القيود على اقتناء التراخيص للبرامجيات الحاسوبية المسجلة في الولايات المتحدة التي تدعو إليها الحاجة لتنفيذ البرامج والعمليات تنفيذًا فعالًا، فتشكل تضيقًا إضافيًا على عمل منظومة الأمم المتحدة.

وليس بوسع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في كوبا الاستفادة من العقود العالمية التي تبرمها منظومة الأمم المتحدة مع شركات الولايات المتحدة؛ ولذا فمن الضروري تحديد موردين لهذه المكاتب بصورة منفصلة، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار والتكاليف الإدارية.

سفر موظفي الأمم المتحدة إلى مقر الأمم المتحدة في الولايات المتحدة

عندما يُطلب من موظفي الأمم المتحدة السفر إلى مقر الأمم المتحدة في نيويورك، فإن التأشيرات لا تصدر دائمًا في الوقت المناسب وبالتالي يتعين إلغاء البعثات أو إعادة برمجتها وإعادة الحجز وشراء التذاكر بكلفة أعلى. وأكثر المتأثرين بذلك هم الموظفون الوطنيون الكوبيون، إلا أنه يتأثر بذلك أيضا الموظفون المعينون دوليا. وهو أمر يعوق مشاركة موظفي منظومة الأمم المتحدة في التدريبات المؤسسية وفي الاجتماعات الرسمية. وينطبق ذلك بنفس القدر على موظفي الأمم المتحدة الذين يتعين عليهم المرور عبر الولايات المتحدة للتوجه إلى بلدان ثالثة.

تبادل الخبرات

الخبراء الكوبيون من الحكومة أو الوسط الأكاديمي أو المجتمع المدني المدعوون للمشاركة في المناسبات التي تستضيفها الأمم المتحدة يواجهون أيضا مشاكل في الحصول على التأشيرات في الوقت المناسب. وإضافة إلى ذلك تُحُد حكومة الولايات المتحدة من إمكانية سفر العلماء و/أو الفنيين من الولايات المتحدة إلى كوبا في بعثات للتبادل، كما يتعين على المؤسسات الخيرية في الولايات المتحدة الحصول على تراخيص لم يد التعاون إلى كوبا، ولذلك من الصعب إقامة الشراكات والتعاون مع المنظمات غير الحكومية في الولايات المتحدة وتشجيع التبادل بين الخبراء من البلدين.

الخدمات المالية من مصارف الولايات المتحدة

لا تستطيع مكاتب الأمم المتحدة المحلية في كوبا الاستفادة من الحسابات المؤسسية لدى مصارف الولايات المتحدة. ولذلك يتعين على تلك المكاتب أن تستخدم تدابير إدارية إضافية للاضطلاع بعمليات مالية برنامجية مما ينتج عنه ارتفاع التكاليف للمكاتب وزيادة العبء الإداري الناجم عن استخدام مصارف بلدان ثالثة. وعلاوة على ذلك فإن الموظفين من المواطنين الكوبيين الذين فتحوا حسابات توفير خاصة في اتحاد الأمم المتحدة الائتماني (UNFCU) بنيويورك جُمِدَت حسابات توفيرهم الخاصة نتيجة للقيود التي فرضها مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع للولايات المتحدة على معاملات المواطنين الكوبيين مع المؤسسات المالية للولايات المتحدة. وكذلك فُرضت قيود على وصول الموظفين الدوليين العاملين في كوبا إلى أصولهم الشخصية المودعة لدى مصارف الولايات المتحدة.

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩]

معلومات اقتصادية أساسية

انتهت في عام ٢٠٠٨ ومستهل عام ٢٠٠٩ فترة التحسن المطرد الذي شهدته كوبا في الوضع الاقتصادي والاجتماعي خلال العقد الحالي. فقد تلقى الاقتصاد صدماتين خارجيتين تمثلتا في ارتفاع الأسعار الدولية للنفط والأغذية في الجزء الأول من عام ٢٠٠٨، تلاه موسم مدمر غير مسبوق من الأعاصير. وأثرت الصدمة الأولى سلباً على الاقتصاد الكوبي حيث ارتفعت قيمة فاتورتي النفط والأغذية، لتستبعد بذلك بضائع مستوردة أخرى، بالنظر إلى ما تواجهه كوبا من قيود على العملات الأجنبية. وتشير التقديرات إلى أن الارتفاع في الأسعار الدولية للأغذية أدى إلى تكلفة إضافية تناهز ٨٤٠ مليون دولار في شكل واردات.

أما تأثير الكوارث الطبيعية فقد نُسب إلى ثلاثة أعاصير وعاصفة مدارية قُدِّرَت الحكومة الكوبية أضرارها المتراكمة عام ٢٠٠٨ بمبلغ ٩,٧ بليون دولار، أي ما يعادل ٢٠ في المائة تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي. ويقارَن ذلك بمجموع كل الأضرار التي تسببت فيها الأعاصير في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧ والتي قُدِّرَت بمبلغ ٩,١ بليون دولار.

ومن أبرز آثار الأعاصير تدمير رصيد المساكن. فقد أصيبت ٥٣٠ ٠٠٠ وحدة سكنية تقريباً بأضرار، في حين دُمّر ما يقارب ٩٠ ٠٠٠ وحدة. وبالنظر إلى أن قدرة الاقتصاد الكوبي على بناء الوحدات السكنية هي ٥٠ ٠٠٠ وحدة في السنة تقريباً، فهو بحاجة إلى نحو سنتين لإعادة مستوى الإسكان إلى ما كان عليه قبل عام ٢٠٠٨.

ونتيجةً لهاتين الصدمتين، لم يتجاوز النمو الاقتصادي في عام ٢٠٠٨ نسبة ٤,٣ في المائة بالمقارنة مع نسبة ٨ في المائة التي كانت متوقعة. وتشكل الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية ضغطاً على الاقتصاد الكوبي أيضاً، مما سيؤدي إلى نمو اقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي لا يتجاوز ١ في المائة في عام ٢٠٠٩.

الآثار المترتبة على الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة

تفرض حكومة الولايات المتحدة حصاراً على كوبا منذ خمسة عقود تقريباً، وهو يؤثر تأثيراً سلبياً على مستوى معيشة المواطنين الكوبيين والأداء العادي للاقتصاد الكوبي، وتأثيراً مباشراً وغير مباشر على جميع قطاعات الاقتصاد. وقد فرضت الولايات المتحدة هذه السياسة الانفرادية على دول أخرى ذات سيادة وفق تدابير مثل قانون توريتشيلي (١٩٩٢) وقانون هيلمز - بيرتون (١٩٩٦).

ووفقاً لتقديرات السلطات الكوبية، تصل الأضرار المباشرة المتراكمة الناجمة عن الحصار إلى أكثر من ٩٠ بليون دولار. وأثناء فترة حكم بوش اعتمدت جزاءات إضافية وعقوبات وتدابير انتقامية أكثر تشدداً ضد أفراد وشركات ودول ذات سيادة، ليتسع بذلك نطاق الحصار وتشتد وطأته. ونتيجة لهذه السياسة، تأثر بشكل خاص بعض القطاعات مثل إنتاج الأغذية والصحة العامة، مما ينطوي على عواقب اجتماعية وخيمة. وتضطر كوبا بسبب الحصار إلى استيراد الأدوية والمعدات الطبية ومنتجات تحسين الصحة من بلدان نائية، مما يؤدي إلى رفع تكاليف الشحن بشكل كبير. وبالإضافة إلى هذا الأمر ونظراً لحالة عدم اليقين بسبب الحصار، فإن كوبا مضطرة إلى الاحتفاظ بمخزونات كبيرة مما يكبدها تكاليف إضافية.

وفي قطاع الزراعة، أدى الحصار إلى التقليل من إمكانية شراء مدخلات مثل الأسمدة والبذور وإلى ازدياد تكاليفها شأنها في ذلك شأن التكنولوجيا والمعدات التي ترفع من الإنتاجية وتخفض من تكاليف الإنتاج. ونظراً للأهمية الاستراتيجية للأغذية، فالحكومة الكوبية مضطرة إلى الاحتفاظ بمخزونات إضافية من الأغذية بهدف توفير إمدادات متواصلة للسكان عموماً.

ولقد استثمرت حكومة كوبا استثمارا مكثفا في برنامج كبير لتحديث قطاع النقل له آثار ملموسة من حيث تحسين خدمات النقل المقدمة للجمهور وللإقتصاد بصفة عامة. إلا أن الحصار عرقل التحديث السريع لذلك القطاع، وزاد تكلفته.

ووقع قطاع البناء أيضا ضحية للحصار. فالشركات الكوبية لا يمكنها أن تستورد من الولايات المتحدة المواد والمعدات لبناء المستشفيات والمدارس والوحدات السكنية والطرق. ونظرا للدمار الواسع النطاق بسبب الأعاصير في عام ٢٠٠٨، ستكون إعادة بناء قطاع الإسكان شديدة البطء بسبب الحصار.

وأحرز بعد تقلد حكومة أوباما للسلطة في بداية عام ٢٠٠٩ بعض التقدم المحدود للغاية فيما يتعلق بالحصار الاقتصادي، ومع ذلك لا تزال الأغلبية الساحقة من التدابير المفروضة ضد كوبا تُطبق تطبيقا صارما.

وحدث تغير فيما يتصل بتخفيف القيود المفروضة على سفر الأمريكيين ذوي الأصل الكوبي إلى كوبا وإرسال التحويلات المالية إلى الأسر وتوسيع نطاق السلع التي يمكن شحنها إلى كوبا كهبات. ومن المقترح أيضا إتاحة قدر من خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية التي تقدمها مؤسسات الأعمال التجارية التابعة للولايات المتحدة.

ولا تؤثر التدابير الجديدة على الغرامات التي تفرضها حكومة الولايات المتحدة على الأفراد ومؤسسات الأعمال التجارية التي تخرق الحصار بالتصدير إلى كوبا أو الاستيراد منها أو تنظيم رحلات إلى كوبا أو أي شكل آخر من أشكال التعامل مع كوبا ومواطنيها. وغني عن البيان أن هذا الأمر يؤثر على أطراف ثالثة، مما يعني أنه لم يعد أمام مؤسسات الأعمال التجارية الكوبية سوى خيار محدود للغاية من الشركاء الأجانب الممكن التعامل معهم. وقد استمر اضطهاد المعاملات التجارية والمالية الكوبية مع الأطراف الثالثة، مما أدى إلى رفع التكاليف بالنسبة لكوبا، وكذلك بالنسبة لمواطني الدول الأخرى وشركاتها.

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

[الأصل: الإنكليزية]

[٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩]

الوضع العام: آثار الحصار على الأمن الغذائي والزراعة ومصائد الأسماك والصناعات الغذائية

يمكن تلخيص التغييرات الرئيسية التي طرأت منذ الفترة المشمولة بالتقرير السابق

فيما يلي:

(أ) أثرت عدة عوامل في عام ٢٠٠٨ تأثيراً بالغاً على إنتاج الأغذية وتوافرها في البلد. فمن ١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٨ إلى ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، أثرت خمسة أعاصير بشكل مباشر أو غير مباشر على الجزيرة وتسببت في خسائر في الإنتاج والثروة الحيوانية وسائر القطاعات المرتبطة بالغذاء قُدرت بنحو ١٠ ملايين دولار. وتفاقمت آثار الكوارث الطبيعية من جراء ارتفاع أسعار الأغذية بنسبة تقدر بـ ٢٥ في المائة، وارتفاع سعر النفط بنسبة ٧ في المائة. واضطر هذان العاملان حكومة كوبا إلى زيادة ميزانيتها من ١٦٠٠ مليون دولار إلى ١٩٠٠ مليون دولار لشراء المنتجات الغذائية في عام ٢٠٠٨. ورغم التمويل الإضافي الذي قدمته الحكومة، فضلاً عما اتخذته من تدابير في إطار شبكة الأمان لفائدة أضعف الفئات، تسبب مجموع الأثر المترتب على كل العوامل المذكورة أعلاه في تراجع الإنتاج الغذائي وأدى إلى نقص الأغذية وهشاشة الوضع الغذائي، وبخاصة في أكثر المناطق تضرراً من الكوارث الطبيعية؛

(ب) يُقدّر إنتاج الأرز بصفة أولية في عام ٢٠٠٨ بنحو ٤٣٦ ٠٠٠ طن وهو ما يقل بنسبة ١٠ في المائة عن مستوى الإنتاج في السنة السابقة ولكنه يزيد على المستوى الذي تأثر بالجفاف في عام ٢٠٠٥. إلا أن هذا الحجم يظل أقل بكثير من المستوى الذي تحقق في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ (نحو ٧٠٠ ٠٠٠ طن). وتراجع إنتاج الذرة بنسبة ١٠ في المائة مقارنة بالموسم السابق ليصل إلى ٣٢٦ ٠٠٠ طن. وظل حجم الواردات من الحبوب الغذائية ثابتاً في السنوات الأخيرة ويتوقع أن يغطي في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ثلاثة أرباع احتياجات البلد الاستهلاكية؛

(ج) مثل عبء فاتورة الواردات من الأغذية في عام ٢٠٠٧ زيادة في الأسعار وصلت نسبتها إلى ٢٣,٧ في المائة مقارنة بالأسعار في عام ٢٠٠٦. ووفقاً لما أفادت به الحكومة، فإن شراء نفس كمية الأغذية التي استوردت في عام ٢٠٠٦ كلف، نتيجة لذلك،

مبلغاً إضافياً قدره ٢٨٦ مليون دولار في عام ٢٠٠٧. وتواصلت الزيادة في عام ٢٠٠٨ من جراء استمرار ارتفاع أسعار الأغذية.

أما آثار الحصار الرئيسية على الزراعة ومصائد الأسماك والصناعات الغذائية، فينبغي مواصلة النظر إليها من منظورين مختلفين هما:

(أ) المشاكل الناجمة عن استحالة الاستفادة الكاملة من إمكانات التصدير (البن والعسل والتبغ وجراد البحر الحي ومنتجات تربية المائيات) إلى أقرب الأسواق (الولايات المتحدة). وقد ترتب على ذلك حدوث خسائر كبيرة نظراً للاضطراب إلى بيع تلك المنتجات إلى أسواق نائية، مع ما نجم عن ذلك من زيادة في تكاليف التسويق والتوزيع. وعلاوة على ذلك، فإن التبادل التجاري غالباً ما يسفر عن نقل الخسارة. ولكن الكوبيين لا يستفيدون من هذه الإمكانية؛

(ب) الزيادة في تكاليف مستلزمات الزراعة ومصائد الأسماك والإنتاج الحيواني (الوقود وقطع الغيار اللازمة للمعدات الزراعية وعلف الحيوانات ومنتجات الصحة النباتية والحيوانية والأسمدة، والمنتجات التكنولوجية المتقدمة مثل مبيدات الأعشاب والمبيدات الحشرية القليلة السمية وغيرها من مبيدات الآفات الشديدة الفعالية أو الأدوية البيطرية ولوازم تشخيص الأمراض) التي لا تنتجها في كثير من الحالات سوى شركات من الولايات المتحدة. وهذه الزيادات ترفع مباشرة تكاليف الإنتاج، مما يفضي إلى خفض الربحية وإلى تدني القدرة على تلبية الطلب المحلي. وبشكل عام، فإن شراء المعدات من الولايات المتحدة سيؤدي إلى خفض تكاليف استيراد المعدات بنسبة ٢٠ في المائة على الأقل.

(ج) هناك حالة معينة تتعلق بالقيود التي تواجه شراء البذور من جراء القيود التي تواجهها شركات البذور في تعاملها التجاري مع كوبا. ففي عام ٢٠٠٧، استوردت وزارة الزراعة وحدها ما مجموعه ٦٠٠ ٢٧ طن من بذور البطاطس، معظمها من كندا (٤٠٠ ١٠ طن) وأوروبا (٢٠٠ ١٧ طن). كما استورد ما مجموعه ٦٧٣٠ طناً من بذور الخضروات من أوروبا واليابان والشرق الأوسط، وترتبت على ذلك آثار مهمة فيما يتعلق بتكاليف الشحن. وتقدر الحكومة أنه لو كانت هذه البذور قد اشترت من الولايات المتحدة لكانت كوبا وفرت مبلغ ٨٧٢ مليون دولار تقريباً كان يمكن استخدامه في شراء المزيد من البذور.

وللحصار آثار سلبية للغاية على الميزان التجاري لكوبا وإيراداتها من القطع الأجنبي، وكذلك على حجم إنتاج البلد. وقد زادت قيمة المنتجات الزراعية المستوردة من ٨٠٨,٦ ملايين دولار في عام ١٩٩٩ إلى ١,١ بليون دولار في عام ٢٠٠٥. وفي الوقت ذاته سجلت الصادرات انخفاضاً من ٧٨٥,٥ مليون دولار في عام ١٩٩٩ إلى ٤٩٢ مليون

دولار في عام ٢٠٠٥. وخلال الفترة ذاتها، ازداد حجم الميزان التجاري الزراعي السلبي من ٢٣,١ مليون دولار في عام ١٩٩٩ إلى ٦٠,٨ ملايين دولار عام ٢٠٠٥. ويتأثر بالحظر استيراد المنتجات الغذائية اللازمة للاستهلاك البشري، ولا سيما المنتجات اللازمة لسد احتياجات البرامج الاجتماعية، لأن القيود تحد من كميتها ونوعيتها، مما يؤثر بشكل مباشر على الأمن الغذائي للفئات السكانية الضعيفة.

وهناك مشكلة أخرى ناجمة عن الحصار تتعلق بإمكانية حصول كوبا على التمويل الخارجي متعدد الأطراف لصالح البرامج الإنمائية في الزراعة والتنمية الريفية بوجه عام، ومدى توافر ما يتصل بذلك من موارد إصلاح وتحديث المعدات والهياكل الأساسية الزراعية. وقد أجلت الولايات المتحدة لمدة ستة أشهر ابتداء من آب/أغسطس قاعدة تنظيمية تعلق القضايا التي يرفعها مواطنو الولايات المتحدة ضد كوبا بشأن الممتلكات التي أمتت في الجزيرة، ترد في إطار العنوان الثالث من قانون الحرية والتضامن الديمقراطي في كوبا لعام ١٩٩٦ (قانون هيلمز - بورتين).

أثر الحصار على سلع أساسية زراعية مختارة

الحبوب الغذائية

يقدر إنتاج الحبوب الغذائية في السنة التسويقية ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بنحو ٥٩٣ ٠٠٠ طن، بانخفاض يقارب ١٠ في المائة عن مستوى العام السابق، وبانخفاض بنحو ١٥,٥ في المائة عن متوسط السنوات الخمس الماضية. ويعزى هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى الأضرار التي لحقت بالحاصل من جراء هبوب أعاصير قوية مثل غوستاف وأيك في شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، وخاصة في جزيرة دو لا خوفينتود وأقاليم بينار دل ريو وهولغين ولاس توناس. وقد بدأت زراعة محصولي الأرز والذرة الرفيعة في بداية موسم عام ٢٠٠٩ في كانون الثاني/يناير، في حين يتوقع أن تبدأ زراعة محصول الذرة قريبا، في نهاية أيار/مايو مع هطول الأمطار الموسمية. ومن المتوقع أن تزداد رقعة الأراضي المزروعة بالحبوب استجابة للتدابير التي اتخذتها الحكومة تجاه القطاع الزراعي لتخفيض فاتورة الواردات الغذائية. وتقدر الواردات من الحبوب في السنة التسويقية ٢٠٠٩-٢٠١٠ (تموز/يوليه - حزيران/يونيه) بنحو ٢,١ مليون طن، تتكون من القمح (٨٠٠ ٠٠٠ طن) والذرة (٦٠٠ ٠٠٠ طن) والأرز (٦٩٠ ٠٠٠ طن). ومع أن كوبا كانت في الماضي تستورد الكثير من احتياجاتها من الحبوب من الاتحاد الأوروبي، فقد أدى تخفيف الجزاءات من قبل الولايات المتحدة منذ عام ٢٠٠١ إلى شراء كميات أكبر من ذلك البلد، حيث استوردت كوبا من الولايات المتحدة خلال موسم التسويق ٢٠٠٧-٢٠٠٨ كل وارداتها من الذرة تقريبا،

ونسبة ٥٦ في المائة من وارداتها من القمح. وفي حالة الأرز، ارتبط شرط السداد المبكر الذي فرضته الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٥ بتخفيض نسبته ١١ في المائة من الواردات من ذلك البلد. ومع أن كوبا قد استجابت لشرط الدفع النقدي الذي فرضته الولايات المتحدة من خلال إعادة توجيه مشترياتها من الأرز إلى فييت نام، وذلك أساسا عن طريق عقد صفقات تجارية بين الحكومات، فإن المصدرين في الولايات المتحدة يعتقدون عموما أن رفع هذا الشرط سيمهد الطريق لاستئناف الصادرات الضخمة من الأرز إلى كوبا. ويستند هذا الرأي إلى حد كبير إلى ميزة النقل التي تتيحها الولايات المتحدة مقارنة بفيت نام في أسواق منطقة البحر الكاريبي. إلا أنها تتجاهل الصلات التي أقيمت بين فيت نام وكوبا. لذلك، مع أن تجارة الأرز بين الولايات المتحدة وكوبا قد تحسن نتيجة إدخال تعديل على التشريع، فإن اعتماد كوبا بشكل كبير على إمدادات الأرز من الولايات المتحدة قد يستغرق ذلك بعض الوقت.

البذور الزيتية

إن إنتاج محاصيل البذور الزيتية في كوبا ليس كبيرا، ونتيجة لذلك، يكاد البلد يعتمد كليا على الواردات لتلبية احتياجاته من الزيوت النباتية والطحين. والسلع الأساسية التي تهيم على الواردات هي فول الصويا وزيت الصويا وطحين الصويا. وفي الآونة الأخيرة، بدأت البرازيل تقدم مساعدة إلى كوبا لزراعة الأصناف العالية الغلة والمتأقلمة في الجزيرة. وعندما دخل الحصار الذي فرضته الولايات المتحدة حيز التنفيذ، أصبحت الأرجنتين والبرازيل الموردين الرئيسيين لفول الصويا ومشتقاته. وتقوم كل من كندا والمكسيك في بعض الأحيان، بشحن كميات صغيرة إلى كوبا. وتشمل البلدان والمناطق التي تستورد منها كوبا الزيوت والطحين غير المستخلص من فول الصويا، الأرجنتين والمكسيك والاتحاد الأوروبي وكندا والصين. ومنذ عام ٢٠٠٢، استؤنفت واردات فول الصويا ومشتقاته من الولايات المتحدة، لتحل إلى حد كبير محل المشتريات من مناطق أخرى. إلا أن التدابير التي اتخذتها الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٥ تهدف إلى الإبقاء على الواردات من ذلك البلد دون المستوى الذي كان يمكن تحقيقه.

السكر الخام

سجل إنتاج السكر الخام، باعتباره أهم محصول زراعي للتصدير، وتقليديا أحد المصادر الرئيسية للعملة الأجنبية، انخفاضا قياسيا بلغ ١,٢ مليون طن في عام ٢٠٠٧ نتيجة عدة عوامل من بينها أحوال الطقس غير المواتية التي أدت إلى انخفاض الغلة وعرقلت العمل في الحقول، وتقلص رقعة الأراضي المزروعة وتدني القدرة الإنتاجية لمصانع التجهيز. وقدرت

الحكومة أنه لم يكن بالإمكان حصاد ١٨٢ ٠٠٠ طن من محصول عام ٢٠٠٧ بسبب عدم توفر الموارد المالية، مما تسبب في خسارة قدرها ٤٠ مليون دولار. وقد انتهت عملية حصاد محصول قصب السكر لعام ٢٠٠٨، وتشير التقديرات الأولية إلى حدوث زيادة في الإنتاج تصل إلى ١,٥ مليون طن. بيد أن هذه المستويات من الإنتاج لا تزال تقل كثيرا عن المعدلات التاريخية: وخاصة أن الناتج الذي بلغ ٢,٢ مليون طن في عام ٢٠٠٤ اعتبر الأقل على مدى ٧٠ عاما. إن الارتفاع الطفيف الذي طرأ على هذا القطاع بين السنتين التسويتيتين السابقتين والحالية يشير إلى عكس طفيف في مسار الاتجاه نحو الانخفاض في الإنتاج خلال فترة السنوات الخمس عشرة الماضية؛ غير أن هذا القطاع استمر في مواجهة الصعوبات منذ عام ٢٠٠٣، عندما أدت عملية إعادة الهيكلة الكبيرة لقطاع المعاصر إلى إغلاق ٧٠ معصرة من أصل ١٦٠ معصرة. وقد انخفض حجم الصادرات بنسبة تفوق ٥٠ في المائة منذ أن أُعيدت هيكلة القطاع: من ١,٩ مليون طن إلى ما يقدر بـ ٨٥٠ ٠٠٠ طن في عام ٢٠٠٦. ويشكل السكر المستورد نسبة ٢٥ في المائة تقريبا من كمية السكر المستهلك سنويا في كوبا التي تبلغ ٧٠٠ ٠٠٠ طن. وقد وقّعت حكومتا كوبا وجمهورية فنزويلا البوليفارية اتفاقا إطاريا في آذار/مارس ٢٠٠٧ لإنشاء ١١ مصنعا لإنتاج الإيثانول في جمهورية فنزويلا البوليفارية ستقوم باستيراد السكر الكوبي. وبدعم مالي من حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية، يجري وضع خطط لإعادة تأهيل قطاع السكر في كوبا لكي تتمكن من تزويد ما لا يقل عن أربع منشآت من المنشآت المقرر إقامتها بما تحتاجه من مستلزمات أولية.

الدواجن والبيض

ارتفعت صادرات لحوم الدجاج من الولايات المتحدة إلى كوبا وصلت مستويات قياسية، مستفيدة من الإعفاء الممنوح لصادرات الدواجن في عام ٢٠٠١ في هذا الحصار الطويل. وارتفعت الشحنات من الولايات المتحدة إلى كوبا من صفر في عام ٢٠٠٠ إلى قرابة ٧٥ ٠٠٠ طن بحلول عام ٢٠٠٣، فأصبحت كوبا سابع أكبر سوق لتصدير لحوم الدجاج بالنسبة للولايات المتحدة. ومن المحتمل أن تستمر صادرات الولايات المتحدة إلى كوبا في الاستفادة من زيادة الطلب على الدجاج، الذي ارتفع ليتجاوز ١٠٠ ٠٠٠ طن. وسوف يبلغ استهلاك كوبا من الدجاج نحو ١٦٠ ٠٠٠ طن في عام ٢٠٠٨. وتعد البرازيل وكندا من الموردين الرئيسيين الآخرين لكوبا.

وتواجه كوبا قيودا في تطوير صناعة الدواجن الداخلية. وتحول القيود التي تعوق إمكانية حصول كوبا على التكنولوجيات المتاحة في الولايات المتحدة وغيرها من البلدان، وكذلك الحصول على المواد الأولية اللازمة لتوفير وجبات متوازنة، دون خفض فاتورة

الواردات. إن اعتماد قطاع الدواجن على المواد الأولية المستوردة أدى إلى اتخاذ تدابير وقائية لدرء حدوث تدهور في إمدادات البروتين في حال توقف صادرات المواد الأولية من الولايات المتحدة. ولذلك، تحتفظ الحكومة بـ ٣,٨ ملايين بيضة في برادات لضمان إمداد السكان بالبيض بتكلفة قدرها ٥,٦ ملايين دولار. وتقدر الحكومة التكلفة المباشرة للحظر المفروض على صناعة الدواجن بنحو ٥٣,٤ مليون دولار، باستثناء الواردات من المدخلات.

منتجات الألبان

لا يغطي الإنتاج الوطني من اللبن، الذي يبلغ ٤٨٢ ٠٠٠ طن سنوياً، طلب كوبا المحلي المتزايد على منتجات الألبان. وتمثل واردات اللبن المجفف أكثر من ٩٠ في المائة من واردات منتجات الألبان (٦٠ ٠٠٠ طن سنوياً)، ويوجه معظم الواردات إلى البرامج الاجتماعية التي تضطلع بها الحكومة. ومع تخفيف بعض القيود المفروضة على استيراد الأغذية من الولايات المتحدة في العامين ٢٠٠٠ و ٢٠٠١، كانت هناك عمليات شحن بين الحين والآخر من اللبن المجفف إلى كوبا. وإثر فرض الولايات المتحدة شرط السداد المبكر في عام ٢٠٠٥، انخفضت الشحنات. وفي منتصف عام ٢٠٠٧، كفلت الحكومة زيادة نسبتها ٢٥٠ في المائة في الأسعار المدفوعة إلى منتجي اللبن المحليين لحفز الإنتاج المحلي وخفض التكلفة العالية للواردات من اللبن المجفف (نحو ٣٠٠ مليون دولار سنوياً). ولن تستتبع زيادات السعر ارتفاع أسعار التجزئة بالنسبة للمستهلكين، لكن السعر المحلي للحبوب الغذائية والآثار المترتبة على ارتفاع سعر المواد الأولية المستوردة والمنتجة محلياً ستجعل اللبن ومنتجاته أغلى ثمناً.

منتجات الأسماك

تتكون جميع صادرات كوبا من الأسماك تقريباً من منتجات عالية القيمة، ومنها على الأخص المنتجات المجمدة من الأربيان وجراد البحر، التي يشهد عليها الطلب في السوق الدولية. غير أن الحصار يحول دون وصولها إلى أحد أهم أسواق السمك والمنتجات السمكية، ونتيجة لذلك، تضطر كوبا إلى تصدير منتجاتها إلى أسواق بعيدة، مما يترتب على ذلك ارتفاع تكاليف التسويق والتوزيع. وفي عام ٢٠٠٨، انهارت سوق جراد البحر العالمية، مما أدى إلى انخفاض أسعاره كثيراً في جميع أنحاء العالم. وكان هذا الوضع أسوأ بالنسبة لكوبا، بما أن الحصار يفرض على البلد أن يصدر منتجاته إلى سوق واحدة فقط، وهي الاتحاد الأوروبي. وبلغت حصيلة الصادرات ٨٧ مليون دولار في عام ٢٠٠٧ لكمية إجمالية قدرها ٧ ٠٨٤ طناً (وزن المنتج)، بينما بلغت قيمة واردات الأسماك التي تتألف أساساً من

المنتجات السمكية المنخفضة القيمة ٥٣,١ مليون دولار لكمية إجمالية قدرها ٣٥ ٧٥٩ طناً (وزن المنتج).

المساعدة التقنية التي تقدمها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة إلى كوبا

تواصل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) تقديم الدعم إلى حكومة كوبا في مجال تعزيز التنمية الريفية ومصائد الأسماك، مع التركيز على الأمن الغذائي. وخلال عام ٢٠٠٨، ركزت الأنشطة المشتركة بين الوكالات بقوة على تحديد الموارد الملائمة لدعم إنعاش البلد في أعقاب الكوارث الطبيعية التي تعرض لها في تلك السنة. وفي مطلع عام ٢٠٠٨، تمت الموافقة على مشروع يموله برنامج التعاون التقني التابع للفاو، لتقديم الدعم في حالات الطوارئ لاستعادة القدرة الإنتاجية والحد من ضعف المنتجين في أقاليم لاس توناس وهولغين وغوانتانامو وسانتياغو دي كوبا وغرانما، التي لحقت بها أضرار بسبب العاصفة الاستوائية نويل. بالإضافة إلى ذلك، وكجزء من خطة العمل المشتركة بين الوكالات التي وضعها فريق الأمم المتحدة القطري، وافقت الفاو على مشروعين في إطار الصندوق المتحد المركز للطروري لشراء البذور وآلات الري والأدوات في المناطق المتضررة من جراء الإعصارين غوستاف وأيك، بمبلغ مجموعه ٩٠٠ ٠٠٠ دولار.

ونظمت الفاو بعثة لتقييم وإعداد مشروع لإنعاش الزراعة في كوبا وذلك بدعم مالي من الوكالة الإسبانية للتعاون والتنمية، وبالتعاون مع الفنيين العاملين في الحكومة. وتبلغ قيمة المشروع التقريبية ٦ ملايين دولار، وهو الآن في المرحلة النهائية من الإعداد. بالإضافة إلى ذلك، شاركت البعثة في تحديد الأولويات مع إتاحة الفرص لقيام جهات مانحة أخرى بدعم إنعاش قطاعي الزراعة ومصائد الأسماك في البلد.

وبالإضافة إلى الجهود المبذولة في حالات الطوارئ، يتكون البرنامج الميداني للفاو في كوبا من ١٤ مشروعاً للتعاون التقني، يستخدم أساساً موارد من مشاريع مرفق برامج التعاون التقني والتوعية الغذائية عن بعد. ومن خلال هذه المشاريع، تواصل الفاو تقديم الدعم إلى البلد بهدف أساسي هو تحسين الزراعة والعمليات الزراعية الصناعية إلى أقصى حد ممكن من أجل تحسين أداء سلسلة الأنشطة المولدة للقيمة الغذائية.

وظلت عمليات المشاريع في كوبا تتأثر سلباً بسبب الحصار الاقتصادي نتيجة زيادة تكاليف شراء المواد والإمدادات، ومحدودية القدرة على الحصول على المدخلات الزراعية وتوفرها، مما كان له أثر سلبي على فعالية موارد التنمية.

الوكالة الدولية للطاقة الذرية

[الأصل: بالإنكليزية]

[٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٩]

إن أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية الموجهة نحو مساعدة جميع دولها الأعضاء، بما فيها كوبا، تحكمها الفقرة (ج) من المادة الثالثة من نظامها الأساسي التي تقضي بأن: "تمتنع الوكالة، في اضطلاعها بوظائفها، عن إخضاع المساعدة التي تقدمها إلى أعضائها لأي شروط سياسية أو اقتصادية أو عسكرية، أو أي شروط أخرى تتنافى مع أحكام هذا النظام الأساسي". بيد أن الحصار القائم يطرح صعوبات محددة أمام تنفيذ برنامج الوكالة للتعاون التقني في كوبا، إذ يتعذر اقتناء بعض المعدات المتخصصة من شركات الولايات المتحدة، كما يتعذر أحياناً الحصول على تأشيرات لمواطنين كوبيين لحضور أنشطة تدريبية أو اجتماعات تنظمها الوكالة في الولايات المتحدة. وتعمل الوكالة قدر الإمكان، وفقاً للمادة المذكورة آنفاً من نظامها الأساسي، على مواجهة هذه الصعوبات بشراء المعدات من أماكن أخرى وإيفاد مواطنين كوبيين للتدريب في بلدان أخرى.

منظمة الطيران المدني الدولي

[الأصل: بالإنكليزية]

[٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٩]

تتمثل ولاية منظمة الطيران المدني الدولي في العمل على تطوير الطيران المدني في العالم بصورة آمنة وأمنة ومنظمة. والمنظمة ليست طرفاً مباشراً في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٦٣/٧ الذي يستهدف الدول.

وتستفيد كوبا، بوصفها دولة متعاقدة مع منظمة الطيران المدني الدولي، من المساعدة عن طريق برنامج التعاون التقني والبرنامج العادي للمنظمة، سواء في مقر المنظمة أو من خلال مكتبها بالمكسيك، الذي يتولى شؤون أمريكا الشمالية وأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي. وعلى وجه التحديد، ييسّر المنظمة مشاركة كوبا في جميع مشاريع التعاون التقني الإقليمية ذات الصلة، كما تساعد في مجال تحسين بنيتها الأساسية الخاصة بالطيران المدني الدولي عن طريق مشاريع التعاون التقني الوطنية.

وقد اتسع نطاق التعاون بين المنظمة وكوبا بقدر كبير خلال العقد المنصرم. وكان هناك عدد من الطلبات المقدمة إلى المنظمة من حكومة كوبا وهيئة الطيران المدني فيها لمساعدتها على تنفيذ مشاريع التعاون التقني في مجالات سلامة الطيران، وسلامة المطارات،

وتطوير البنية الأساسية للملاحة الجوية، وتعزيز هيئة الطيران المدني، وتنمية الموارد البشرية، وبرامج التدريب على المستويين الإداري والتقني، وتحديث التكنولوجيا.

وقد أسفر الحصار عن صعوبات وقيود عديدة في إدارة وتنفيذ مشاريع التعاون التقني التابعة للمنظمة في كوبا، لا سيما على صعيد شراء المعدات، بما فيها معدات البرمجيات، وقطع الغيار التي تُصنَّع أو تُصنَّع أجزاء منها في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد تبين أن هيئة الطيران المدني الكوبية تواجه، بصفة خاصة، مصاعب حمة في الحصول من السلطات الأمريكية على التراخيص اللازمة بالنسبة لعدد من أصناف المعدات. ويفرض الحصار قيودا على حشد الموارد المالية اللازمة لمشاريع التعاون التقني، مما يعرقل إمكانية إجراء مفاوضات مع مؤسسات التمويل الأمريكية. وفي مجال التدريب، يكاد يكون من المستحيل أن توافق مراكز التدريب في الولايات المتحدة على تدريب مسؤولي الطيران المدني الكوبيين. كذلك حالت مصاعب الحصول على تأشيرات دخول إلى الولايات المتحدة دون مشاركة مسؤولي الطيران المدني الكوبيين في المؤتمرات الدولية التي تعقدها المنظمة في الولايات المتحدة.

منظمة العمل الدولية

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٣ أيار/مايو ٢٠٠٩]

وفقا لما أفيد به من قبل، تُعامل كوبا بنفس الطريقة التي تعامل بها أي دولة عضو أخرى في منظمة العمل الدولية، كما تشارك بنشاط في مؤتمر العمل الدولي السنوي وسائر هيئات المنظمة.

ويواصل مكتب منظمة العمل الدولية في المكسيك تنفيذ برنامجه للتعاون التقني بشأن مسألتَي العمالة والعمل الكريم في كوبا. وخلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وفرت المنظمة المساعدة التقنية في ثلاثة مجالات فنية هي:

(أ) تحسين الإنتاجية وتوليد الدخل وتوفير العمل الكريم في القطاعات الاستراتيجية، من خلال تنمية الموارد البشرية على أساس كفاءات العمالة؛

(ب) توطيد البرامج والسياسات الوطنية المتعلقة بالضمان الاجتماعي، مع التركيز بصفة خاصة على الحد من الحوادث والأمراض المرتبطة بالعمل في القطاعات العالية المخاطر (البناء والزراعة والكهرباء) من خلال نظم وقائية فعالة؛

(ج) تعزيز العملية الثلاثية الأطراف والحوار الاجتماعي، خاصة من أجل الرصد الفعال لإعمال المبادئ والحقوق الأساسية في العمل.

وفي إطار بعثة أوفدت مؤخرًا إلى كوبا في آذار/مارس ٢٠٠٩، جدد المكتب التزامه بتقديم الدعم لوزارة العمل فيما يتعلق بتنفيذ الأنشطة الرئيسية الواردة أدناه:

(أ) الإنتاجية وتوليد الدخل وتوفير العمل الكريم

- برنامج التدريب الذي يستند إلى دليل منظمة العمل الدولية "المدخل إلى دراسات العمل"
- إعداد إرشادات للتنفيذ تتعلق بالتدريب القائم على المهارات لقطاع صناعة السكر، بالتعاون مع وزارة العمل ووزارة السكر
- التنظيم المنهجي لأفضل الممارسات وتعميمها على نطاق جميع القطاعات الصناعية
- استعراض الاستراتيجيات المتعلقة بالأجور في هذا المجال
- إقامة شبكة من المؤسسات والشركات التي تطبق منهجية "نظام قياس تقدم الإنتاجية"
- تقديم المساعدة التقنية للتوفيق بين إحصاءات سوق العمل ومعايير منظمة العمل الدولية

(ب) النظام الوطني للعمل الآمن:

- تدريب مفتشي العمل وخبراء الشركات على مسائل السلامة والصحة
- تدريب المنظمات العمالية التي تتعاون مع القائمين على التفتيش في ميدان العمل

(ج) العملية الثلاثية الأطراف والحوار الاجتماعي من أجل توفير العمل الكريم

- تقديم مساعدات تقنية بشأن اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٤٤ المتعلقة بالعملية الثلاثية الأطراف وعملية التصديق
- تعزيز المنظمات العمالية (التثقيف بشأن ولاية منظمة العمل الدولية ووظائفها وعمليات هيئاتها المشرفة، والمبادئ والحقوق الأساسية)
- وتكرر منظمة العمل الدولية رأيها القائل بأن الأمم المتحدة هي المحفل المناسب لمعالجة المسائل المتصلة بالحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

المنظمة البحرية الدولية

[الأصل: بالإنكليزية]

[٨ تموز/يوليه ٢٠٠٩]

تستفيد كوبا من المشاركة في اجتماعات هيئات المنظمة البحرية الدولية، بوصفها دولة عضوا في المنظمة، وتستفيد أيضا من أحد برامج التعاون التقني المتاحة (البرنامج الإقليمي للمنظمة البحرية الدولية المعني بدعم التنمية البحرية في أمريكا اللاتينية).

وللمنظمة علاقات تعاون مع جميع دول منطقة البحر الكاريبي، بما فيها كوبا. ومنذ أوائل الثمانينات، ما برحت المنظمة البحرية تتعاون تعاوننا وثيقا مع الشبكة التشغيلية للتعاون الإقليمي فيما بين السلطات البحرية في الأمريكيتين، التي تضم أمريكا الجنوبية وكوبا والمكسيك وبنما.

وتسترشد المنظمة البحرية الدولية فيما تقدمه من مساعدة إلى أمريكا اللاتينية بالاستراتيجيات البحرية للمنطقة التي تخضع للمراجعة كل خمس سنوات، وستواصل المنظمة التركيز على توفير الدعم اللازم لتنفيذها. وقد عاجلت بلدان الشبكة التشغيلية الإقليمية قضايا عديدة، كمعايير السلامة والتدريب، وحماية البيئة البحرية من خلال الاستراتيجيات الإقليمية، ونظمت أنشطة تدريبية عديدة بالتعاون مع المنظمة البحرية الدولية. وفي هذا السياق، وعملا بسياسات اللامركزية التي اعتمدها المنظمة يُقدم معظم الدعم عن طريق الشبكة التشغيلية الإقليمية، وذلك بموجب مذكرة تفاهم موقعة مع أمانة الشبكة التشغيلية. ومن خلال هذا الصك، تضطلع الشبكة التشغيلية بالمسؤولية عن إدارة وتنفيذ أنشطة التعاون التقني الإقليمي التي تحددها البلدان المعنية، بما فيها كوبا، بوصفها أنشطة ذات أولوية لبناء القدرات لتنفيذ المعايير البحرية العالمية التي وضعتها المنظمة وإنفاذها بشكل فعال.

ولم تلاق المنظمة البحرية الدولية أي صعوبات في تنفيذ هذه المشاريع كنتيجة للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

الاتحاد الدولي للاتصالات

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٩]

لا تزال شواغل كوبا حيال التشويش على اتصالاتها تحظى بالاهتمام الكامل من جانب الاتحاد.

وتنظر لجنة لوائح الراديو التابعة للاتحاد حاليا في قضيتين جاريتين تتعلقان بالتشويش الضار قدمتهما كوبا بشأن عمليات بث من محطات اتصالات لاسلكية محمولة على متن طائرة تابعة لإدارة الولايات. وقد جرى بحث القضيتين أيضا في المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية المعقود بجنيف في الفترة من ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. ولاحظ المؤتمر أنه على الرغم من الطلبات المتكررة التي قدمتها أمانة الاتحاد الدولي للاتصالات إلى الإدارات المعنية لاتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع حد للتشويش الضار، لم ترد أي معلومات تفيد بتحسين الحالة. وحث المؤتمر الإدارات المعنية على الوفاء بالتزاماتها في إطار أحكام لوائح الراديو، بيد أنه أعرب مع ذلك عن رأي مفاده أن قيام محطة للبث تعمل على متن طائرة بالبث فقط إلى أراضي إدارة أخرى دون موافقتها، هو عمل لا يمكن اعتباره موافقا للوائح الراديو.

وبعد انتهاء المؤتمر، وفي عام ٢٠٠٧، وفي ضوء التقارير الدورية التي تقدمها كوبا (ترد أسبوعيا) عن استمرار التشويش الضار على اثنين من الترددات، استمرت لجنة لوائح الراديو في تشجيع إدارة الولايات المتحدة والإدارة الكوبية على التعاون والعمل على إيجاد حل. ويمكن التحدي الرئيسي في إيجاد حلول تقنية تتوافق وأحكام لوائح الراديو لدى الاتحاد الدولي للاتصالات، دون اللجوء إلى استخدام تكنولوجيات يحظر تصديرها إلى كوبا. وهذه المسألة مدرجة باستمرار على جدول أعمال لجنة لوائح الراديو وستنظر فيها مرة أخرى في اجتماعها الحادي والخمسين الذي سيعقد من ٦ إلى ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٩.

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

[الأصل: بالإنكليزية]

[٤ أيار/مايو ٢٠٠٩]

ليست كوبا من الدول الموقعة على اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين ولا على بروتوكولها لعام ١٩٦٧. وبناء على ذلك، فإن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تتلقى طلبات اللجوء وتبتّ فيها بموجب ولايتها، وتساهم في تقديم المساعدات إلى اللاجئين. وحتى الآن ما زالت كوبا تصر على تطبيق سياسة الأمر الواقع المتمثلة في عدم الإعادة القسرية، وتقديم الحماية والمساعدة في قطاعي التعليم والصحة إلى اللاجئين المعترف بهم في إطار ولاية المفوضية، لكنها لا توفر إمكانات لديهم في المجتمع المحلي. لذا، وفي غياب احتمالات العودة الطوعية في أغلب الحالات، يكون الحل الوحيد الدائم للاجئين في كوبا هو أن تسعى المفوضية إلى إعادة توطينهم في بلدان ثالثة.

ومن المتوقع أن يكون استعداد كوبا لأن تصبح طرفا في الصكوك الدولية المتعلقة باللاجئين، وأن تشارك في إيجاد حلول لحالة اللاجئين داخل البلد، متوقفا على تغيير في علاقاتها الثنائية مع الولايات المتحدة. ومن ثم، فإن أي تدبير يساهم في إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا يعتبر خطوة إيجابية قد تفضي إلى انضمام كوبا إلى تلك الصكوك.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

[الأصل: بالإنكليزية]

[٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٩]

لا يزال الحصار الاقتصادي والمالي يؤثر سلبا على حالة الأطفال والمراهقين والنساء والأسر وحقوقهم الأساسية.

وتحد القيود التجارية من قدرة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) على شراء المؤن واللوازم الضرورية لمشاريع التعاون. كذلك يحد الحصار من القدرة على استيراد المنتجات الغذائية المخصصة لاستهلاك الأطفال والأسر والاستهلاك العام (في المدارس والمستشفيات ومراكز الرعاية النهارية)، مما يؤثر مباشرة على الحالة الصحية والتغذوية للسكان. وقد ازدادت الحالة تفاقمًا جراء اقتران أثر الحصار بالأزمة المالية العالمية الحالية التي تؤثر سلبا على توافر المواد الغذائية الأساسية التي يحتاجها الأطفال والأسر، وعلى أسعارها.

ويعاني مجال التعليم أيضا من آثار سلبية مشاهمة، حيث تتعذر تلبية الاحتياجات الأساسية من المواد واللوازم التعليمية، مما يؤثر بصورة مباشرة على جودة التعليم.

الأثر على برنامج التعاون القطري

تؤدي القيود التجارية إلى زيادة سعر كل صنف من الأصناف التي تحتاج اليونيسيف لشرائها في سياق مشاريعها، وتقوض أنشطة التعاون التي تقوم بها جميع وكالات الأمم المتحدة، إذ إن العديد من المنتجات اللازمة يتعين شراؤها من خارج البلد بتكاليف أعلى.

ولذلك لم تتمكن اليونيسيف من شراء جميع المؤن المقررة في إطار التعاون لتنفيذ مشاريع تهدف إلى مساعدة ما يقرب من ٢,٧ مليون طفل تقل أعمارهم عن ١٨ سنة (يمثلون ٢٤,٦ في المائة من مجموع السكان)، بالإضافة إلى النساء والأسر.

وبدورها تأثرت عمليات مكتب اليونيسيف في كوبا بسبب محدودية القدرة على الاتصال باستخدام تكنولوجيا المعلومات بالنسبة لخدمات المعلومات الأساسية، نظرا لوجود وصلة واحدة فقط مع العالم الخارجي، من خلال شركة مزودة بخدمات الإنترنت، ولا توجد أي رابطة اتصال بشبكة خدمات الاتصالات والمعلومات العالمية للخطوط الجوية. ويشكل بطء الاتصال بالإنترنت (١٢٨ كيلوبايت في الثانية) عقبة حقيقة تعيق استعمال الخدمات التي تتطلب نطاقا تردديا عريضا (التحاور عن طريق الفيديو، الصوت، خدمات Webex، وغير ذلك من الخدمات). وقد رفض المزود المحتمل بالخدمات البديلة عن طريق السواتل بيع التكنولوجيا اللازمة لذلك عند اكتشافه أنها موجهة إلى مكتب كوبا.

الأثر على حقوق الطفل

الصحة

إن الأثر السلبي للحصار، يطال الأطفال الذين يتلقون العلاج في المعهد الوطني للأورام والأشعة، نظرا لتزايد ندرة الأدوية والمعدات وغيرها من الأصناف ذات الصلة. وتفتقر أقسام معالجة الأورام لدى الأطفال إلى الوصلات البديلة للاستعاضة عن العظام المصابة بالسرطان لدى الأطفال والمراهقين الذين يعانون من سرطان العظام، لأن الشركات التجارية التي توفر هذه المنتجات موجودة جميعها في الولايات المتحدة.

كذلك فإن قرابة ٧٥ في المائة من الكواشف الكيميائية المستخدمة في المختبرات لتشخيص الأمراض الوراثية تنتج في الولايات المتحدة، بل وينتج بعضها حصرا في ذلك البلد. ومن بين هذه المواد مادة الأمينيوماكس التي تستخدم في التشخيص قبل الولادة لأشكال الشذوذ الصبغي، كمتلازمة داون. كذلك لم يتمكن المركز الوطني لعلم الوراثة الطبي من الاستمرار في شراء الورق المستخدم في عمليات فصل العناصر والورق النشاف الذي تصنعه شركة "واتمان" والمستخدم في تشخيص أمراض الاستقلاب لدى المواليد الجدد.

ومنذ عام ٢٠٠٧، منيت المحاولات لشراء مجهر إلكتروني خاص بالفشل. وهذا الجهاز ضروري لتشخيص ٤٥ حالة على الأقل من الإصابات بالأمراض الجلدية قبل الولادة وبعدها، وغير ذلك من الأمراض العصبية التنكسية.

الغذاء والتغذية

بما أن الحصار يفرض قيودا على الواردات من المواد الغذائية، فإن ندرة الأغذية الغنية أو المدعمة بالحديد لا تزال تسبب فقر الدم الناجم عن نقص الحديد لدى السكان، ولا سيما لدى الأطفال دون سن الثالثة، فضلا عن النساء في سن الإنجاب والحوامل، بالرغم من إسهام

اليونيسيف في استراتيجيات الصحة الوطنية للوقاية من فقر الدم الناجم عن نقص الحديد لدى الأطفال دون سن الثالثة والتصدي له.

وقد زاد تأثير الحصار عقب الأعاصير الثلاثة والعاصفتين المداريتين التي ضربت كوبا بالتتابع في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨، مما سبب أضرارا فادحة وهدد الأمن الغذائي بعد تدمير أكثر من ٥٠ في المائة من المحاصيل.

الأطفال ذوو الاحتياجات الخاصة

تريد الحواجز التجارية من صعوبة مهمة شراء المعدات اللازمة للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، بمن فيهم الذين يحتاجون إلى إعادة التأهيل البدني. وقد تدهورت حالة المعدات الحالية المتخصصة لتضخيم الصوت من كثرة الاستخدام، ولا يمكن استبدالها لأنها تنتج في الولايات المتحدة.

التعليم

لا تتوفر الكتب المدرسية والمواد التعليمية بأعداد كافية لتلبية احتياجات جميع المدارس في البلد. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال هناك نقص كبير في اللوازم المدرسية مثل أقلام الرصاص والدفاتر والورق. وتدهورت حالة مرافق المدارس أيضا بسبب الحصار، والقيود المفروضة على استيراد مواد البناء.

الوصول إلى مصادر مياه الشرب والمرافق الصحية المحسنة

لا تستطيع نسبة حوالي ١١ في المائة من الأسر في المناطق الريفية الوصول إلى مصادر مياه الشرب المناسبة، في حين لا تتوفر لنسبة ١٠ في المائة منها إمكانية الوصول إلى مرافق الصحية اللائقة. وفي بعض الحالات، يتعطل استخدام آلات حفر الآبار لأنه يكاد يكون من المستحيل شراء قطع الغيار، التي تُصنع في الولايات المتحدة.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٩]

يبحث اتفاق أكرا، الذي اعتمد في الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، الدول على أن تمتنع عن اتخاذ أو تطبيق أي تدابير اقتصادية أو مالية أو تجارية أحادية الجانب لا تتفق مع القانون الدولي أو ميثاق الأمم

المتحدة. ويشدد أيضا على أن تحرير التجارة تحريرا فعالا يتطلب التصدي للتدابير الانفرادية التي قد تكون بمثابة حواجز تجارية غير جمركية، وعلى ضرورة بذل جهود دولية للحد من هذه التدابير أو إلزائها. وتشكل تدابير الحصار التي تطبقها الولايات المتحدة ضد كوبا نوعا من التدابير المشار إليها في اتفاق أكرا، وحملت كوبا تكاليف باهظة.

الالتجاهات السائدة في كوبا

لقد أدى الحصار إلى ارتفاع تكاليف المعاملات الاقتصادية وتقييد الحصول على آخر المستحدثات في مجالات التكنولوجيا والطب والعلم، مع ما لذلك من تأثير سلبي كبير على الاقتصاد الكوبي وعلى مستوى معيشة المواطنين الكوبيين. وأفادت حكومة كوبا بأن الخسائر الاقتصادية الإجمالية المباشرة الناجمة عن الحصار تجاوزت ٩٣ بليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٧، وأن عمليات التجارة الخارجية تكبدت مصروفات إضافية بأكثر من ٢,٧ بليون دولار في نهاية العام^(٣). ويُقدر أن تدابير الحصار أدت إلى تكبد تكاليف إضافية في إنتاج الأغذية للاستهلاك المحلي وفي قطاع الصحة العامة بلغت ٢٠٠ مليون دولار في الفترة من عام ٢٠٠٧ إلى مطلع عام ٢٠٠٨^(٤). وبلغت الخسائر من إيرادات القطع الأجنبي والتكاليف الإضافية المتكبدة في تمويل التجارة من جراء الحصار في الفترة من نيسان/أبريل ٢٠٠٨ إلى آذار/مارس ٢٠٠٩، ٢٤٢ مليون دولار، مسجلة ارتفاعا بنسبة ١٣ في المائة عن الفترة السابقة^(٥). وتقدر قيمة عمليات التجارة الإلكترونية ومبيعات البرامجيات الضائعة في الفترة نفسها بسبب الحصار بمبلغ ٣٠ مليون دولار. ويُقدر أن تكاليف استيراد المنتجات الاستهلاكية، بما فيها السلع المتعلقة بالصحة والتعليم، زادت بنسبة ٣٠ في المائة عن تكاليفها لو لم يكن هناك حصار.

وفي عام ٢٠٠٧، زاد الناتج المحلي الإجمالي الكوبي بنسبة ٧,٣ في المائة عما كان عليه في العام السابق، ولكن هذا يقل كثيرا عن معدل النمو لعام ٢٠٠٦ البالغة نسبته ١٢,٥ في المائة^(٦). وفي العام نفسه، ارتفعت صادرات البلد من السلع بمبلغ ٧ بلايين دولار

(٣) منظمة التجارة العالمية Cuba-Article XV: 6 of the General Agreement on Tariffs and Trade 1994: Report by the Government of Cuba under the decision of 15 December 2006, (WT/L/742), 8 December 2008, pp. 1 and 3.

(٤) المرجع نفسه، الصفحة ٣.

(٥) معلومات مقدمة من حكومة كوبا عن الفترة من نيسان/أبريل إلى آذار/مارس ٢٠٠٩.

(٦) The Economist Intelligence Unit, "Country Report: Cuba", April 2009, Annual data and forecast, p.15, and World Trade Organization document WT/L/742, p.2.

عن عام ٢٠٠٦، في حين استقر العجز الناجم عن وارداتها من السلع - في نحو ٨ بلايين دولار - خلال العامين المذكورين. ولم يتغير نمط تجارة كوبا عما كان عليه في السنوات السابقة. وتتمثل أصناف الصادرات الرئيسية في "الفلزات والخامات"، التي تشكل ٥٨ في المائة، وكان الاتحاد الأوروبي هو أكبر سوق تستوعب السلع الكوبية، تليه أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وشكلت "السلع المصنوعة" الحصة الأكبر من الصادرات بنسبة ٥١ في المائة، يليها "الوقود" بنسبة ٣٢ في المائة. وكانت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أكبر مصدر للواردات، حيث شكلت نسبة ٤٤ في المائة منها. ومنذ بدء تطبيق قانون إصلاح الجزاءات التجارية وزيادة الصادرات لعام ٢٠٠٠ في الولايات المتحدة، أصبح هذا البلد أكبر مصدر للمنتجات الزراعية إلى كوبا، بما يمثل ٣٦ في المائة من إجمالي واردات كوبا الزراعية في عام ٢٠٠٧. وتخضع هذه الواردات لبعض القيود، وقدر أنها قد ترتفع إلى ما يتراوح بين ٩٢ و ١٩٥ مليون دولار في حالة رفع القيود^(٧). وفيما يتعلق بتجارة الخدمات، زادت صادرات كوبا بمقدار ١,٥ بليون دولار من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠٠٧، فنجمت عن ذلك زيادة في فائض تجارة الخدمات بمقدار ١,٣ بليون دولار. وشهدت صادرات الخدمات الصحية نمواً سريعاً من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠٠٧. ويُقدر أن الاتفاقات الثنائية مع جمهورية فنزويلا البوليفارية لإرسال متخصصين في الخدمات الصحية إلى ذلك البلد وبلدان أخرى في المنطقة قد زادت من إيرادات كوبا من الخدمات غير السياحية بمقدار ٣ بلايين دولار، متجاوزة الإيرادات من السياحة^(٨). وفيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر يقدر الأونكتاد أن تدفقات هذا الاستثمار بلغت ١٧ مليون دولار في عام ٢٠٠٧، بانخفاض قدره ٩ ملايين دولار عن العام الذي سبقه^(٩).

ويقدر الأونكتاد أن تجارة كوبا في السلع في عام ٢٠٠٨ قد بلغت ١٤,٥ بليون دولار من الواردات، مما يمثل عجزاً قدره ١٠,٧ بليون دولار، أي بزيادة قدرها ٤,٤ بليون دولار عن العام السابق. ونجمت هذه الزيادة بصفة رئيسية عن تدهور شروط التبادل التجاري التي تعزى إلى انهيار السعر العالمي للنikkel وارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود^(١٠). ويقدر الأونكتاد أن التجارة في الخدمات بلغت ٩,٢ بليون دولار من الصادرات

(٧) United States International Trade Commission, "U.S. agricultural sales to Cuba: certain economic effects of U.S. restrictions", Washington, D.C., July 2007.

(٨) The Economist Intelligence Unit, "Country profile 2008: Cuba", p. 42.

(٩) UNCTAD, *World Investment Report 2008: Transnational Corporations and the Infrastructure Challenge*, (United Nations publication, Sales No. E.08.II.D.23), Country fact sheet on Cuba.

(١٠) المرجع نفسه، الصفحة ١٣.

و ١,٥ بليون دولار من الواردات، مما يمثل فائضا قدره ٧,٧ بليون دولار، أي بزيادة قدرها ١ بليون دولار عن عام ٢٠٠٧. وفيما يتعلق بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٨، فقد خفضت حكومة كوبا تقديرها السابق بمقدار النصف، أي إلى ٤,٣ في المائة، وعزت هذا إلى التنقيح التزولي لعوامل مثل التدهور الحاد في شروط التبادل التجاري الناجم عن الزيادة غير المتوقعة في متوسط أسعار الواردات من النفط والمواد الغذائية؛ وانخفاض أسعار صادرات النيكل؛ وثلاثة أعاصير في آب/أغسطس، وأيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨؛ وآثار الأزمة الاقتصادية العالمية، لا سيما على السياحة والتمويل الخارجي^(١١).

وفي حين كان أداء كوبا الاقتصادي لعامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ إيجابيا، خاصة عام ٢٠٠٧، فإن التوقعات لعام ٢٠٠٩ لا تتسم بالتفاؤل، لأن البلد بدأ يلمس آثار الأزمة الاقتصادية العالمية، وبصفة خاصة على السياحة والتمويل الخارجي^(١٢). وتشمل العوامل السلبية المؤدية إلى التراجع التي جرى تحديدها كأسباب للانكماش الاقتصادي انخفاض أسعار النيكل؛ وأثر الأزمة الاقتصادية على السياحة؛ واحتمال تقلص قدرة جمهورية فنزويلا البوليفارية على استيراد الخدمات الكوبية، نتيجة لانخفاض أسعار النفط؛ والعجز المالي المتنامي؛ وتشديد شروط الائتمان؛ وتدني الاستثمارات في الهياكل الأساسية؛ ومحدودية إمكانية الحصول على التمويل الدولي؛ واحتمال ضعف التعاون الاقتصادي فيما بين بلدان الجنوب.

التطورات المستجدة في الولايات المتحدة

تولى مجلس الشيوخ الحادي عشر بعد المائة والإدارة الجديدة السلطة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وفي ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، أعلن رئيس الولايات المتحدة عن بعض التغييرات في القيود المفروضة على سفر الأمريكيين المنحدرين من أصل كوبي إلى كوبا وتحويلاتهم المالية إليها وعلى خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية التي توفرها الولايات المتحدة. وشملت هذه التغييرات ما يلي: رفع جميع القيود المفروضة على زيارات الأسر والتحويلات إلى أفراد الأسر في كوبا والإذن لشبكات ومقدمي خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية في الولايات المتحدة بالدخول في اتفاقات لإنشاء مرافق الاتصالات عن طريق كابل الألياف الضوئية والسواقل لربط البلدين واتفاقات بشأن خدمة التجوال الدولي مع مقدمي خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية في كوبا؛ والسماح لمقدمي خدمات البث الإذاعي والتلفزيوني بالسواقل في الولايات المتحدة بتقديم خدماتهم للزبائن في كوبا؛ والإذن للأشخاص الخاضعين للولاية القضائية للولايات المتحدة بدفع تكاليف هذه الخدمات؛

(١١) The Economist Intelligence Unit, "Country report: Cuba", January 2009, p.12.

(١٢) المرجع نفسه، حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

والسماح بالتبرع بأجهزة استهلاكية للاتصالات دون ترخيص؛ وإضافة أصناف معينة تستخدم للأغراض الإنسانية إلى قائمة الأصناف المسموح بتصديرها دون ترخيص. ومن المتوقع أن يعود هذا التخفيف من تدابير الحصار بفوائد ملحوظة على الاقتصاد الكوبي. ومن المتوقع أن يتجاوز عدد الزائرين الأمريكيين ذوي الأصل الكوبي بسرعة مستوى ما قبل عام ٢٠٠٤ البالغ زهاء ١٠ ٠٠٠ زائر في الشهر^(١٣)، مما قد يجعل إيرادات السياحة مطردة في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، على الرغم من انكماش الإيرادات المتأتية من الزائرين من غير الولايات المتحدة. وسيؤدي رفع القيود المفروضة على تحويلات الأسر إلى تدفقات نقدية تزيد على ٦٦٠ مليون دولار، أي أعلى بمعدل الثلث عن مستواها عام ٢٠٠٨^(١٤). وبالإضافة إلى ذلك، سيساعد رفع القيود المفروضة على السفر والتحويلات الأعمال التجارية الصغيرة المملوكة للأسر ويسهم في تخفيف أزمة السيولة الخطيرة التي تواجه كوبا من جراء الأزمة الاقتصادية العالمية وأعاصير عام ٢٠٠٨^(١٥). وسيؤدي رفع القيود المفروضة على مقدمي خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية وشبكاتهما في الولايات المتحدة إلى تدفق إيرادات جديدة لشركة الاتصالات السلكية واللاسلكية الكوبية المملوكة للدولة، التي قد تزيد بسرعة على ٢٠ مليون دولار في العام. وقد يساعد هذا على التعجيل بالاستثمار في الهياكل الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية. ومع ذلك، لا تزال الإدارة في الولايات المتحدة تتمسك بموقفها إزاء استمرار الحصار بوصفه مصدرا دافعا لإحداث تغيير في كوبا وأن درجة تعاملها مع كوبا ستتوقف على التغيرات التي تحدث في النظام السياسي الكوبي. وفي غضون ذلك، اعتمد مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة عددا من المبادرات التشريعية لتخفيف الحصار أو إلغائه.

الاستنتاجات

لا يزال للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة تأثير بالغ على الإنتاج، والتجارة والرفاه في كوبا ويعوق الجهود التي تبذلها كوبا لتندمج في نظام التجارة العالمي. وقد فاقمت أسعار النيكل المتدنية دوليا، والأعاصير الثلاثة الكبيرة والأزمة الاقتصادية العالمية المصاعب التي يعاني منها الشعب الكوبي. وتشكل تدابير التخفيف التي اتخذتها الإدارة في الولايات المتحدة علامات إيجابية ومن المتوقع أن تؤدي إلى مزايا كبيرة للاقتصاد الكوبي وللحياة

(١٣) في عام ٢٠٠٤، جرى تخفيض الحد الأقصى لوتيرة زيارات الأسرة من مرة واحدة في العام إلى مرة واحدة كل ثلاثة أعوام، كما جرى تضيق تعريف "الأسرة" بحصره في "أفراد الأسرة المباشرين".

(١٤) The Economist Intelligence Unit, "Country Report: Cuba", May 2009, pp.11 and 12.

(١٥) Financial Times, "Cubans prepare for a bonanza", 17 April 2009.

اليومية. وستساعد أيضا على التخفيف من تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على كوبا. ومع ذلك، تظل تدابير الحصار ثابتة إلى حد كبير وتفرض قيودا اقتصادية وتجارية ومالية شديدة على كوبا، مع ما يتصل بها من تكاليف بالنسبة لكوبا وللمواطنين في بلدان ثالثة، نظرا لتطبيق الحصار خارج نطاق الحدود الإقليمية. وتتأثر الولايات المتحدة أيضا بالحصار ذلك لعدم قدرتها على التفاعل مع كوبا في الميادين الاقتصادية، والأكاديمية والاجتماعية. وعلاوة على ذلك، فإن تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على كوبا يزداد عمقا، وعلى الرغم من أن تخفيف تدابير الحصار سيساعد على تقليل هذا التأثير، فإن الحصار سيفاقم من المصاعب.

وترد في الجدول ١ تفاصيل صادرات وواردات كوبا من السلع في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨. أما تفاصيل صادرات وواردات كوبا من الخدمات في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٨، فتد في الجدول ٢.

الجدول ١

صادرات وواردات كوبا من السلع، ٢٠٠٤-٢٠٠٨

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

الشريك	فئة السلعة	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧ ^(أ)	٢٠٠٨ ^(ب)
الصادرات						
دول الاتحاد الأوروبي الـ ٢٧	جميع الأصناف الغذائية	٣٦٨	٣١٦	٣٢٤	٤٠٩	
	الفلزات والمعادن	٥٨٩	٦١٩	٦٧٥	٥٥٣	
	الوقود	-	-	-	-	
	البضائع المصنعة	٢٩	٣٢	٢٥	٦	
	المجموع	٩٨٨	٩٦٩	١٠٢٤	٩٦٨	
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي						
	جميع أصناف الأغذية	٣٤	٢٧	٢٩	٢٨	
	الفلزات والمعادن	٣٦	٢٥	٥	٣	
	الوقود	١٢	٦	-	-	
	البضائع المصنعة	٤٤٣	٥٥٦	٥٦٩	٧٤١	
	المجموع	٥٢٥	٦١٦	٦٠٤	٧٧١	
الولايات المتحدة						
	جميع أصناف الأغذية	-	-	-	-	
	الفلزات والمعادن	-	-	-	-	

الشريك	فئة السلعة	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧ ^(أ)	٢٠٠٨ ^(ب)
	الوقود	-	-	-	-	-
	البضائع المصنعة	-	١	-	-	-
	المجموع	-	١	-	-	-
بقية العالم	جميع أصناف الأغذية	٣٠٢	٢٠١	٣٤٢	٣٣٠	
	الفلزات والمعادن	٤٨٧	٤٨٠	٩٩٢	١ ٥٧٣	
	الوقود	-	١٣	١١	٥٢	
	البضائع المصنعة	٣٠	٣٩	٨	٦	
	المجموع	٨١٩	٧٣٣	١ ٣٥٢	١ ٩٦١	
العالم	جميع أصناف الأغذية	٧٠٤	٥٤٤	٦٩٥	٧٦٧	
	الفلزات والمعادن	١ ١١١	١ ١٢٤	١ ٦٧٢	٢ ١٢٩	
	الوقود	١٢	٢٠	١١	٥٢	
	البضائع المصنعة	٥٠٢	٦٢٧	٦٠٢	٧٥٢	
	المجموع	٢ ٣٣٢	٢ ٣١٩	٢ ٩٨٠	٣ ٧٠١	٣ ٧٨٠
الواردات						
دول الاتحاد الأوروبي الـ ٢٧	جميع أصناف الأغذية	٢٠٢	١٩٢	١٧٦	١٧٤	
	الفلزات والمعادن	٢٤	٣١	٢٠	٣٠	
	الوقود	٢١	٦	٢	١	
	البضائع المصنعة	١ ١٩٣	١ ٦٠٤	٢ ٠١٠	١ ٨٨٥	
	المجموع	١ ٤٥١	١ ٨٤٣	٢ ٢١٦	٢ ٠٩٠	
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	جميع أصناف الأغذية	٢٦٨	٤٣٣	٤٦٥	٦٣٣	
	الفلزات والمعادن	١٠	٢٨	٣١	١٦	
	الوقود	١ ٢٢٠	١ ٩٤١	٢ ٥٣٧	٢ ٩٨٨	
	البضائع المصنعة	٥٥٩	٧٦٧	٨١٦	٨١٤	
	المجموع	٢ ٠٧٣	٣ ١٨٧	٣ ٨٥٠	٤ ٤٥١	
الولايات المتحدة	جميع أصناف الأغذية	٤٢٥	٤٩٣	٤٣٠	٥٦٣	
	الفلزات والمعادن	-	-	-	-	
	الوقود	-	-	-	-	
	البضائع المصنعة	١٦	٢١	١٤	١٠	
	المجموع	٤٤٩	٥٢١	٤٥٣	٥٧٣	

الشريك	فئة السلعة	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨ (ب)
بقية العالم	جميع أصناف الأغذية	٣١٤	٥٠٣	٣٣٠	٢١٤	
	الفلزات والمعادن	٣٧	٤٠	٢٩	١٣	
	الوقود	٦٩	١٥٤	٣٣٨	٢٧٥	
	البضائع المصنعة	١١٩٧	١٨١٢	٢٩٧٥	٢٤٦٧	
	المجموع	١٦٣٨	٢٥٣٤	٣٦٥٥	٢٩٦٩	
العالم	جميع أصناف الأغذية	١٢٠٩	١٦٢١	١٤٠٢	١٥٨٣	
	الفلزات والمعادن	٧٢	٩٨	٨٠	٥٩	
	الوقود	١٣١٠	٢١٠١	٢٨٧٦	٣٢٦٤	
	البضائع المصنعة	٢٩٦٥	٤٢٠٤	٥٨١٦	٥١٧٧	
	المجموع	٥٦١٠	٨٠٨٤	١٠١٧٤	١٠٠٨٣	١٤٥٠٠

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد، بالاستناد إلى قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع، وقاعدة البيانات التابعة لإدارة الإحصاءات التجارية بصندوق النقد الدولي.

ملاحظات: جميع أصناف الأغذية، شعبة الأمم المتحدة الإحصائية، (التصنيف الموحد للتجارة الدولية، الرموز صفر + ١ + ٢٢ + ٤)

الفلزات والمعادن: (التصنيف الموحد للتجارة الدولية، الرموز ٢٧ + ٢٨ + ٦٨)

الوقود: (التصنيف الموحد للتجارة الدولية، الرمز ٣)

البضائع المصنعة: (التصنيف الموحد للتجارة الدولية، الرموز ٥-٨ ناقصا الرمز ٦٧ و ٦٨)

(أ) تقديرات.

(ب) بالنسبة لعام ٢٠٠٨، لا يتوفر سوى الرقم التقديري لمجموع الصادرات إلى العالم.

الجدول ٢

صادرات وواردات كوبا من الخدمات، ٢٠٠٥-٢٠٠٨

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
الصادرات	الصادرات	الصادرات	الصادرات	الصادرات
الواردات	الواردات	الواردات	الواردات	الواردات
٣٤٥٠	٧٤٠	٦٥٥١	٩٧٨	٦٦٧
١٩٦	١٩٢	١٤٥٣	٢٠٠	١٥٠٠

المصدر: أمانة الأونكتاد، بالاستناد إلى بيانات ميزان المدفوعات.

(أ) التقديرات.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٩]

ما برح المكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كوبا يعد تقارير سنوية عن آثار الحصار المفروض منذ عام ١٩٩٢. فخلال عام ٢٠٠٨، بقيت الحالة مماثلة جدا للأعوام السابقة. ويمكن ملاحظة أثر الحصار في جميع مجالات أنشطة البلد الاجتماعية والاقتصادية، مما يؤثر على فرص التنمية الوطنية والمحلية ويخلق مصاعب اقتصادية. كما يؤثر الحصار على أكثر الفئات السكانية ضعفا وعلى التنمية البشرية بوجه عام.

فقد حد الحصار من حصول كوبا على القروض الإنمائية التي تمنحها المؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية. وهذا حدّ بدوره من إمكانية الحصول على الموارد من أجل دعم خطط كوبا الإنمائية الوطنية والمحلية.

وكان من الصعب إقامة الشراكات والتعاون مع المنظمات غير الحكومية، والجامعات، ومؤسسات البحث في الولايات المتحدة، وتعزيز التبادل بين الخبراء من البلدين. كما حدّ الحصار من جهود المنظمات غير الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص التي مقرها الولايات المتحدة للاضطلاع بأنشطة إنمائية في كوبا ونتيجة لهذا، حدّ أيضا من إمكانية إقامة الشراكات بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومجموعات المجتمع المدني التي مقرها الولايات المتحدة.

وتمثل سوق الولايات المتحدة، من الناحية الجغرافية، أقرب منطقة تجارية وأسهلها وأكثرها تنوعا. بيد أن الشركات الكوبية لا تزال عاجزة عن شراء المنتجات، أو المكونات، أو التكنولوجيات في أراضي الولايات المتحدة أو من شركات الولايات المتحدة. ونتيجة لهذا، تضطر كوبا إلى شراء واستيراد المنتجات من أماكن أبعد وتكاليف أعلى بكثير. وقد تسبب الحصار في نتائج سلبية بالنسبة لمبادرات التعاون الخارجي، مما ولد الكثير من الصعاب بالنسبة لتنفيذ البرامج والمشاريع بسبب القيود أو إجراءات الحصار التجاري المفروضة على شراء المدخلات من شركات الولايات المتحدة وفروعها. وهذا كله له أثر سيء على التكاليف النهائية للمدخلات المستوردة من أجل المشاريع، إذ تنجم عنه زيادة تكاليف المعاملات والنقل، الأمر الذي يزيد من تكاليف المشاريع، بمقدار ١٥ في المائة في المتوسط. وكان لهذا أثر مباشر على أنشطة التعاون الإنمائي التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ويظل المثال الواضح على الحالة المذكورة أعلاه هو المشاريع التي يمولها الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، التي يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كمتلق رئيسي أو مدير للمشروع بالنيابة عن كوبا. ووفقاً لإجراءات الشراء والجودة المعمول بها، طلب المشروع عروض أدوية تنافسية من أجل مرضى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وذلك لضمان تلقي ١٠٠ في المائة من المصابين العلاج الضروري بمضادات الفيروسات العكوسة، وبما أن شراء منتجات مضادات الفيروسات العكوسة من مختبرات الولايات المتحدة، إما بشكل مباشر أو من فروعها في البلدان الأخرى، غير ممكن، فلا بد من شراء الأدوية من بلدان ثالثة ومن موردين ثانويين بأسعار أعلى بكثير من الأسعار السائدة في السوق الدولية. فرغم أن أسعار الأدوية والكواشف التشخيصية المبينة في قوائم الأسعار العامة قد تناقصت، فإن كوبا لم تستفد من هذا الفارق في السعر حتى ولو كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو الذي يدير المسائل المالية بشكل كامل.

وفي عام ٢٠٠٨، تعذر شراء مضادات الفيروسات العكوسة لوبينافير ١٣٣ مليغرام، وريتونافير ٣٣ مليغرام، ونلفينافير ٢٥٠ مليغرام، وذلك لعدم تمكن أفضل منتج الإمداد بها بموجب سياسة الصندوق العالمي لضمان الجودة بسبب قيود الحصار المفروضة على التصدير إلى كوبا. وكان من الضروري التعاقد مع مورد بديل منتجاته أقل جودة عن طريق إذن استثنائي من الصندوق العالمي، مما أسفر عن عملية أطول مدة بكثير تضمنت إجراء اختبار إضافي بناء على طلب المانح.

وثمة مثال آخر على أثر الحصار هو تعذر شراء أو توريد مضادات الفيروسات العكوسة لأغراض معالجة الأطفال، بالنظر إلى أن ريتونافير ٨٠ مليغرام (محلول يُتناول بالفم)، ولوبينافير ٨٠ مليغرام/ريتونافير ٢٠ مليغرام (كالترا) (محلول يُتناول بالفم) ونلفينافير ٥٠ مليغرام (مسحوق يُتناول بالفم) هي عقاقير لا تنتجها سوى شركات أمريكية. أما الاتفاقات الطويلة الأجل التي وقّعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع شركات معينة في الولايات المتحدة فلا يمكن استخدامها من أجل هذه المشتريات بسبب القيود المفروضة في إطار الحصار.

وفي التقرير السابق للأمين العام (A/63/93)، ذُكرت الصعاب المتعلقة بجيازة معدات لقياس الحمل الفيروسي ومعدات تدفق الكريات لتحديد عدد خلايا CD4. أما العقد الذي وُقّع مبدئياً مع شركة إسبانية، فقد أُلغي لأن المعدات المقدمة من صنع شركة في الولايات المتحدة. وعرضت أيضاً شركة أخرى متعاقد معها معدات من صنع الولايات المتحدة، لكنها لم تنجح في مسعاها لأنها لم تحصل على ترخيص بالتصدير. وسببت هذه الحالة حدوث

تأخير لعدة أشهر في تنفيذ المشروع وفي نهاية المطاف كان من الضروري شراء المعدات من شركة أخرى.

ومنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، لم يتمكن مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كوبا من استخدام الاتفاقات الطويلة الأجل الموقعة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركة ديل واضطر إلى شراء معدات الحاسوب من موردين آخرين، الأمر الذي انطوى على أسعار أعلى وعدد أكبر من الخطوات الإجرائية وذلك رغم الأعمال التي قامت بها وحدة المشتريات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتسود حالة مماثلة بالنسبة للحصول على تراخيص برامج الحاسوب. فالبرامجيات التي تقرأها الشركات لا يمكن دائما للبرنامج الإنمائي في كوبا أن يستخدمها، بالنظر إلى عدم توفر التراخيص بالنسبة للعمليات التي مقرأها كوبا. ويواجه مكتب البرنامج الإنمائي صعوبات في حيازة تراخيص برامج الحاسوب الضرورية للاضطلاع بالأنشطة البرنامجية والتنفيذية بكفاءة. وخلال عام ٢٠٠٨، بقيت الحالة مماثلة تماما، وأثرت على خطة المشتريات لعام ٢٠٠٩؛ وكانت النتيجة ارتفاع التكاليف الإدارية للمكتب.

ومن جرّاء القيود المفروضة على الخدمات المالية المقدمة من مصارف الولايات المتحدة لكوبا يجب أن تستخدم عمليات البرنامج الإنمائي تدابير إدارية إضافية للاضطلاع بتمويل البرامج وتوزيع تبرعات المانحين، الأمر الذي يسفر عن ارتفاع تكاليف المكتب وازدياد أعبائه الإدارية.

وفي عام ٢٠٠٨، تأثرت كوبا بشدة بثلاثة أعاصير عنيفة وعاصفتين مداريتين، مما أصاب الاقتصاد والمرافق الاجتماعية والمرافق السكنية بأضرار كبيرة. وساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كجزء من الاستجابة الإنسانية المنسقة من قبل منظومة الأمم المتحدة، في عملية الإنعاش لدعم السكان المحليين. كما أسفر الحصار المفروض عن إبطاء عمليات الشراء في إطار الاستجابة للطوارئ وذلك من جرّاء الحاجة إلى إيجاد موردين غير أمريكيين من أجل إصلاح السقوف، والأدوات ومواد البناء، الأمر الذي تطلب أيضا وقتا أطول للاستيراد بالنظر إلى قدوم هذه البضائع من أسواق بعيدة.

وقد أثر الحصار على الموظفين الكوبيين الذين يعملون على دعم أهداف منظومة الأمم المتحدة، كما أثر على الأمم المتحدة ذاتها. إذ لا بد أن تُطلب تأشيرات السفر من الولايات المتحدة من أجل موظفي البرنامج الإنمائي الوطنيين والدوليين في هافانا، المسافرين إلى مقر البرنامج في نيويورك، قبل موعد السفر بأكثر من شهر. ورغم التقيّد بشروط الولايات المتحدة، لا تمنح التأشيرات دائما في الوقت المناسب. وهكذا يُمنع موظفو البرنامج

الإئتماني الذين مقرهم كوبا مرارا من المشاركة في حلقات العمل التدريبية والاجتماعات الرسمية، كما يُحرم كل من مقر البرنامج ومكتبه في كوبا من الحصول على الخبرات القيّمة وتبادلها. وهذه الحالة تنطبق أيضا على المندوبين الكوبيين الرسميين المشاركين في حلقات العمل التي يرعاها البرنامج الإئتماني في الولايات المتحدة، بمن فيهم ممثلو الحكومة، والمنظمات غير الحكومية، والجامعة والجهات الإئتمانية الفاعلة الأخرى. إذ لا بد من شراء تذاكر طائرة بأسعار أعلى كي يتسنى تعديل التاريخ والإلغاء بسبب عدم اليقين الناجم عن التأخر في إصدار التأشيرات عند منحها. كما أن التعديلات الواجب إدخالها على التذاكر في آخر لحظة بقصد تدارك التأخر في إصدار التأشيرات تسبب أيضا زيادة في التكاليف الإدارية.

كما يلاقي موظفو برنامج الأمم المتحدة الإئتماني المسافرون إلى نيويورك في عمل رسمي صعوبات في شراء تذاكر الطائرة من كوبا إلى الولايات المتحدة، فيضطرون إلى البحث عن مسارات توصلهم إلى الولايات المتحدة من خلال نقلات متعددة وبأسعار أعلى بكثير. وهذا يُسفر عن بعثات تزيد تكاليفها النهائية عن المبلغ المرصود لها في الميزانية، وذلك بالنظر إلى ضرورة المرور عن طريق كندا أو المكسيك أو بنما، الأمر الذي يزيد في التكاليف وفي وقت السفر.

وأخيرا، يُفاجأ الموظفون الوطنيون الذين خدموا لمدة طويلة في البرنامج الإئتماني والذين لهم حسابات ادخار خاصة لدى الاتحاد الائتماني الفيدرالي للأمم المتحدة في نيويورك بحساباتهم الادخارية الخاصة وقد جُمّدت عند إحالتهم على التقاعد، بسبب القيود التي تفرضها الولايات المتحدة على الرعايا الكوبيين الذين لهم معاملات مع المؤسسات المالية التي مقرها الولايات المتحدة.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩]

نظرا لأن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ليست وكالة تمويل وإنما هي وكالة تقنية متخصصة في إطار منظومة الأمم المتحدة فإن من الصعب تحديد حجم الضرر الذي يلحقه الحصار المفروض على البرامج التي تديرها المنظمة في نطاق اختصاصها: التعليم والعلوم والثقافة والاتصالات والمعلومات. ولكن يظل الحصار يتسبب في أثر سلبي من الناحية النوعية.

وبقيت الحالة دون تغيير نسبي منذ عام ٢٠٠٨. ففي مجال التعليم لا يزال الحصار يؤثر على توفر الموارد التعليمية بسبب القيود التجارية التي تحول دون شرائها بأسعار تنافسية. في مجال العلوم لا يزال الحصار المفروض يحد من القدرة على شراء المواد العلمية الحديثة، كما لا يزال التبادل العلمي والأكاديمي والمهني محدودا بسبب سياسات منح التأشيرات، مما يجعل السفر والانتقال من أجل الدراسة أمرا صعبا. أما في مجال الثقافة فلا يزال الحصار يؤثر على إمكانية الحصول على مواد الحفاظ على الآثار التاريخية واللوازم المستخدمة في الصناعات الثقافية كما يؤثر على التعاون مع المؤسسات الأمريكية التي قد تكون لولا ذلك مستعدة للتعاون والتبادل. وفي مجال الاتصالات والمعلومات لا تزال كوبا عاجزة عن الحصول على كابلات الألياف الضوئية المغمورة التي تتحكم فيها الشركات الأمريكية وتراخيص البرمجيات وبعض المعدات.

وكان للحصار آثار أيضا على عمليات مكتب اليونسكو في هافانا مما نتج عنه زيادة التكاليف بالنسبة لليونسكو فيما يتعلق بالتذاكر والاتصالات. كما تأثر الموظفون وأسرهم أيضا من ناحية شخصية في مجال التحويلات المصرفية والاتصالات الدولية.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

[الأصل: بالإنكليزية]

[٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٩]

أثر الحصار

يبين التحليل العام لأثر الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا أن قدرة كوبا على حماية البيئة قد تضررت بدرجة كبيرة في السنوات الأخيرة. وفضلا عن ذلك، فإن استمرار الحصار يعني ضياع فرص للتعاون البيئي في المنطقة. ومن الأمثلة على الآثار المرتبطة بالحصار ما يلي:

(أ) نظرا لتقلص النشاط التجاري بين الشركات الأمريكية وكوبا ازداد طول فترات نقل البضائع إلى كوبا مما يزيد بالتالي من انبعاثات الكربون المرتبطة بحركة النقل؛

(ب) قررت كوبا زيادة كفاءتها في مجال الطاقة في إطار برنامجها "للثورة في مجال الطاقة" في عام ٢٠٠٤. ويتمثل الهدف في خفض الاستهلاك من النفط والحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. ويمثل تعزيز التكنولوجيات الأكثر كفاءة في استخدام الطاقة أولوية رئيسية لكل من كوبا والولايات المتحدة. بيد أن التكنولوجيات التي يمكن أن تفيد المنطقة، ولكنها

تشتمل على أجزاء أو عناصر تتوفر لدى الشركات الأمريكية أو فروعها (أو لدى اليابان أو جمهورية كوريا) والتي يمكنها أن تساهم في تعزيز هذه التطورات لا يمكن بيعها لكوبا؛

(ج) كوبا هي أحد البلدان الرائدة في مجال البحوث البيولوجية في العالم حيث يعمل آلاف من خريجي جامعات ومعاهد البلاد العشرة في المجال الإيكولوجي. كما تتوفر لكوبا أيضا معرفة واسعة بحفظ الموارد الطبيعية بما في ذلك استخدام طاقة الرياح والطاقة الشمسية لتوليد الطاقة. بيد أن مشاركة الخبراء الكوبيين في المؤتمرات والأنشطة التدريبية غالبا ما تحد منها قيود السفر وصرف آلاف الدولارات على مسارات سفر أكثر تكلفة ورحلات أطول؛

(د) يحد الحصار أيضا من قدرة كوبا على الحصول على المعلومات من الصحف والمنشورات التقنية والعلمية الرائدة وكذلك من الوصول إلى الشبكة وبالتالي إلى الشركات والمؤسسات المتخصصة في الولايات المتحدة. ويحد ذلك من فرص الأكاديميين والمهندسين والطلاب الكوبيين في الحصول على التطورات الجديدة في مجال الطاقة والعلوم البيئية مما كان سيزيد من استخدام التكنولوجيات البيئية السليمة؛

(هـ) بالمثل، تم بعد عام ٢٠٠٠ فرض حظر كامل على عمليات تبادل المعلومات بين الشبكات والجمعيات العلمية والأكاديمية في المجالات المتصلة بالبيئة وكذلك على الدراسات المشتركة للنظم الإيكولوجية الأرضية والبحرية والتي ازداد حجمها في فترة التسعينات بموجب تراخيص محدودة. أدى ذلك إلى انخفاض كبير في التبادل التعاوني للمعلومات والعمل البحثي بالنسبة للمجتمعات العلمية في البلدين؛

(و) لكل من الولايات المتحدة وكوبا مصلحة في استكشاف واستغلال النفط في المناطق البحرية المشتركة. ولا يمكن في الوقت الحالي إجراء دراسات مشتركة للأثر البيئي وطرق التشغيل الملائمة للبيئة نتيجة للحصار؛

(ز) يقع البلدان في منطقتين تتميزان بممرات بيولوجية هامة جدا يمكن أن تستفيد من التعاون الإقليمي الكامل؛

(ح) تقع الولايات المتحدة وكوبا في منطقة حيث الكوارث، ولا سيما الأعاصير تؤثر بدرجة خطيرة في النظم الإيكولوجية وفي السكان. ويعمل البلدان على تحقيق مستوى عالٍ للوقاية من الكوارث والتأهب لها. وفي هذا المجال سوف يفيد التعاون البلدين وغيرهما من البلدان في باقي أنحاء منطقة البحر الكاريبي؛

(ط) حظيت كوبا بالاعتراف وفقا لمعايير متعددة بوصفها بلدا منح أولوية كبيرة للبيئة والتنمية المستدامة. ووصفت دراسة أجراها الصندوق العالمي للطبيعة بشأن الآثار الإيكولوجية كوبا بأنها البلد الوحيد حيث دليل التنمية البشرية الذي وضعه البرنامج الإنمائي مرتفع وحيث الأثر الإيكولوجي ضعيف جدا. إلا أن السلطات الكوبية تفيد بأن الضرر الاقتصادي الذي سببه الحصار الأمريكي على كوبا كان يعادل ١,٦ من حجم الناتج المحلي الإجمالي للبلاد و ١٢ ضعفا من دينها الخارجي في عام ٢٠٠٦. كما تقلصت أيضا فرص الحصول على القروض الدولية والوصول إلى المؤسسات المالية الدولية. وأدى ذلك إلى شكوى كوبا العامة من الضرر الذي لحق بجهودها لتحقيق القدرة على سداد الديون.

ويساهم إلغاء القيود التي تحد من التبادل العادي بين البلدين في تعزيز التنمية المستدامة للنظم الإيكولوجية المشتركة والتعاون بين الأوساط العلمية والأكاديمية ويزيد من مساهمة البلدين في مكافحة ظاهرة تغير المناخ. كما أن من شأنه أن يعزز المحافظة على التنوع البيولوجي والجهود المبذولة لتحقيق السلامة الخارجية والتكيف مع الكوارث الطبيعية واتقائها وتحقيق الاستدامة البيئية. كما سوف يفيد البلدان الأخرى التي تكون للبلدين برامج تعاونية معها.

موجز العمل الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة للبيئة في كوبا

تستفيد البرامج التي ينفذها برنامج الأمم المتحدة للبيئة من نقل المعارف وبناء القدرات والدعم التقني المقدم من كوبا إلى البلدان الأخرى، فعلى سبيل المثال من خلال مركز دراسات الاقتصاد العالمي الذي يعتبر واحدا من مركزين للامتياز اختارهما برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتنفيذ الأنشطة ذات الصلة بالتقييم. وقدم الخبراء الكوبيون أيضا الدعم في إعادة إعمار جامايكا بعد حدوث إعصار إيفان.

ويقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدعم إلى اتفاق تعاوني ثلاثي بين كوبا والجمهورية الدومينيكية وهايتي تم تعديله مؤخرا ليشمل جامايكا بصفة مراقب لإنشاء ممر بيولوجي كاربي بين هذه البلدان. وسيتم تنفيذ المشروع على مدى ٣٦ شهرا وتوفر لكوبا القدرة على القيام بدور كبير في توفير الخدمات التقنية للمشروع.

ويركز عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع كوبا أساسا على مجال الطاقة وتغير المناخ وإدارة النظام الإيكولوجي. ولدى البرنامج في هذا الصدد عدد من الأنشطة التي يتم تنفيذها في كوبا والتي لم تتأثر مباشرة بالحصار. ويشمل ذلك مساهمته في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢ في كوبا وتقديمه الخدمات لاتفاقية كارتاخينا لحماية وتنمية البيئة البحرية لمنطقة البحر الكاريبي الكبرى التي كوبا طرف فيها.

وأخيراً، ينفذ برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه وكالة منفذة لمرفق البيئة العالمية ١٠ مشاريع لهذا المرفق في كوبا منها: (أ) توليد الطاقة وتقديم خدمات الطاقة القائمة على الطاقة المتجددة الحديثة في كوبا: حالة جزيرة خوفينتود؛ (ب) وتكامل إدارة مستجمعات المياه الساحلية وإدارة المنطقة الساحلية في الدول الجزرية الصغيرة النامية في البحر الكاريبي، (ج) وإكمال وتوطيد إطار السلامة البيولوجية الوطني من أجل التنفيذ الفعال لبروتوكول كارتاخينا المتعلق بالسلامة البيولوجية، ومشاريع أخرى.

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٩]

لآثار الحصار عنصران فيما يتعلق ببرنامج المستوطنات البشرية يرتبط الأول بالآثر الطويل المدى الذي له تبعات بالنسبة لما يلي:

(أ) استقرار وسرعة عملية استيراد اللوازم من مواد البناء وأدواته ومعداته، فضلاً عن الواردات من الطاقة والمواد الخام الضرورية لإنشاء وصيانة المستوطنات البشرية وإعادة بنائها في أعقاب الكوارث الطبيعية؛

(ب) نقل التكنولوجيات الأكثر كفاءة والأسلم من الناحية البيئية واستخدام براءات الاختراع المسجلة في الولايات المتحدة والتي تقوم بتسويقها شركات ذلك البلد وسائر الشركات في جميع أنحاء العالم؛

(ج) إمكانية الحصول على الطاقة وتكنولوجيات الاقتصاد في الطاقة والحصول على النفط وكلها أصول هامة في مجال توفير الخدمات الحضرية الأساسية مثل النقل وجمع النفايات الصلبة والتخلص منها ومد شبكات المياه والمرافق الصحية والاستجابة الطارئة للمخاطر من قبل الحرائق والفيضانات والأعاصير وذلك حتى يتسنى للكوبيين الاستفادة من بدائل تتسم بالكفاءة والاستدامة البيئية؛

(د) إمكانية الحصول على مواد كيميائية ومعدات ذات تكلفة منخفضة لمعالجة المياه والمياه المستعملة لتحسين نوعية تلك الخدمات وتوفيرها بتكلفة ميسرة، وأثر ذلك بالنسبة للصحة البيئية والصحة العامة؛

(هـ) تسوية المطالبات القائمة المتعلقة بالملوكات التي كان يحوزها من قبل مواطنون من الولايات المتحدة أو مواطنون حاصلون على الجنسية الكويتية وهو أمر ضروري لاستخدام وإصلاح المرافق الهامة وتحقيق التنمية الحضرية والعقارية بصورة رشيدة ومنسقة؛

(و) منح التأشيرات وتصاريح السفر اللازمة لعمليات التبادل العلمي والتقني والثقافي ولا سيما للمخططين والمهندسين المعماريين وغيرهم من المهندسين وعلماء الاجتماع لكي يتسنى لهم إسداء المشورة إلى نظرائهم الكويتيين بشأن تصميم وتخطيط وإدارة أنشطة الإسكان والمستوطنات البشرية.

ومن منظور المستوطنات البشرية أساسا، فإن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٧/٦٣ من شأنه أن يوثق ثماره الاجتماعية والاقتصادية والبيئية على صعيد تخطيط المستوطنات البشرية وإدارتها وسلامة البيئة وبالأخص بالنسبة للفئات الفقيرة والمحرومة من السكان.

ويرتبط العنصر الثاني بآخر الأنشطة ذات الصلة المنفذة منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ والتي تواصلت بالرغم من الحصار، وهي كالتالي:

(أ) عمل موئل الأمم المتحدة مع نظرائه في المعهد الوطني الكويتي للإسكان ومعهد التخطيط العمراني على وضع مشاريع للتعاون التقني. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٨، دُعي المدير التنفيذي لموئل الأمم المتحدة لزيارة هافانا لتوقيع اتفاق للتعاون بشأن المستوطنات البشرية المستدامة والإدارة البيئية الحضرية؛

(ب) بعد حدوث إعصاري غوستاف وآيك، شارك موئل الأمم المتحدة بنشاط في عملية الإعمار في المناطق المتأثرة من خلال بناء القدرات المحلية في مجال التخطيط وبناء المنازل مع نحو ٦ ٤٨٠ أسرة متضررة؛

(ج) يقوم موئل الأمم المتحدة بدور نشط في فريق الأمم المتحدة القطري ويعكف حاليا على صياغة وثيقة لبرنامج قطري للمشاريع التعاونية بين موئل الأمم المتحدة والحكومة في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ سيتم إصدارها قريبا؛

(د) نظرا لحجم وتعقيد عملية الإنعاش بعد الأعاصير يتجه التركيز الفوري إلى تعزيز القدرات على الصعيد المحلي من أجل إسكان الضحايا، وذلك بتشجيعهم على بناء المساكن بأنفسهم تساعدهم في ذلك الدوائر وسلطات الإسكان المحلية.

وتأثرت جميع أنشطة موئل الأمم المتحدة المذكورة أعلاه تأثرا سلبيا من الحصار الذي يوصي الموئل برفعه.

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣ تموز/يوليه ٢٠٠٩]

على النحو الوارد في تقارير سابقة، فإن وجهة نظر اليونيدو هي أن الحصار لا يزال يحدث أثراً سلبياً على التنمية الاقتصادية في كوبا. وقد تفاقمّت الحالة بسبب الأزمة المالية العالمية الراهنة والكوارث الطبيعية التي تعرضت لها البلاد في عام ٢٠٠٨. وبالرغم من استمرار تعاون اليونيدو مع كوبا في عدة مجالات فإن ثمار هذا التعاون الذي يجنيه البلد على المدى الطويل قد تقلص إذا ما طال أمد الحصار.

وتنفذ اليونيدو في الوقت الحاضر برامج ينصب محور تركيزها على كفاءة استخدام الطاقة والمصادر البديلة لها وإدارة البيئة بصورة أنظف وأكثر استدامة والقضاء بشكل تدريجي على استعمال بروميد الميثيل في تبخير التربة والطبقات التحتية ومرافق التخزين والمباني. وتمول هذه البرامج حكومتا النمسا وسويسرا ومرفق البيئة العالمية والصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال المتعلقة بالمواد المستنفذة للأوزون والميزانية العادية لليونيدو.

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٩]

تواجه منطقة البحر الكاريبي عدداً متزايداً من التحديات الخطيرة المتعلقة بالاتجار بالمخدرات غير المشروعة. وتجد كوبا نفسها، مع بلدان أخرى من منطقة البحر الكاريبي، بين أكبر منتجي العالم للكوكايين في أمريكا اللاتينية وأكبر مستهلكي العالم لها في أمريكا الشمالية وأوروبا. ويعكف مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على وضع مجموعة من المبادرات لدعم منطقة البحر الكاريبي في جهودها الرامية إلى التصدي لهذه التحديات.

وقد نظم المكتب بالاشتراك مع الجمهورية الدومينيكية مؤثراً وزارياً بعنوان "الاتجار غير المشروع بالمخدرات، والجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب بوصفها تحديات للأمن والتنمية في منطقة البحر الكاريبي"، عُقد في سانتو دومينغو في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩. ووقعت كوبا مع بلدان كاريبية أخرى مشاركة في المؤتمر إعلاناً سياسياً هو ميثاق سانتو دومينغو الذي يوصي باعتماد خطة عمل لمنطقة البحر الكاريبي وآلية للشراكة والرصد.

وقبل المؤتمر الوزاري، زاد المدير التنفيذي للمكتب كوبا في ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩ والتقى بالسلطات العليا (وزير الخارجية، فيليبي بيريز روك والنائب الأول لرئيس مجلس الدولة في كوبا خوسيه رامون ماتشادو) وأكد من جديد على أن المكتب يعتبر كوبا شريكاً أساسياً في تنفيذ الإعلان السياسي وخطة عمل منطقة البحر الكاريبي ويرحب بالفرصة المتاحة لمواصلة التعاون مع كوبا.

وسيزود ميثاق سانتو دومينغو مختلف الأطراف صاحبة المصلحة بآلية لرصد جميع الأعمال المنفذة في المنطقة و يتيح المجال لعمل مشترك يحدد المناطق التي تعاني من مشاكل في الكاريبي والإجراءات اللازمة اتخاذها من أجل معالجتها، بحيث تتحسن فرص التعاون وصلات التأزر في المنطقة. ومن أجل بلوغ هذه الأهداف، ستقام آلية استشارية وتنشأ قاعدة بيانات آلية على شبكة الإنترنت لمساعدة الجهات المانحة، لهما دور تنسيقي وإداري في المنطقة.

وعن طريق هذه الآلية، يمكن التشارك في تحديد أولويات المساعدة و ثغراتها واستعراضها، واتخاذ القرارات على مستوى السياسات بشأن عمليات توزيع الموارد والأموال اللازمة للاحتياجات ذات الأولوية. وسيعزز إدراج كوبا في آلية الشراكة والرصد تعاون البلد مع نظرائه الإقليميين. وفي هذا الصدد، من المهم أن يتوفر للسلطات الكوبية المعنية بإنفاذ القانون إمكانية الاستفادة من الإجراءات والهيكل الأساسية والتكنولوجيا الملائمة لتيسير تنفيذ الآلية.

وسيكون من الضروري تقديم الدعم لتعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ خطة العمل، حتى في كوبا، وهي موارد ستستثمر في المجالات الاستراتيجية المتعلقة بالبحث وسيادة القانون والصحة والتنمية البشرية، وفقاً لما هو متوخى في خطة العمل. و ينبغي مواصلة توسيع العمليات التي ينفذها المكتب في منطقة البحر الكاريبي، بما فيها كوبا، واستمرار المكتب في البحث بنشاط عن أموال لدعم أنشطته.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

[الأصل: بالإنكليزية]

[١١ أيار/مايو ٢٠٠٩]

يعد صندوق الأمم المتحدة للسكان بصورة منهجية التقارير المتعلقة بآثار الحظر التجاري والاقتصادي والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. ومنذ التقرير الأخير، الذي قدم في أيار/مايو ٢٠٠٨، ظلت التدابير الرئيسية للحظر مطبقة ويجرى تنفيذها على أتم وجه. وقد أثر هذا الحظر على نوعية حياة الكوبيين، ولا سيما أشد الفئات ضعفاً.

وكان للحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة وطأة شديدة للغاية عانت منها كوبا أثناء الربع الأخير من عام ٢٠٠٨، عندما ضربت الجزيرة ثلاثة أعاصير قوية وعاصفتان مداريتان، وفي الجزء الأول من عام ٢٠٠٩ أثناء مرحلة ما بعد التعافي من الأعاصير.

وقد تأثر سلباً من الحظر كل من البرنامج العادي ومشاريع الدعم الإنساني التي نفذها صندوق الأمم المتحدة للسكان استجابة للأضرار والأعطال التي نجمت عن الأعاصير. وفرضت آثار الحظر عبئاً مالياً آخر على عمليات الصندوق، وأثرت الحواجز التجارية على قدرته على اقتناء المعدات والأدوية والمواد المخبرية التي تنتجها الشركات العاملة في الولايات المتحدة أو التي تغطيها براءات اختراع الولايات المتحدة. ولم يحد ذلك من الخيار فحسب، إنما أدى كذلك في أوقات كثيرة إلى ارتفاع في الأسعار.

ولم يكن صندوق الأمم المتحدة للسكان قادراً في استجابته للحالة الطارئة، على اقتناء ما هو ضروري من لوازم الصحة الإنجابية للطوارئ اللازمة للمساعدة السريرية في حالات الولادة، وللمعدات التي يمكن إعادة استخدامها وعمليات التوليد الجراحية، والعلاج بالحقن الوريدي بالمضادات الحيوية، وأمراض تعفن الدم النفاسي ومرض التهاب الحوض، ومعدات طبية (مثل أجهزة التحكم بالأسرة وجهاز تعقيم أوتوكلاف وآلة تصوير بالموجات فوق الصوتية وآلة التخدير). وقد تعين شراء معظم هذه السلع والمعدات في أوروبا أو آسيا، وترتبت على ذلك زيادة كبيرة في التكلفة، تعزى بشكل أساسي إلى ارتفاع تكاليف الشحن الجوي، وتأخير في التسليم.

وفي الفترة ما بين نيسان/أبريل ٢٠٠٧ وأيار/مايو ٢٠٠٨، قدر الأثر السلبي المباشر للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على قطاع الصحة الكوبي بمبلغ يصل إلى ٢٥ مليون دولار. وليس من المستغرب أن يكون وقع هذا الحظر على القطاع الصحي قد ازداد حتى أكثر مما كان عليه في السنة الماضية، نتيجة لما يلي: (أ) أثر الكوارث الطبيعية؛ (ب) وأثر الأزمة المالية والاقتصادية الحالية التي تعم جميع أرجاء العالم؛ (ج) والزيادة التي طرأت على أسعار السلع والأغذية. وأثر الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة لمس تحديداً في البرنامج المتعلق بالأمن المأمونة؛ وفي الدعم المقدم للرعاية المتعلقة بالتوليد في حالات الطوارئ والإمداد بالسلع اللازمة للصحة الإنجابية. ومن الأمثلة على القيود التي أثرت على عمل الصندوق عدم السماح باستيراد لوازم طبية صنعت في الولايات المتحدة، مثل فيلم فحص الثدي بالأشعة والكراسات الطبية.

وتقع كوبا في منطقة تسجل ثاني أعلى معدل للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في العالم بعد أفريقيا جنوب الصحراء. ومع ذلك، تمكنت كوبا من الحفاظ على معدل انتشار يعد واحداً من أقل معدلات الإصابة في العالم، ويعود الفضل جزئياً في ذلك إلى الدعم الذي تم الحصول عليه من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، وكذلك من منظمات مثل صندوق الأمم المتحدة للسكان. كما انخفض إجمالي معدل الإصابات بالأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي، غير أن حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية تزايدت في أوساط النساء، وبالرغم من التحسن في توافر الواقيات الذكرية، فإن السلع الأخرى ظلت دون مستوى الكمية المطلوبة. ولم تكن العقاقير المضادة للفيروسات العكوسة متوفرة في الجزيرة بسبب الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة إلى أن استحدثت كوبا من أدويتها الخاصة في عام ٢٠٠١. ولا تستطيع كوبا استيراد المعدات والتكنولوجيا من شركات الولايات المتحدة الدوائية لتشخيص الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومعالجتها.

وبالإضافة إلى القطاع الصحي، فإن مسائل السكان الأخرى التي أضرتها القيود تشمل الهجرة والشباب وتخطيط الأسرة والصحة الجنسية والإنجابية والتغيرات في الهيكل العمري. فعلى سبيل المثال، أثر الحظر الاقتصادي سلباً على القدرة على تقديم الخدمات لعدد متنام من سكان كوبا المسنين نتيجة حالات النقص في اللوازم الطبية والمعدات اللازمة لدور التمريض ومراكز الرعاية النهارية. كما سيظهر الأثر حتى بدرجة أقوى على السكان المسنين في كوبا متى بدأت هذه الشريحة السكانية تمثل نسبة من مجموع سكانها، أكبر مما تمثله حالياً.

وبوجه عام، فإن الحصول بسهولة على المنتجات والمواد المكتبية والحواسيب وغيرها من اللوازم كفيلاً بأن يحسّن كثيراً تنفيذ مختلف البرامج الاجتماعية التي يدعمها صندوق الأمم المتحدة للسكان، مثل برامج التثقيف الجنسي في المدارس الثانوية والجامعات التعليمية. ولولا قيود الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة، لتمكن الصندوق من تقديم دعم أفضل لبرنامج وزارة الصحة العامة للرعاية الصحية للحوامل المعرضات لخطر شديد، ولتمكّن من الإسهام بشراء مختلف أنواع وسائل منع الحمل من شركات الولايات المتحدة للمستحضرات الصيدلانية والإسهام أيضاً في تلبية الطلب على المواد الإعلامية والتثقيفية. ويعتقد أنه كان يمكن تحسين كمية وسائل منع الحمل ومجموعة الخيارات المتاحة للمرأة الكوبية إلى حد كبير لو كان شراء هذه السلع مباشرة من الولايات المتحدة ممكناً.

والمصادر الدولية للمساعدة المقدمة إلى كوبا هي مصادر محدودة للغاية. وصندوق الأمم المتحدة للسكان هو أحد مصادر التمويل القليلة جداً التي تدعم برامج الصحة الجنسية والإنجابية، والسكان والتنمية، والبرامج الجنسانية. والتعاون الذي يوفره الصندوق يساعد في

بناء القدرة الوطنية واتباع أفضل الممارسات التي يمكن أن تعود بالفائدة على بلدان أخرى في المنطقة. وقد حققت كوبا نتائج هامة، بيد أن الدعم المتواصل أساسي للمساعدة في بلوغ الأهداف الوطنية والأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً والمنصوص عليها في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وكذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

منظمة السياحة العالمية

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩]

أهم الحقائق التي تؤثر على تنمية السياحة الكوبية هي:

(أ) استبعاد كوبا من سوق الولايات المتحدة المدرة لعائدات السياحة، الأمر الذي يدل، حسب تقديرات الخبراء، على أن ما يقرب من ٣٥ مليون من مواطني الولايات المتحدة لم يزوروا الجزيرة منذ بداية الحظر. وإن ذلك يمثل خسارة في إيرادات كوبا من قطاع السياحة تقدر بنحو ٢٣ بليون دولار؛

(ب) تعديل قانون توريتشيللي (١٩٩٢) أدى إلى عدم أخذ كوبا في الحسبان في قطاع السفن السياحية الذي يشكل مصدر عائدات اقتصادية متنامية؛

(ج) صعوبة تحقيق مبيعات السفر عبر شبكة الإنترنت نظراً لتعذر استخدام بطاقات الائتمان الأمريكية؛

(د) لا تتوفر لدى شركات السياحة الكوبية أية إمكانية للحصول على لوازم ومدخلات عمليات قطاعها السياحي من الموردين الأمريكيين، مما يزيد إلى حد كبير من تكلفة وارداتها ويحد بالتالي من قدرتها التنافسية؛

(هـ) عدم السماح لأي وكالة سفر في الولايات المتحدة بإدراج كوبا في منشوراتها للمنتجات والخدمات السياحية.

ومع أن هذه الحقائق لا تقتصر على الفترة المشمولة بالتقرير (أي منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٨)، فإنها تبين، بوجه عام، الآثار الإجمالية للحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة على قطاع السياحة الكوبية على مر السنين.

الاتحاد البريدي العالمي

[الأصل: بالإنكليزية]

[٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٩]

إن الاتحاد البريدي العالمي، باعتباره وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة، لا يشارك بشكل مباشر في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٧/٦٣، الذي لا تتأثر به إلا الدول الأعضاء.

والاتحاد البريدي العالمي يعتبر دائماً كوبا عضواً كاملاً العضوية في الاتحاد. وبذلك الصفة، تتمتع كوبا بنفس الحقوق التي يتمتع بها أعضاء آخرون في الاتحاد وعليها نفس الالتزامات. واستفادت كوبا مؤخراً من مساعدة الاتحاد في مجال الإصلاح الإقليمي ومشاريع التحديث والتدريب وحساب التكاليف.

وعلاوة على ذلك، تضطلع كوبا بدور فعال في أنشطة الاتحاد وهيئاته. فقد انتُخبت، على سبيل المثال، عضواً في مجلس إدارة الاتحاد ومجلس إدارة العمليات البريدية أثناء انعقاد مؤتمر الاتحاد في عام ٢٠٠٨، وهي تعمل بصفقتها عضواً في عدد من لجان المجلس وأفرقة العاملة.

برنامج الأغذية العالمي

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٣ أيار/مايو ٢٠٠٩]

ما فتئ الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة يقيد التجارة تقييداً شديداً ويؤثر تأثيراً مباشراً على قدرات كوبا وكفاءتها فيما يتعلق بالهياكل الأساسية اللوجستية (الميناء، النقل، تخزين البضائع، تتبع السلع)، وتجهيز المنتجات الغذائية، وتوزيع المياه، والإنتاج الزراعي. ومن ثم تأثرت سلباً كفاءة شبكات الحكومة للضمان الاجتماعي التي تعتمد على الأغذية، والتي تكتسي أهمية أساسية لأمن الأسر المعيشية الغذائي. ولهذه العوامل، التي تقترب بتدهور الأراضي ونوعية المياه وتساهم فيه جزئياً، أثر على رفاه الناس. وتشكل حالات النقص في المغذيات الدقيقة مصدراً للقلق. فققر الدم يتفشى إلى حد كبير، ولا سيما بين الأطفال دون الثانية من العمر، مما يعرض إمكانات نموهم للخطر. والأثر أقوى في المقاطعات الشرقية التي ينعلم فيها الأمن الغذائي بشكل أكبر. وفي عام ٢٠٠٨، كان لهذه العوامل وقع أشد يعزى إلى أثر الأعاصير التي ضربت كوبا. وقد تأخر شراء وشحن المعونة الغذائية وغير الغذائية الطارئة بسبب المضاعفات اللوجستية الواردة آنفاً؛ كما تأخر تنفيذ المشاريع الإنمائية التي قدم لها

برنامج الأغذية العالمي المساعدة نظراً للصعوبات التي تواجهه في شراء المواد وشحنها. وبسبب هذا الحظر، تلزم السفن بالتوقف في بلد مجاور للنقل العابر. وتنجم عن ذلك تأخيرات وتكاليف إضافية تؤثر أيضاً على عمليات الشحن التي ينفذها برنامج الأغذية العالمي.

منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية

[الأصل: بالإنكليزية/الإسبانية]

[٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٩]

الأثر على المستوى القطري

بلغ التأثير التراكمي على القطاع الصحي، من الناحية الاقتصادية الصرفة؛ منذ بدء الحصار، ٣١٨ مليون دولار، وفقاً لإفادة كوبا. ويقدر تأثير الحصار على القطاع الصحي للفترة من أيار/مايو ٢٠٠٨ إلى نيسان/أبريل ٢٠٠٩ بمبلغ ٢٥ مليون دولار. ويعوق الحصار الاقتصادي تقدم قطاع الصحة العامة في كوبا بأكملها، إذ يحرمها من الحصول على التمويل من خلال القروض والمنح المقدمة من البنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية. ويشمل التأثير على مجالات محددة في قطاع الصحة العامة فرض قيود على تحسين البنية التحتية للخدمات الصحية الأساسية في البلد، والحد من إمكانية الحصول على منافع الصحة العامة (شاملة كلا من الأدوية والمعدات واللوازم الطبية)، بما في ذلك المعرفة العلمية. ويتربط على ضرورة إيجاد جهات بديلة لتوريد المعدات الطبية ارتفاع التكاليف واستخدام الخيارات الثانوية للعلاج، مما يؤدي إلى زيادة تدهور الأحوال الصحية، ويؤثر من ثم على نوعية حياة سكان كوبا. غير أنه يصعب قياس هذه المسألة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية. وفيما يلي أمثلة توضح ذلك:

(أ) يجد الحصار من إمكانية حصول البلد على المعارف العلمية. وإمكانية البلد في مجال الحصول على خدمات الإنترنت محدودة. وعلى الرغم من وجود اتصالات ساتلية في كوبا، فإنها لا تستطع تركيب خط بحري للألياف الضوئية بسبب الحصار. وهذا يعيق مشاركة كوبا في منتديات الإنترنت، وفي أنشطة الجماعات العلمية ومناسبات البحوث ذات الصلة، ويحد من قدرة البلد على الوصول إلى المصادر المفتوحة للبرامجيات. وعلى الرغم من المنجزات العلمية والابتكارية المشهود بها في كوبا، فإن الأوساط العلمية الكوبية قليلة الحيلة بسبب محدودية إمكانية حصولها على الزمالات والمنح من الولايات المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، لا يستطيع العلماء الكوبيون الاشتراك في المجالات العلمية الأمريكية ولا يسمح للعلماء الأمريكيين بالاشتراك في المجالات الكوبية. ولا تضير هذه الحالة بكلا البلدين فحسب، بل

وبالعلم والتنمية على الصعيد العالمي، حيث يتطلب تقدمهما الحصول على الإسهامات العلمية لجميع البلدان؛

(ب) يؤثر الحصار على الرعاية الصحية على المستوى الفردي. وقد أبلغت عدة مرافق صحية عالية التخصص بأنها تعاني قصورا وظيفيا بسبب عدم إمكانية حصولها على التكنولوجيا واللوازم والعقاقير الطبية. وينطبق هذا على الجهات التي تحتاج إلى الإمداد بأجهزة قياس الخلايا واللوازم المخبرية المتعلقة بجهاز المناعة واللازمة لتشخيص أمراض الدم الخبيثة (من إنتاج مؤسستي بيكتون وديكنسون). وعلاوة على ذلك، عجزت إدارة علاج الأورام لدى الأطفال عن ممارسة طرائق العلاج غير الجراحي والعلاج الوظيفي المناسب للأطفال والشباب المصابين بسرطانات العظام، بسبب عدم إمكانية الحصول على منتجات الأطراف الصناعية القابلة للتمديد، التي تصنعها شركات أمريكية. وقد تأثر برنامج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بسبب محدودية إمكانية الحصول على العقاقير المضادة للفيروسات العكوسة لدى الأطفال (ساكوينافير وريتونافير) التي تنتجها مؤسستا أبوت وبريستول - مايرز. ولا يستطيع موزعو المنتجات الصيدلانية إمداد كوبا بهذه العقاقير بسبب عدم حصولهم على التراخيص اللازمة من وزارة الخزانة بالولايات المتحدة.

وأثناء الاستجابة لحالة الطوارئ في مجال الصحة العامة الناجمة عن فيروس الإنفلونزا A H1N1، تأخر وصول دواء أوسياتاميفير المضاد للفيروس، بسبب الحاجة إلى إبرام عقود مع مختبرات صيدلانية في الهند. وتأخر أيضا شحن معدات المختبرات المتعلقة بالتفاعل المتسلسل للبروتين، نظرا إلى أن هذه المعدات تنتج في الولايات المتحدة. وعلاوة على ذلك، تعذر تسليم معدات الوقاية الشخصية، التي تبرعت بها وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، وخزنتها المنظمة الصحية للبلدان الأمريكية من أجل الاستجابة لحالة طوارئ من هذا القبيل، بسبب القيود المفروضة من قبل الجهة المانحة.

الأثر على التعاون التقني

طلبت حكومة كوبا المساعدة من الأمم المتحدة من أجل الاستجابة لطوارئ الصحة العامة والكوارث التي سببتها الأعاصير التي اجتاحت البلد في آخر عام ٢٠٠٨. وواجهت منظمة الصحة للبلدان الأمريكية ومنظمة الصحة العالمية، صعوبات في الاستجابة بصورة فعالة وجيدة التوقيت في مجال حشد الموارد الضرورية للاستجابة، نظرا إلى أن بعض الموردين عجزوا عن الإنجاز بسبب القيود التي تفرضها الولايات المتحدة. ومن الأمثلة على ذلك الحصول على لقاح داء الكلب الذي تنتجه مؤسسة ميريال، وهي شركة مكسيكية توفر رأسمالها الولايات المتحدة. فقد وجه طلب الشراء إلى مختبر فرنسي بعد مفاوضات استغرقت

عدة أشهر، لكن موعد تسليم اللقاح كان قد تأخر. وتتصل حالة أخرى بشراء معدات تعمل بالموجات فوق الصوتية من شركة كومرسيال كاربيننا، وهي شركة يوجد مقرها في غواتيمالا وتستخدم قطعاً تنتج في الولايات المتحدة، حيث لم تستطع الشركة بسبب ذلك تسليم المعدات التي طلبتها المستشفيات في كوبا.

وأثر الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا على تنفيذ برنامج التعاون التقني للمكتب القطري لمنظمة الصحة للبلدان الأمريكية ومنظمة الصحة العالمية. إذ تحصل المنظمتان على مشترياهما الموحدة المتعلقة باستيفاء احتياجاتهما المؤسسية من تكنولوجيا المعلومات من مؤسسة ديل للحواسيب، لكن مكنتهما في كوبا يجري إمداده بحواسيب توزعها شركات أوروبية، مما يسبب ارتفاعاً في التكلفة وزيادة في عبء العمل للمنظمتين. واضطرت المنظمتان أيضاً، بسبب قصور الاتصالات عبر الإنترنت في كوبا، إلى شراء هوائي ساتيلي وتركيبه من أجل تغطية احتياجات الاتصالات بين المكتب القطري في كوبا والمكاتب القطرية الأخرى والمقر. وبالإضافة إلى ذلك، لا يحصل مكتب كوبا على البرمجيات المستخدمة في بقية أقسام المنظمة، مثل برمجيات أكروبات أو جافا أو غوغل أرض. ويؤدي قصور اتساق البرمجيات إلى الحد من إمكانية عمل المكتب أو تصعيبه. يضاف إلى ذلك أن تكلفة السفر الدولي قد ازدادت بسبب الحظر المفروض على شراء تذاكر الطيران من هافانا وإليها. وتسبب ضرورة شراء التذاكر عن طريق بلد ثالث زيادة في تكلفة التعاون التقني.

وأثر الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا أيضاً على تنمية القدرات المهنية لموظفي مكتب المنظمتين في البلد. وقد حاز المكتب على الاعتراف، في عام ٢٠٠٨، ووصف بأنه "فريق متميز". غير أن ثلاثة من موظفيه لم يستطيعوا المشاركة في الاحتفال السنوي للجوائز، الذي أقيم في واشنطن العاصمة؛ بسبب عدم الموافقة على منحهم تأشيرات دخول إلى الولايات المتحدة.

المنظمة العالمية للملكية الفكرية

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٩ أيار/مايو ٢٠٠٩]

لوحظت الظروف التالية في كوبا نتيجة الحصار المفروض عليها، وهي ظروف تضر بتقدم البلد في مجال الملكية الفكرية وتؤثر بصورة مباشرة على تنميته التكنولوجية والاقتصادية والثقافية:

(أ) تعوق القيود المفروضة على التأشيرات إمكانية مشاركة المتخصصين الكوبيين في مجال الملكية الفكرية في برامج التدريب المنتظمة والاجتماعات والمناسبات الأخرى التي تعقدها المنظمة العالمية للملكية الفكرية في الولايات المتحدة؛

(ب) تعوق الهياكل الأساسية المحدودة للاتصالات السلكية واللاسلكية أيضا التوسع في نشر الدورات الإلكترونية للتعليم عن بُعد التي توفرها المنظمة، على الرغم من جهود السلطات المحلية والتزامها بتعزيز ممارسات احترام الملكية الفكرية على نطاق البلد؛

(ج) تؤثر مرافق الاتصالات السلكية واللاسلكية الضعيفة أيضا تأثيرا سلبيا على إمكانية استخدام الرعايا الكوبيين لقواعد البيانات الإلكترونية للمنظمة وتمنع دخولهم إليها (بما في ذلك قاعدة بيانات باتنتس كوب (PATENTSCOPE) وغيرها من خدمات البحث المجانية الأخرى بشأن براءات الاختراع) وتمنع أيضا حصولهم على الخدمات الرقمية الأخرى في مجال الملكية الفكرية؛

(د) يؤثر الحصار أيضا على توافر معدات وبرامجيات تكنولوجيا المعلومات اللازمة لتنفيذ العمليات الإدارية المتعلقة بإجراءات تقديم الطلبات والموافقة عليها، وبخاصة خدمات البحث عن براءات الاختراع والعلامات التجارية وفحصها. وعلى الرغم من أن البلد مهياً إدارياً لأداء هذه الأعمال بفضل وجود فروع مكتب كوبا للملكية الصناعية في المحافظات، فإن عدم وجود البرامجيات المتخصصة يعوق إلى حد كبير أداء هذه المهام. وتتسم الإجراءات الرسمية الخارجية للمشتريات، المتعلقة بالحصول على المعدات والبرامجيات المطلوبة، بصعوبة مفرطة. ويخلق هذا الوضع إمكانية الاستفادة الكاملة من الجوانب العملية المتاحة في النظام الآلي للملكية الفكرية التابع للمنظمة (المزيد من التكيف والتوسع لتلبية احتياجات مستخدمين معينين)، نظرا إلى أن أدوات تشغيل بعض النظم ليست متاحة بالجان للمستخدمين في كوبا؛

(هـ) تمتد آثار الحصار التي تتجاوز الحدود الإقليمية لتشمل المجال المالي أيضا؛ إذ يمكن دفع المبالغ المستحقة على كوبا للمنظمة، بموجب معاهدة التعاون في شؤون براءات الاختراع التي تديرها المنظمة (اتفاق مدريد بشأن التسجيل الدولي للعلامات التجارية) بعملتي اليورو والفرنك السويسري فقط، وليس بدولارات الولايات المتحدة، من أجل تفادي القيود المفروضة من قبل مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع للولايات المتحدة. وبالمثل، يتعين سداد مدفوعات المنظمة إلى مكتب كوبا للملكية الفكرية، في إطار نظام مدريد، بتينك العملتين نفسهما. وتسبب التكلفة الناجمة عن هذه المعاملات غير المباشرة، من

أجل تفادي مصارف الولايات المتحدة، خسائر مالية لمواطني كوبا، وتشبث حماسهم لاستخدام نظامي معاهدة التعاون في شؤون براءات الاختراع واتفاق مدريد؛

(و) تشير المعلومات الواردة من الرابطة الكوبية للمؤلفين الموسيقيين والمنظمات غير الحكومية الأخرى المشاركة في الترويج للثقافة الكوبية في الخارج، في مجالي الفنون المرئية وصناعة الأفلام، إلى أن القيود التي تعوق الوصول إلى سوق الولايات المتحدة للبضائع والخدمات الثقافية تحول دون ممارسة عدد من الحقوق الممنوحة للمؤلفين الكوبيين وغيرهم من أصحاب الحقوق الأخرى بموجب المعاهدات التي تديرها المنظمة العالمية للملكية الفكرية في مجال حقوق الطبع والنشر، والحقوق الأخرى ذات الصلة، وتعوق تنمية مرافق محلية للتأليف والنشر في مجالات صناعات النشر والموسيقى والأفلام والتلفزيون، وغيرها من وسائل الإعلام الأخرى، في كوبا. وترد أدناه بعض الأمثلة لتوضيح هذه النقطة:

١' لا يُسمح للفنانين الكوبيين بإبرام عقود تجارية من أجل تقديم عروض في الولايات المتحدة. وعلى الرغم من محاولات الولايات المتحدة الرامية إلى تخفيف القيود القانونية من أجل تمكين المؤلفين الكوبيين من استلام مستحققاتهم عن أعمالهم التي تعرض أو تذاع على الجمهور في إقليمها، فإن الحق في قبض ريعها عن طريق ناشري أعمالهم الموسيقية أو الوكالات التي تمثلهم أو المؤسسات التي تسوق العمل الثقافي والإنتاج الفني الكوبي لا تزال خاضعة لقيود كثيرة. وهناك قيود شبيهة مفروضة فيما يتعلق بنشر الأعمال الأدبية والعلمية للكوبيين في إقليم الولايات المتحدة؛

٢' تواجه الأعمال الفنية المرئية القادمة من كوبا صعوبات في الدخول إلى سوق الفنون في الولايات المتحدة، وبخاصة في حالة المعارض والمزادات التجارية. وتعرض المتاحف والمجموعات الثقافية عقبات كثيرة تعطل قدرتها على نشر الأعمال الكوبية، وذلك على الرغم من أن تبادل الأعمال الثقافية مسموح به في ظل الحصار؛

٣' تحظر مشاركة منتجي السينما الكوبيين في إنتاج أفلام بالاشتراك مع شركات في الولايات المتحدة، أو المشاركة مع بلدان ثالثة في إنتاج أعمال إذا كانت هذه الأعمال تتضمن معاملات مع شركات في الولايات المتحدة.

المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٩]

ظلت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية تقدم الدعم للمشاريع وتوفر معدات وأدوات الأرصاد، علاوة على المشاركة في رعاية مؤتمرات الأرصاد. وتندرج المعلومات التالية في سياق ما يتصل بذلك:

(أ) تستفيد كوبا من الخدمات التي توفرها المنظمة العالمية للأرصاد الجوية على الصعيدين العالمي والإقليمي، وتتلقى من المنظمة منشورات ومواد باعتبارها عضوا فيها، وتشارك أيضا في أنشطة المنظمة مثل الاجتماعات وحلقات العمل والدورات؛

(ب) تحتفظ المنظمة العالمية للأرصاد الجوية بعلاقات تعاون مع جميع دول منطقة البحر الكاريبي، بما فيها كوبا، التي تشارك في عضوية الرابطة الإقليمية الرابعة (أمريكا الشمالية وأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي)؛

(ج) تشارك كوبا في مشاريع على نطاق منطقة البحر الكاريبي، مثل المشروع الكاريبي التابع للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، وتنتفع بهذه المشاريع.

منظمة التجارة العالمية

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٩]

على الرغم من أن أعضاء منظمة التجارة العالمية لا يتناولون مسألة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، في ضوء مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، فإن هناك متنديات وآليات مختلفة تابعة للمنظمة يمكن للولايات المتحدة الأمريكية وكوبا، وغيرهما من الأعضاء، أن يتناولوا في إطارها المسائل المتصلة بحقوقهم والتزاماتهم، بما في ذلك الالتزامات المتعلقة بعدم التمييز وحظر نظام الحصص وإمكانية اللجوء إلى استثناءات من تلك الالتزامات.

وعلى غرار السنوات السابقة، أثّرت هذه المسألة، في عام ٢٠٠٨، في عدد من المحافل، بما في ذلك إثارتها في هيئة تسوية المنازعات في ٢١ كانون الثاني/يناير و ١٩ شباط/فبراير و ١٤ آذار/مارس و ١٨ نيسان/أبريل و ٢٤ حزيران/يونيه و ١ و ٢٩ آب/أغسطس و ٢٣ أيلول/سبتمبر و ٢١ تشرين الأول/أكتوبر و ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر و ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، علاوة على إثارتها في فريق التفاوض بشأن الوصول إلى الأسواق غير الزراعية. وجرت الإشارة إليها أيضا عند استعراض السياسات التجارية للولايات المتحدة، الذي جرى في ٩ و ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨.